جامعة مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

دور العامل الطاقـي فـي تحديـد المصلحـة القوميـة الجزائـــرية 2019 - 1999

من إعداد الطالبة:

زروقـي بختـــة

تحت إشراف الأستاذ:

بوغـازي عبد القادر

لجنة المناقشة:

بلغيث عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
إنزارن عادل	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مشرف مساعد
فراحي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا
دهقاني أيوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	ممتحنا
حعبوب محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة شلف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكـــر وعرفـــــان

الحمد لله والشكر لله على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقي لإنجاز هذا العمل

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتوجه إلى الأستاذ المشرف الذي كان حافزا ومنبعا لجهدي الأستاذ

" بوغازي عبد القادر "

وذلك لقبوله الإشراف على الرسالة، وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الدقيقة، مع تمنياتي له بالتفوق والنجاح إلى أعلى المراتب في مشواره العلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى **الأستاذ بلغيث عبد الله** والى الأستاذ والأخ **بلعربي علي** الذي لم يبخل علي يوما بنصائحه.

وأتقدم أيضا بالشكر والعرفان إلى الأساتذة" **أعضاء لجنة المناقشة** " الذين تحملوا عناء قراءة وتفحص المذكرة.

كما أتقدم بالشكر لجميع موظفي كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم.

إهـــــــداء

إلى روح من كان سندي و ملهمي...

إلى من رحل جسدا، و بقي أثره و نوره في قلبي و عقلي...

إلى والدي الغالي، رحمه الله، الذي علمني أن الإرادة تضع الطريق، و بالعلم يكون الرقي...

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى روحه الطاهرة، أسأل العلي عز و جل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته و أن يجزيه عني خير الجزاء.

رحمك الله يا أبي و أسكنك جنة الفردوس

مقدمـــــــــة

إن السلوك السياسي الخارجي لا يقتصر على كونه مجرد مجموعة من القرارات التي تتخذها الدول في تعاملها مع البيئة الدولية، بل هو عملية مركبة تشمل جملة من التوجهات والتفاعلات والممارسات التي تعكس إدراك الدولة لمصالحها واولوياتها، حث أن رسم السياسة الخارجية لا يتجسد فقط في تحديد الأهداف، وإنما يمتد ليشمل كيفية إدراك هذه الأهداف وصياغتها، واختيار الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيقها. ومن هذا المنطلق تمثل السياسة الخارجية تعبيرا ديناميكيا عن سعي الدولة لتحقيق مصالحها القومية، سواء من خلال الحفاظ على امنها أو تعزيزي مكانتها أو تعظيم مكاسبها في مختلف المجالات.

بناءا على هذا المعيار فالهدف الأساسي لكل دولة هو حماية سيادتها الوطنية، حماية أمنها القومي، زيادة ومضاعفة قدراتها وإمكانياتها من القوة، الدفاع عن قيم المجتمع وأيديولوجيته.

إن الموارد الطاقوية لها دور كبير في تحديد مكانة الدول، خاصة إذا كانت لهذه الدول إستراتيجية فعالة لتحقيق مكاسب ربحية، حيث يلجأ صانع القرار إلى اختيار البديل الأنسب من عدة بدائل بناءا على متغير المصلحة القومية.

فبالنسبة للجزائر كونها دولة منتجة ومصدرة للنفط فان مصلحتها القومية تتمثل في حمايتها لسياستها الطاقوية.

وبحكم إمكانياتها الطاقوية فان صانع القرار تبنى سياسة خارجية تعطي أولوية للاعتبارات الطاقوية في تحديد الأمن القومي الجزائري بالاستناد إلى معيار تأميم المحروقات ومعيار 51/49 التي تعطي لسوناطراك الريادة مع المستثمرين الأجانب بهدف الحماية الاقتصادية للثروات الطبيعية، فصانع القرار الجزائري يدرك جيدا أن العامل الذي له تأثير أكبر وأشد هو المحروقات رغم تراجع احتياطاتها.

إشكالية الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول أهمية الطاقة كمحدد للسياسة الخارجية الجزائرية، وتأثير هذه الموارد على المصلحة القومية ومدى تحقيق ذلك للمصلحة الفعلية، وعليه جاءت الإشكالية الرئيسية كالتالي:

إلى أي مدى يمكن للعامل الطاقي أن يساهم في تحديد وتحقيق المصلحة القومية في الجزائر؟

وقد تفرعت عن هذا الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما هي أهم مؤسسات صنع قرار الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية؟ وما هي الفواعل المؤثرة فيه؟

- كيف عرف صانع القرار الجزائري المصلحة القومية من مدخل المحروقات؟ وهل هذا التعريف يخدم المصلحة القومية الفعلية للجزائر؟

- هل تعتبر البدائل الطاقوية المتاحة مدخلا لتحقيق المصلحة القومية في الجزائر؟ وكيف ذلك؟

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية:

لقد تم تحديد الإطار الزماني لهذه الدراسة من سنة 1999 إلى غاية 2019 أي فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وبهدف دعم نتائج الدراسة تم الإشارة إلى بعض الوقائع قبل وبعد هذه الفترة.

2- الحدود المكانية:

من خلال عنوان الأطروحة" دور العامل الطاقي في تحديد المصلحة القومية في الجزائر" يتضح أن الحدود المكانية للموضوع تخص الدولة الجزائرية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة بنيت الدراسة على مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- بما أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على مصادر الطاقة التقليدية بصفة أساسية فان مصلحتها القومية مرهونة بالعامل الطاقوي.

- كلما نظر صانع القرار الجزائري إلى المصلحة القومية كمادة تتمثل في تعظيم عائدات المحروقات، ساهم ذلك في خدمة المصلحة القومية الفعلية.

- كلما أدرك صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية أهمية الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي يحقق التوازن بين المصلحة المادية والقيم الوطنية، كلما زادت فرص تحقيق المصلحة القومية الفعلية.

- رغم امتلاك الجزائر لاحتياطات كبيرة من الغاز الصخري، إلا أن استغلاله كبديل للطاقات التقليدية يبقى محدودا لارتباطه بمجموعة من الشروط التقنية والبيئة ومالية والاجتماعية.

مبررات اختيار الموضوع:

1- مبررات ذاتية:

- رغبة الباحثة في التطرق إلى هذا الموضوع وذلك للاهتمام بكل ما يتعلق بالطاقة من مختلف جوانبها الاقتصادية والأمنية للجزائر وعلاقته بالمصلحة القومية.

2- مبررات موضوعية:

- أهمية الموضوع لدى صناع القرار ومختلف المتخصصين في مجال الطاقة والنفط.

-أهمية الطاقة في تحقيق المصلحة القومية الجزائرية وإحداث استقرار سياسي واقتصادي وامني مما يحقق الأمن القومي لها.

أهداف الدراسة:

1- أهداف علمية: يمكن رصد أهم الأهداف العلمية التي تصبو إليها الدراسة في:

- إبراز أهمية العامل الطاقوي في تحقيق المصلحة القومية في الجزائر.

- تحديد مدى تأثير العوامل الخارجية والأوضاع الدولية في توجيه صانع القرار الطاقوي الجزائري نحو تبني سياسات معينة وانعكاس ذلك على المصالح القومية.

2- أهداف عملية: كما للدراسة أهداف عملية تتمثل في :

- انجرا حية الاقتصاد الجزائري اتجاه أسعار المحروقات.

- لفت انتباه الفواعل وصناع القرار إلى ضرورة مراجعة تعريف المصلحة القومية وفق عامل الطاقة.

المناهج المستخدمة:

إن الإشكاليات والتساؤلات المكونة لجوانب الدراسة لا يمكن تحليلها إلا من خلال الاعتماد على مجموعة من المناهج و المقاربات التي تساعدنا على فهمها وإسقاطها على واقع الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية .

وعليه قمنا بالاعتماد على مجموعة من المناهج في هذه الدراسة تمثلت في:

1- **المنهج التاريخي:** تطرقنا من خلاله إلى رصد التطورات المهمة التي مر بها قطاع الطاقة (طاقة تقليدية و متجددة) في الجزائر منذ اكتشاف النفط إلى قرار التأميم مرورا إلى أهم محطات الإصلاح بالقطاع بالتطرق إلى مختلف الأطر القانونية التي عرفها هذا الأخير.

2- **منهج دراسة الحالة:** بما أن منهج دراسة الحالة هو ذلك المنهج الذي يعتمد على دراسة حالة معينة بالتركيز عليها وجمع معلومات كبيرة ومعمقة حولها، فقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة

بالتطرق إلى دور الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية ومدى دورها في تحقيق المصلحة القومية للدولة.

3- **المنهج الإحصائي**: يعتبر هذا المنهج من أهم المناهج لهذه الدراسة، كون الموضوع يحتوي على جانب اقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى إحصائيات متعلقة باحتياط وإنتاج الطاقة، وترجمتها إلى رسوم بيانية وأشكال تساعد على الفهم الدقيق والقراءة الصحيحة لهذه الإحصائيات.

أما بخصوص الاقترابات المعتمد عليها في الدراسة فكانت كالتالي:

1- **اقتراب صنع القرار**: يهدف إلى تفكيك بنية القرار الطاقوي في الجزائر، ومعرفة إذا كان هذا القرار ناتجا عن اختيارات عقلانية مدروسة، أم نتيجة تجاذبات داخلية وموازنات سياسية-اقتصادية، الأمر الذي يساهم في فهم دور عامل الطاقة في تشكيل تصور صانع القرار لمفهوم المصلحة القومية.

2- **الاقتراب النسقي**: يهدف إلى تحليل مدخلات النظام السياسي ومخرجاته خاصة خلال تغير الأطر القانونية لقطاع الطاقة، ودرجة التفاعل بين مختلف الفواعل والهيئات الصانعة للقرار وفئات المجتمع الأخرى وتأثير مخرجات النظام السياسي سواء من حيث التكيف أو التغيير، وضرورة اخذ ذلك في الحسبان عند وضع الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية

3- **الاقتراب القانوني**: وهذا لدراسة أهم القوانين المنظمة لقطاع الطاقة في الجزائر ومقارنتها من حيث خدمتها للمصلحة القومية الجزائرية.

إضافة الى المناهج والاقترابات المستخمة فقد تم الاعتماد على :

- **أسلوب تحليل المضمون**: من خلال تحليل الخطابات والتصريحات الصادرة عن مسؤولين وصناع قرار بالجزائر أو ممثلي الشركات الاستثمارية النفطية بالجزائر، وهذا بغية معرفة إدراك و تعريف كل طرف لمصلحة من خلال الطاقة في الجزائر.

- **تقنية السيناريو**: اعتمدت الدراسة على هذه التقنية باعتبارها أحد الأساليب الاستشرافية التي تستخدم لتحليل التطورات المستقبلية المحتملة، حيث انه من خلالها تم استشراف المسارات الممكنة للطاقات المتجددة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذا البحث على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، منها الكتب، الأطروحات والمقالات لباحثين عرب وجزائريين، تناولت أحد عناصر موضوعنا حيث تساعدنا في انجاز هذه الأطروحة.

- **دراسة عمرو عبد العاطي،" أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية" (2014)**، يحتوي الكتاب على ثلاث فصول أساسية، حيث ناقش الفصل الأول مفهوم أمن الطاقة ومدى تداخله مع مفاهيم الأمن القومي والسياسة الخارجية ، لقد انتقل هذا المفهوم من النظرة الضيقة إلى النظرة الشاملة مع نهاية القرن العشرين، أما الفصل الثاني الذي تناول أمن الطاقة والسياسة في السياسة الخارجية الأمريكية فقد ركز على إدارتي كل من الرئيس بوش الابن و الرئيس أوباما، تبنت إدارة الرئيسان هدف لتحقيق الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز من جهة على الاستثمار في الطاقات البديلة ومن جهة ثانية محاولة التقليل من الاعتماد على الطاقة الخارجية خاصة من منطقة الشرق الأوسط.

في حين تطرق الفصل الثالث إلى أمن الطاقة والسياسة في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه بحر قزوين، حيث تناول منطقة بحر قزوين باعتبارها مثالا على تنويع مصادر الطاقة في ظل زيادة وحدة التنافس الدولي للسيطرة على مصادرها الطاقوية، إضافة إلى الرغبة الأمريكية في تقليل اعتمادها على منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها ركزت على حالة الولايات المتحدة الأمريكية دون التطرق إلى حالات أخرى خارج الدول الغربية كالدول المصدرة في إفريقيا مثلا.

- **خديجة محمد عرفة، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2014**، تطرقت الباحثة إلى موضوع الأمن الطاقوي وربطته بالسياسة الخارجية للدول المصدرة وكذا المستوردة من خلال تقسيم دراستها إلى خمسة فصول، جاء الفصل الأول كمدخل للدراسة، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن إطار نظري، أما الفصلين الثالث والرابع فقد تم تخصيصهما لعلاقة امن الطاقة والدول المستوردة و المصدرة للنفط بالتركيز على الولايات المتحدة الأمريكية والصين كدولتين مستوردتين، وروسيا والمملكة العربية السعودية كمصدر، أما الفصل الأخير فكان عبارة عن حدود تأثير المصادر الطاقوية على السياسة الخارجية، توصلت الدراسة إلى أن الأمن الطاقوي يمثل قضية أمن قومي لدى الدول الصناعية الكبرى.

- **نوح غريب، أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2020/2019.**

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دور وتأثير الطاقة في علاقات الجزائر الخارجية، بتقسيمها إلى أربع فصول، الفصل الأول تطرق فيه إلى مدخل نظري ومفاهيمي لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى أهم المصادر الطاقوية في السوق العالمية وأهميتها في العلاقات الدولية، أما الفصل الثاني المعنون بالأهمية الجيوطاقوية للجزائر فقد شمل مختلف الإمكانيات الطاقوية التي تتوفر عليها الجزائر سواء التقليدية منها أو المتجددة إضافة إلى أهم الهيئات الفاعلة في هذا القطاع، في حين جاء الفصل الثالث مخصص إلى الطاقة كمحدد للعلاقة بين الجزائر وبعض الدول الكبرى بالتطرق إلى العلاقة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر والصين، وختم الفصل بالعلاقات الطاقوية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، أما الفصل الرابع والأخير فقد تمثل في التركيز

على ضرورة التحول الطاقوي والتنويع الاقتصادي نحو طاقة نظيفة مستدامة بالاعتماد على الطاقات المتجددة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة التجربة والخوض في الغاز الصخري.

خلصت الدراسة إلى أن مصادر الطاقة في الجزائر أثرت سلبا على الاقتصاد المحلي وعلى التنمية المستدامة وعدم استغلالها لخدمة المصالح العامة.

- دراسة منال مزراق ، جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيوإستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باتنة، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الجيوسياسي للنفط في الجزائر، حيث قسمت الباحثة دراستها إلى أربع فصول، حيث شمل الفصل الأول إطارا نظريا ومفاهيميا لمتغيرات الدراسة، أما الفصل الثاني فعنون بالواقع الجيوبوليتيكي للنفط في العالم ورهانات الانتقال الطاقوي، حيث تم التطرق من خلاله إلى العوامل والفواعل المتحكمة والمؤثرة على سوق النفط العالمي وكيف بدأ العالم يسير باتجاه الانتقال الطاقوي والتخلص من التبعية النفطية، في حين جاء الفصل الثالث في صلب موضوعنا أي التطرق إلى موقع الجزائر من مواكبة الانتقال الطاقوي وهذا بعرض مختلف الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من موارد سواء تقليدية أو متجددة، إضافة إلى تقديم تقييم حول نجاح أو فشل ذلك، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الأمن الطاقوي الجزائر لا يتحقق إلا من خلال المزج بين الريع النفطي وريع الطاقات المتجددة.

- دراسة يوسف زيان، السياسة العامة الطاقوية للجزائر في حوض المتوسط نحو أمن طاقوي في ظل إحلال الطاقات المتجددة، أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية 2023-2024.

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من الأمن الطاقوي والانتقال الطاقوي بضبط المصطلحات، بينما جاء في الفصل الثاني تفصيلا للسياسة الطاقوية الجزائرية بالتركيز على القدرات الطاقوية ومحدداتها في السياسات الطاقوية،

والأطر القانونية والتنظيمية في حين تطرق الباحث في فصله الأخير من هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الجزائر، ومسار الانتقال الطاقوي.

خلصت الدراسة إلى أن السياسة الطاقوية الجزائرية لا يمكن أن تحقق التوازن بين الانتقال الطاقوي وأمن الطاقة إلا إذا تم استغلال جزء من موارد الطاقة التقليدية في الاستثمارات الخاصة بمشاريع الطاقات المتجددة، مما يساعد ويساهم في ضمان تحول طاقوي ناجح يضمن للجزائر مكانتها السوقية كمصدر للطاقة وشريك موثوق على السوق المتوسطية.

يتضح من الدراسات السابقة أنها تتقاطع مع هذه الدراسة في متغير الطاقة، غير أنها تفتقر إلى:

- التطرق للعلاقة بين الطاقة والمصلحة القومية

- جميعها تركز على العراقيل التي تحول دون انتقال طاقوي (مالية ، تكنولوجية)و تهمل جانب أساسي هو مدى إدراك صانع القرار لذلك وهل له رغبة وإرادة حقيقية لهذا التوجه.

- تتناول جميع هذه الدراسات السياسات الطاقوية المنتهجة في الجزائر في حين تتجاوز كيفية رسم هذه السياسات وتنفيذها.

خلافا لهذه الدراسات فإن الزاوية البحثية التي يركز عليها الباحث في هذه الأطروحة تتمثل في:

- دمج النظرية والتطبيق أي إسقاط الأطر النظرية للمصلحة القومية على حالة الجزائر من منظور الطاقة وتجاوز المفاهيم المجردة للطاقة، امن الطاقة والمصلحة.

- تحليل أهم الأطر القانونية لقطاع المحروقات والتعمق لفهم وتحديد نظرة صانع القرار للمصلحة من خلال مضمون هذه القوانين.

- تحديد المصلحة المادية والهوياتية في السياسات الطاقوية الجزائرية وتقييم مدى فعاليتها.

- وضع سيناريوهات للطاقة المتجددة بناءا على متغير المصلحة.

تقسيمات الدراسة:

حاولت الباحثة الاعتماد على خطة تتلاءم مع طبيعة الموضوع، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الخلفية المفاهيمية والنظرية لضبط المصطلحات الرئيسية، وقد ضم ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول مقاربة مفاهيمية لكل من الأمن الطاقوي والمصلحة القومية ففي المطلب الأول تمت الإشارة إلى نظرة الدول المستوردة والمصدرة وكذا تعريف المنظمات الدولية، أما المطلب الثاني فتناول مفهوم المصلحة القومية بالرجوع للخلفية التاريخية لتطوره، أما المبحث الثاني فقد خصص للإطار النظري للمصلحة القومية متمثل في المنظور البنائي والواقعي، و المبحث الأخير تناول صنع القرار الخارجي بين المصلحة المادية والهوياتية.

أما الفصل الثاني فخصص لصنع القرار الطاقوي للمحروقات في السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاساته على المصلحة القومية، يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث ، المبحث الأول السياسة الطاقوية للمحروقات في الجزائر- الإمكانيات والقدرات- ضم الخلفية التاريخية للسياسة الطاقوية في الجزائر ومختلف الإمكانيات والقدرات الطاقوية من المحروقات التقليدية وغير التقليدية ، المبحث الثاني خصص لهيئات صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية والفواعل المؤثرة فيه، حيث شمل كل من السلطة التنفيذية والتشريعية وشركة سونطراك كفواعل صانعة للقرار أما الفواعل المؤثرة فقسمت بين الداخلية والخارجية، جاء المبحث الثالث معنون بالمحروقات كمدخل لتحقيق المصلحة القومية في الجزائر شمل القوانين التي وضعت خلال فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة وتقديم نظرة تقييمية حول مدى فاعلية هذه القوانين وتحقيقها للمصلحة.

وفي الفصل الأخير تم التطرق إلى التوجه نحو الطاقات المتجددة في إستراتيجية صانع القرار الجزائري: الواقع والتحديات، قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ضم واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر وهيكلتها، المطلب الأول من هذا المبحث خص الإمكانيات الطاقوية المتجددة التي تتوفر عليها الجزائر، المطلب الثاني شمل الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر. المبحث الثاني تناول برامج ومشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر ، المشاريع في إطار شراكة أجنبية وبرامج وطنية، أما المبحث الأخير من الفصل الأخير فجاء عبارة عن سيناريوهات مستقبلية للطاقات المتجددة، السيناريو الخطي وبقاء الاعتماد على الريع النفطي، السيناريو التفاؤلي (التوازن بين المقاربة المادية ومقاربة القيم والمعايير البيئية)، السيناريو التشاؤمي (الاقتصاد أولا).

الفصل الأول: الخلفية المفاهيمية والنظرية لمتغيرات الدراسة

يعتبر فهم الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة خطوة أساسية لبناء قاعدة معرفية صلبة، حيث تساهم في تحقيق أهداف البحث، ومن خلال هذا الفصل نتناول الخلفية المفاهيمية والنظرية لكل من الأمن الطاقوي والمصلحة القومية. إن فهم هذان المفهومان ضروري لتفسير السلوك الخارجي للدول، في ظل التغيرات الدولية وزيادة أهمية الطاقة كأداة إستراتيجية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية لمتغيرات الدراسة

يعنى هذا المبحث بتحديد المعاني والدلالات الخاصة بمفهوم الأمن الطاقوي باعتباره أداة إستراتيجية تساهم في تغيير توجهات الدول وسياساتها الخارجية، حيث يتناول مختلف التعاريف والتصورات التي تطرقت إليه في الأدبيات المتخصصة، إضافة إلى مفهوم المصلحة القومية، كونه من المفاهيم الأساسية والمحورية في حقل العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

يعود استخدام مفهوم الأمن الطاقوي إلى بداية القرن العشرين تحديدا إلى زمن الحرب العالمية الأولى، حيث اعتمد " **ونسون تشرشل**" قرارا يقضي بتشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم إلى النفط بهدف التفوق وجعل هذه السفن أكثر فاعلية و أسرع من السفن الألمانية، حيث قال:" أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط" والمقصود من ذلك ضرورة تنويع المصادر الطاقوية دون اللجوء إلى مصدر واحد فقط[1].

[1] سليم عشور، " الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية"، **مجلة آفاق للعلوم** ، المجلد 08، العدد 03، 2023، ص 815.

الفرع الأول: تعريف الأمن الطاقوي

لقد تعددت واختلفت التعاريف حول مفهوم الأمن الطاقوي حيث نجد:

أولا: المفهوم التقليدي الضيق للأمن الطاقوي

ركز هذا الاقتراب على أمن المعروض، أي توفر كمية كافية من الإنتاج الطاقوي بأسعار تناسب جميع الأطراف سواء دول مصدرة أو مستوردة، إذ أن امن الطاقة لأي دولة لا يتحقق إلا إذا توفر لديها موارد الطاقة بصفة آمنة وكافية[1].

أهمل التعريف التقليدي لأمن الطاقة جوانب عدة مهمة لهذا الأخير، حيث ركز على ضمان الإمدادات فقط، فمثلا أن ارتفاع الأسعار ليس دائما لصالح الدول المصدرة فقد يكون نقمة فزيادة الإنتاج تؤدي إلى استنزاف هذه المصادر التي لا يمكن تعويضها، إضافة إلى عدم الاستغلال الأمل لعائدات الصادرات[2].

ثانيا: المفهوم الموسع لأمن الطاقة

تطور مفهوم أمن الطاقة في سياق تطور الأمن في مختلف أبعاده، حيث تجاوز التعريف التقليدي الضيق الذي حصره في انقطاع الإمدادات المادية إلى قضايا أوسع تشمل التغيرات في أسعار الطاقة واختلاف وجهة نظر الدول المستهلكة والمصدرة، وكل ما له علاقة بهذه الإمدادات من حيث تامين شبكات النقل إضافة إلى تأثر المفهوم بتهديدات جديدة الإرهاب، الجريمة المنظمة، القرصنة وبؤر التوتر والنزاعات.

فيما يلي نورد تعريف أمن الطاقة حسب موقع الدول في سوق الطاقة الدولية ومفهوم المنظمات الدولية

---

[1] بختة زروقي، بوغازي عبد القادر،" **الطاقات المتجددة: نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن القومي في الجزائر**"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 07، العدد 02، ص 286.

[2] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 46.

أ- تعريف أمن الطاقة حسب موقع الدول في سوق الطاقة الدولية

1- من وجهة نظر الدول المستهلكة للطاقة

- **المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة**: على إثر الصدمات التي شهدتها أسعار البترول من ارتفاع خلال أزمة حظر البترول عام 1973 والثورة الإيرانية عام 1979 نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أمن الطاقة على أنه الحد من الاعتماد على الطاقة المستوردة بصفة عامة والمستوردة من منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، واللجوء إلى تنويع المصادر الطاقوية والاستثمار في الطاقات البديلة ومحاولة التنقيب على الغاز والنفط في أمريكا[1].

- **المفهوم الصيني لأمن الطاقة**: يعرف حسب الخطة الخماسية العاشرة (2001-2005) للصين بأنه" ضمان وتأمين مصادر الطاقة من خارج الصين بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين" وعليه فإن أمن الطاقة حسب المفهوم الصيني يعتمد على أمن العرض من خلال ضمان وصول الموارد الطاقوية انطلاقا من مبدأ أساسي هو التنوع، نجد أن الصين من خلال نظرتها لأمن الطاقة ترى أنه قضية من قضايا الأمن القومي لا بد من وجود ضوابط دولية لتنظيمها[2].

لم تتطرق الصين قبل سنة 2001 إلى مفهوم الأمن الطاقوي في خططها التنموية، لكن مع بداية خطتها العاشرة للتنمية بدأت الصين اهتمامها بالموضوع بتحديد مفهوم امن الطاقة وجعل عنصر الطاقة هدفا من أهداف السياسة العليا للدولة لارتباطه بالأمن القومي لما يحققه من استمرار النمو الاقتصادي في الصين من رفاه واستقرار[3].

---

[1] صبرينة مزيان، "مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"، 2017/07/03، تاريخ الاطلاع على الموقع 2020/02/20، https://democraticac/?tag=2456

[2] طيب جميلة،" امن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة"، **مجلة الحقيقة**، مجلد18، ع 1 مارس 2019، ص 525.

[3] المرجع نفسه، ص 226.

2- من وجهة نظر الدول المصدرة للطاقة

- **المفهوم الروسي لأمن الطاقة:** تطرح روسيا مفهوم أمن الطاقة من خلال التركيز على ثلاثة محاور وهي: محاولة استعادة ما فقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الأجنبية والغربية، وضمان السيطرة الروسية على خطوط نقل الطاقة في المنطقة، والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا طرفا فيها[1].

- **المفهوم السعودي لأمن الطاقة:** المنظور السعودي يركز على المحافظة على أماكن وجود المصادر الطاقوية وتحسين وتأمين الظروف للدخول إليها.

التعريف السعودي لأمن الطاقة لا يتوافق مع دولة منتجة ومصدرة للبترول فهو يعبر عن تحقيق مصالح كل من الدول المصدرة والدول المستوردة.

ب- مفهوم المنظمات الدولية لأمن الطاقة

- تعريف منظمة الأمم المتحدة: لقد عرفت الأمم المتحدة امن الطاقة سنة 1999 بأنه:" الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة[2].

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** حددت المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربعة أبعاد حيث نظر إلى أمن الطاقة على أنه الوفرة في إمدادات الطاقة اللازمة ليتم

[1] خديجة عرفة محمد، **امن الطاقة وأثاره الإستراتيجية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 124.

[2] الوليد أبو حنيفة، المركز الديمقراطي العربي، " الأمن وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والأبعاد، https://democraticac.de/?p=42440 2013/01/13،" ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020/03/16،

استعمالها من طرف المستهلك النهائي، بكميات كافية وهذا لتحقيق الاكتفاء الطاقوي، وعدم عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الاتحاد[1].

- تعريف منظمة الدول المصدرة للبترول

- تعريف الوكالة الدولية للطاقة: تأسست هذه الوكالة كرد فعل على المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول التي تدعم إسرائيل سنة 1973 والتي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار النفط، حيث تطرقت الوكالة إلى الأمن الطاقوي على أنه متمثل في استمرار الاستقرار في الأسعار المقبولة والتي تكون في متناول جميع الدول، إضافة إلى استمرار الاهتمام بالقضايا البيئية[2].

تعريف البنك الدولي: من وجهة نظر القائمين على البنك الدولي فإنه من الضروري أن تتكاثف الجهود للتوصل إلى تحديد أسعار معقولة للطاقة مما يخدم جميع الأطراف سواء الدول المنتجة أو المستهلكة أو الدول الفقيرة أو الغنية، فنجد أن البنك الدولي نظر إلى أمن الطاقة على أنه ضمان إنتاج الدول للطاقة وتوفرها وبأسعار مقبولة من أجل تحسين مستويات معيشة المواطنين و تسهيل عملية النمو الاقتصادي.[3]

لقد ركزت جل تعريفات المنظمات الدولية على مدى توفر الإمدادات والأسعار المعقولة، وهذا بطبيعة الحال يخدم الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة، باعتبار هذا المورد متوفر في معظم الدول النامية وبالتالي ارتفاع الأسعار في صالحها أما من جانب الإمدادات فان ذلك يجعل من الدول المستهلكة تابعة للدول المنتجة وهذا ما أدى إلى التركيز على وفرة الإمدادات.

---

[1] عبد القادر دندن،" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على استقرارها في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا- جنوب شرق آسيا"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012، ص 47.

[2] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 52.

[3] المرجع نفسه، ض 53.

من خلال جل التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم الأمن الطاقوي نلاحظ أنها تركز على النفط بالرغم من أن الدراسات التي ظهرت مؤخرا تنادي بالمحافظة على البيئة وضرورة اللجوء إلى مصادر بديلة أكثر نظافة إلا أن ذلك يبقى مجرد تنظير.

الفرع الثاني: قضايا الأمن الطاقوي

تعتبر قضية أمن الطاقة من أهم القضايا التي تثار في العلاقات الدولية، سواء على الجانب السياسي أو الاقتصادي، ومنه ظهرت ثلاث قضايا للأمن الطاقوي متمثلة في إشكالية الإمدادات، وطنية الطاقة وقضية الأمن الطاقوي في شقه البيئي.

1- **إشكالية الإمدادات**: تناول المفهوم التقليدي أمن الطاقة على أنه أمن العرض بالتركيز على وفرة الإنتاج الكافي من أماكن الإنتاج وبأسعار تناسب الجميع، حيث يتحقق أمن الطاقة لدولة ما إذا توفرت على مورد طاقوي وبأسعار مناسبة، وهذا ما دفع بالدول الكبرى للقيام بتدخلات عسكرية وسياسية على الدول المنتجة للنفط لتحقيق مصالحها لان انخفاض الإمدادات في السوق الدولية سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وهذا ما ينعكس بالضرورة على الأمن القومي في بعده الاقتصادي لدى الدول المستهلكة.[1]

2 –**وطنية الطاقة**: لم يعد وقف الإمدادات السلاح الأنسب للدول المنتجة والمصدرة في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل أضحى الاتجاه لعملية التأميم لفرض سيطرتها على القطاع الاقتصادي أمر ضروري، فنجد أن معظم الدول النامية قامت بإنشاء شركات وطنية للطاقة مما يجعل مصادر الطاقة التقليدية تحت سيطرة حكوماتها، وكرد فعل على عملية التأميم التي قامت بها الدول

[1] أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، 2022/04/11 على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx

المنتجة للنفط، دعت الدول المستهلكة من جهتها إلى وطنية الطاقة من خلال البحث والتطوير للطاقات البديلة حتى لا تبقى تابعة للدول المنتجة للنفط.[1].

3- **الأمن الطاقوي والبيئة**: أصبح البعد البيئي لأمن الطاقة مهما جدا وذلك من خلال النقاشات المكثفة حول التغيرات المناخية، لذلك وجب على جميع الدول سواء المنتجة أو المستهلكة وضعه في جميع الخطط للحفاظ على البيئة والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن إنتاج ونقل واستخدام مصادر الطاقة الأحفورية التي من شأنها زيادة التلوث البيئي، فلا أمن للطاقة بدون المحافظة على البيئة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم المصلحة القومية

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لتطور المفهوم

عند تأريخه للحروب البيلوبونيزية قام المفكر ثيوسيدايدس بوضع الأفكار الأساسية الخاصة بالمصلحة القومية، حيث تطرق في بداية القرن الرابع (04) قبل الميلاد إلى الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الصراع والحروب والتي تمثلت في الخوف، الشرف والمصلحة، ضف إلى ذلك أن العديد من المؤرخين اليونانيين الذين عرفوا المصلحة من خلال النظر إلى قوة الدولة المعتمدة على ثرواتها ومقدراتها.

لقد تطور مفهوم المصلحة القومية عند كل من **مكيافيلي**، **جون بودان** و **هوبز** وغيرهم ممن أشاروا إلى ضرورة خضوع سلوك الدولة السياسي للمصلحة الوطنية، حيث قدم **جون جاك روسو** نظرية سيادة الشعب في كتاب " **العقد الاجتماعي**" في القرن الثامن عشر(18) ، إذ تعتبر

[1]محمدي فاطمة، "قضايا الأمن الطاقوي بين ضرورة المفهوم وبين تحديات الواقع"، **مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي** حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، يومي 25-26/ أكتوبر 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، ص 32.

[2]صخري محمد، الأمن الطاقوي في الوطن العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع الالكتروني:

https://www.politics-dz.com/ar/

هذه النظرية تقدما كبيرا في فكرة المصلحة القومية باعتبار الدولة هيئة سياسية تشمل الأفراد مبنية على أساس نوع من العقد الاجتماعي، فهؤلاء الأفراد هم مسؤولون عن سيادة الدولة التي هي المصلحة القومية الأساسية والضرورية، وعليه فإن هذه النظرية في تحليلها وضحت أن المصلحة القومية هي مصلحة الشعب وليست مصلحة محصورة في مصلحة الطبقة الحاكمة فقط أي أنها مشتركة بين السلطة الحاكمة والشعب.[1]

يرى روسو أن الحكام غالبا ما يقومون بشن حروب لتحقيق مصالحكم الذاتية على حساب مصالح الشعب و إهمالها، باعتبار أن الإنسان أناني بطبعه، لكن مصالح الأفراد المشتركة هي الدافع إلى الاتفاق في عقد اجتماعي يعتبر ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار لدى كل أطراف المجتمع.[2]

طور مفهوم المصلحة القومية من طرف الكاردينال ريشليو عندما تطرق إلى منطق الدولة أو المصلحة العليا للدولة، حيث عوض القيم الأخلاقية العالمية كمصطلح موجه للسياسة الخارجية في فرنسا بمنطق الدولة أي أن المصلحة هي من تحكم الدولة حيث قال:" الأمراء يحكمون الناس، والمصالح تحكم الأمراء".

في إطار الواقعية المتشائمة عند ميكيافيلي نجدها تنبذ الأخلاق وتعاليم رجال الكنيسة، حيث يرى ميكيافيلي أن الأهداف الأخلاقية جيدة لكنها غير كافية بدون قوة، كان ميكيافيلي يهدف إلى توحيد إيطاليا وتحريرها من السيطرة الأجنبية، وعليه اعتبر أنه لا شيء أكثر أخلاقيا من مصلحة الدولة. [3]

[1] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث السعودية دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007، ص 64.

[2] سمر سحقي،" المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إسرائيل بعد 11 سبتمبر 2001"، **أطروحة دكتوراه علوم سياسية**، جامعة الجزائر 03، 2018/2017، ص 04

[3] المرجع نفسه، ص 05 .

لقد استخدم مفهوم المصلحة القومية في القرن السابع عشر في الخطاب السياسي، وبالتالي تحليل سلوك الحاكم لفهم الأهداف الحقيقية له، حيث أن ميكيافيلي لم تناول مفهوم المصلحة القومية صراحة في كتابه " الأمير" غير أنه نصح القائد أن يضع الأخلاق جانبا لتحقيق الأهداف والمصالح الحقيقية.

أما هيرشمان فيرى أن مفهوم المصلحة استخدم أيضا في الشؤون الاقتصادية من طرف باحثين ومفكرين مثل مونتسكيو، جون ستيوارت، حيث استخدم المفهوم كميزان للرغبات السياسية. إن مفهوم المصلحة القومية لعب دورا مهما في الأخلاقيات في فرنسا خلال القرن السابع عشر وعصر التنوير الاسكتلندي في القرن الثامن عشر، حيث نجد أن دافيد هيوم يعتبر أنه ما يحكم الأفراد أكثر من المصالح حيث قام بدراسة بعنوان " التوازن" عام 1741 يرى من خلالها أن القوانين الطبيعية توفر اتفاقيات حسنة تحقق فوائد وامتيازات ويجب على الأفراد احترام هذه الاتفاقيات لأنها تدخل في إطار مصالحهم.

أشار المفكر الأمريكي الفريد ماهان أن المصلحة القومية هي الاعتبار الأول في السياسة الخارجية، وأوضح الرابط بين المصلحة القومية والسياسة الخارجية للدولة، حيث يرى أن المصلحة الذاتية هي القاعدة الأساسية والقانونية للسياسة الوطنية، أما جورج واشنطن فأشار إلى أنه على الحكومة أن لا تتخذ أي إجراءا يخالف المصلحة القومية، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى نجد أن معظم النظريات التي تناولت المصلحة القومية كانت تنتمي إلى المنظرين والمفكرين الأمريكيين.[1]

منذ بداية سنة 1934 عرف مفهوم المصلحة القومية تطورا هاما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدم شارلز بيرد اللمسة الأولى لفكرة المصلحة القومية وذلك من خلال اتجاهين تاريخيين، الاتجاه الأول يرتبط بتصور توماس جيفرسون للمصلحة الأمريكية المرتكزة على الزراعة،

[1] المرجع نفسه، ص 06.

حيث أعطى أهمية لدور الأسواق المحلية والتركيز على الشؤون الخارجية، أما الاتجاه الثاني فهو مرتبط بتصور ألكسندر هاملتون الذي يدعو إلى التصنيع والتجارة الخارجية لأن إهمال العالم الخارجي يعد خطرا على ازدهار الدولة وسلامتها.

يعد مفهوم المصلحة القومية مفهوما قديما، ظهر مع الكتابات الأولى للباحثين والمفكرين القدامى في الفكر الروماني واليوناني، ثم تطور لاحقا مع عصر النهضة الأوروبية وظهور فكرة الدولة الأمة وارتبط بمصالح الحكام والشعوب.

الفرع الثاني: تعريف المصلحة القومية

نظرا لأهمية مصطلح المصلحة القومية وضرورة تعريفه كان من الأنسب للباحثة أن تتطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لها كالتالي:

أولا: التعريف اللغوي

يعرف **القاموس الفرنسي**le petit Larousse كلمة المصلحة بأنها كل ما يحقق الفائدة أو ما يرتبط بما هو أفضل وأحسن.

وقد أشار الإمام الغزالي في كتابه المستصفى حيث قال:" المصلحة جلب المنفعة ودفع المضرة ولسنا نعني به فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق ولكنا نعني حفظ مقصود الشارع ومقصود الشارع من الخلق خمسة أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم ونسلهم وعقلهم ومالهم".[1]

في حين يعرف **قاموس الديبلوماسية** المصلحة القومية على أنها الهدف المرغوب أو الحيوي الذي تسعى الدولة لتحقيقه في إطار العلاقات الدولية

[1]تعريف المصلحة لغة واصطلاحا، 2020/11/24 على الموقع الالكتروني:
/ https://qalamedu.org/topic

عرف **قاموس مريم وبستر** المصلحة القومية على أنها:" مصلحة الدولة ككل بوصفها كيانا مستقلا، وهي منفصلة عن مصالح المناطق أو المجموعات الفرعية وكذلك عن دول أخرى أو المجموعات المتعددة القوميات".

أما **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** فإنه يعرف المصلحة القومية بأنها تستخدم بدلالتين في العلاقات الدولية، الأولى كأداة تحليل تحدد أهداف السياسة الخارجية، والثانية كمفهوم شامل للخطاب السياسي المستعمل لتبرير أولويات سياسة معينة.[1]

- **معجم المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية:** يرى أن المصلحة القومية من بين المفاهيم الغامضة والأكثر استعمالا من طرف رجال السياسة، يتم استخدام هذا المصطلح بطريقتين، الأولى أن كلمة المصلحة تدل على حاجة بلغت مكانة تمنحها حق المطالبة بما هو في صالح الدولة والثانية يستعمل مصطلح المصلحة القومية لوصف سياسة ما ومساندتها، تكمن المشكلة في طريقة تحديد المعايير القادرة على إقامة تقابل بين المصلحة القومية والسياسات التي تساعد على ارتقائها. [2]

- **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية:** تعرف المصلحة القومية كونها مفهوما واسعا يختلف من دولة إلى أخرى ومن ظرف إلى أخر، فعندما يرى القائد السياسي أن الحرب ضرورية للمصالح الحيوية لبلده، فانه يعني بذلك أن الحرب ضرورية للوصول غلى بعض عوامل القوة القومية، حيث أن المصلحة تكون حيوية فقط عندما تكون أساسية لكسب الحرب، فالغاية الحيوية الوحيدة الكافية لتبرير الحرب هي ما هو متوقع منها وكمثال على هذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبهدف حماية مصالحها الحيوية قامت بحروب مدمرة في كل من أفغانستان، الفيتنام والعراق.[3]

---

[1] سمر سحقي، مرجع سابق، ص 09

2 مارثن قريفيش، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، أبو ضبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 387.

[3] سمر سحقي، مرجع سابق، ص 11 .

- **موسوعة السياسة الخارجية الأمريكية**: تعرف المصلحة القومية على أنها من أكثر المفاهيم المستخدمة في العلاقات الدولية، بل أكثر من ذلك أنها أصعب المفاهيم تحديدا لعدم القدرة على إعطائها معنى مجرد، لكن على الرغم من هذا الغموض إلا أنه لم يحد من قيمة المفهوم كدليل للعمل إذ انه يبقى أداة أساسية قوية.

ثانيا: التعريف الإصلاحي:

يعود أصل كلمة المصلحة القومية إلى قيام نمط العلاقات الدولية القائم على نموذج الدولة فاعل أساسي ذو سيادة، فالمصلحة هي الغاية لكل سياسة خارجية أي دولة فإنها تسعى لتحقيقها وديمومتها وتعزيزها.[1]

يرى بعض المفكرين أن المصلحة مفهوم اجتماعي واسع، بمعنى أنه جميع الاحتياجات المادية والمعنوية للشخص، إذ يوجد نوعين من الاتجاهات المعرفة للمصلحة وهي كالتالي[2]:

- **الاتجاه الأول**: يعرف المصلحة من منظور مادي أي أن المصلحة تهدف إلى تلبية احتياجات الأشخاص، إلا أن هذا التعريف تعرض للنقد بسبب أن هذه الاحتياجات تنقسم إلى ما هو مادي وما هو معنوي.

- **الاتجاه الثاني**: ركز هذا الاتجاه على الطبعة المعنوية للمصلحة أي أن المصلحة لدى هذا الاتجاه تعبر عن رغبات الأفراد وليس احتياجاتهم، فالرغبات متغيرة بالنظر لطبيعة الفرد الذاتية أما الاحتياجات فهي موضوعية.

[1] محمد بوبوشا، "مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية، 2009/08/24"، على الموقع الالكتروني:https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:d-1ufFF3CCkJ

[2] سمر سحقي، مرجع سابق، ص 14.

وعليه فإن المصلحة القومية هي الاشتراك بين الاحتياجات المادية والمعنوية لجميع الأفراد داخل إقليم الدولة، فمن الناحية المادية فإن الدولة تحتاج غلى الأمن والتنمية، أما من الناحية المعنوية فهي تحتاج التقدير وسط الجماعة الدولية.

يرى هانز مورغانتو وهو ابرز مفكري المدرسة الواقعية أن مفهوم المصلحة المعرفة بالقوة هي التي ساعدت الواقعة السياسية لإيجاد طريقها في السياسة الدولية أي أن المصلحة القومية هي القوة المرتبطة بقضية البقاء القومي، وهي بذلك تعتبر جوهر العملية السياسة".[1]

أما **جوزيف ناي** فيرى أن المصالح القومية هي أوسع المصالح الخاصة فهي مصالح يتم مشاركتها مع بقية العالم، فعلى خلاف ما ذهب إليه الواقعيون فان المصلحة ليست محصورة في الحماية من التهديدات الجيوسياسية، فنظرة **ناي** للمصلحة القومية لا تشمل فقط توفير الأمن وغياب التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بل تشمل أيضا الهوية أي الصورة الذاتية للدولة قيمها الأخلاقية.

- يرى دانيال باب أن المصلحة القومية تشمل التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه وتعزيز التجارة الخارجية، إضافة إلى المفهوم الإيديولوجي للدولة.[2]

أما الكاتب إسماعيل صبري مقلد فقد ربط بين المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية ليعرفها على أنها:" القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح القومية بواسطة أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة لا بد أن يترتب عليه بالضرورة إجراء تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسة الخارجية".[3]

---

[1] خليفي رابح، **الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية)** ، جامعة عمار ثليجي الاغواط، ص 27.

[2] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 214.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط01، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص28.

بناءا على التعاريف السابقة يمكن القول أن مفهوم المصلحة القومية من بين المفاهيم الأكثر غموضا وثارة للجدل وذلك بسبب تغير دلالاته، ورغم هذا لا يمكن الاستغناء عنه لأنه من المفاهيم الرئيسية التي تساعد على تفسير وفهم السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الثاني: مقاربات المصلحة القومية

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الإطار النظري للمصلحة القومية، وهذا باستعراض المقاربات التي فسرت هذا المفهوم، بداية بالواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية الجديدة ثم إلى البنائية الاجتماعية، بهدف إبراز وتبيان الرؤى حول المصلحة القومية بين من يعتبرها انعكاسا لمحددات مادية، وبين من يراها تتشكل عبر سياق هوياتي.

المطلب الأول: المصلحة القومية من منظور الواقعية

الفرع الأول: الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية

على الرغم من أن تاريخ الحرب العالمية الثانية يعد المدخل الذي دشن ظهور النظرية الواقعية، كبرادايم يهيمن ويفسير السياسة الدولية. إلا أن جذور أفكار ومبادئ هذا البرادايم تعود إلى (القرن الخامس ق.م). أين قدم المفكر اليوناني ثوسيديديس اللمسة الأولى للواقعية السياسية، والتي تؤسس لسياسة القوة كمحرك مركزي للتنافس الدولي[1].

لقد اتفق علماء الواقعية على تبني هذا المنظور في كتاباتهم أمثال، هانز مورغانتو، فريديريك شومان، راينولد نيبور، إدوارد هاليت كار، أما من ناحية الممارسة، فيرى بعض المفكرون أمثال جون كينان وهنري كيسنجر وصناع القرار في العالم أن المنظور الواقعي هو الوصفة المناسبة لتحقيق المصالح عن طريق القوة[2].

---

[1] Jack Donnelly ,**Realism and International Relations**, UK: Cambridge University Press, 2004, p.1.

[2] حكيمي توفيق، "الحوار النيو واقعي النيو ليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، **مذكرة ماجيستير**، جامعة باتنة، 2007-2008، ص.8.

يعتبر هانز مورغانتو من أبرز وأهم الواقعيين في فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث يتفق معظم المفكرين على أن كتابه "السياسة بين الأمم" كان أهم كتاب أسس لهيمنة البرادايم الواقعي في دراسة العلاقات الدولية. حيث حدد هانز مورغانتو في هذا الكتاب المبادئ الستة التي تقوم عليها الواقعية الكلاسيكية. وذلك كما يلي[1]:

1– تعتقد الواقعية السياسية أن السياسة، كالمجتمع تخضع لقوانين موضوعية تمتد جذورها داخل الطبيعة البشرية.

-يعد مفهوم المصلحة المحددة بالقوة الأداة التي تساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها عبر مشهد السياسة الدولية.

3-يتباين محتوى المصلحة والقوة عبر الزمان والمكان.

4-تؤكد الواقعية أن المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول.

5-ترفض الواقعية مطابقة التطلعات الأخلاقية لأمم معينة بالقوانين الأخلاقية التي تحكم الكون[2].

6-الفصل بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية، لأن صناع القرار والمسؤوولين الأعلى مستوى هم الفاعلين الأساسيين، وليست المجموعات الداخلية[3].

وأمام تزايد الانتقادات المتكررة لنظرية هانز مورغانتو، سعى كينيث والتز إلى إنقاذ النظرية الواقعية من هذه الانتقادات وذلك بإعادة صياغة بعض الأفكار الواقعية الأساسية، وتوظيف إطار استنتاجي من أعلى إلى الأسفل، مركزا على توضيح مسألة مستويات التحليل. حيث رأى والتز أن هناك خلط في حجج الواقعية الكلاسيكية التي لا تميز بين الافتراضات حول الطبيعة البشرية

[1]Jack Donnelly, Realism and International Relations, Op.Cit.p.16.

[2]Ibid.

[3]نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد.82، أكتوبر 1985، ص.9.

وسمات الدول الداخلية والنظام الدولي. حيث عمل والتز على إعادة ضبط هذه الحجج والفصل بينها في مؤلفه "نظرية السياسة الدولية"[1].

ومع ذلك تلتقي النظرية الواقعية البنيوية والنظرية الواقعية الكلاسيكية في عدة نقاط، كالتالي[2]:

1-كلا من النظريتين تركز على القوة السياسية كمفهوم جوهري في السياسة الدولية.

2-الدولة القومية هي وحدة التحليل والفاعل الرئيسي الوحيد في النظام الدولي.

3-النظام الدولي هو نظام فوضوي.

ويبقى الاختلاف الجوهري يرتبط بفرضية هل الدول تسعى لزيادة أمنها عبر القوة باعتبارها وسيلة لتحقيقه أم لزيادة القوة لأنها غاية في حد ذاتها؟

هذه الإشكالية أدت إلى ظهور انقسام داخل النظرية الواقعية البنيوية، بين التيار الدفاعي والتيار الهجومي، التيار الأول جاء مدافعا على مسلمة القوة وسيلة لتحقيق الأمن، والتيار الثاني بزعامة جون ميرشايمر شدد على أهمية تعظيم القوة كغاية في حد ذاتها، حيث حدد ثلاث سمات للنظام الدولي من شأنها أن تُجبر الدول على تحديد مصلحتها القومية في زيادة القوة والتوسع والهجوم الاستباقي لكي تسلم من تهديد وافتراس الدول المعادية لها، وتتمثل هذه السمات في:

أولا؛ غياب سلطة عليا مركزية في النظام الدولي من شأنها أن تحمي وتُراقب الدول.

ثانيا؛ امتلاك الدول قدرات هجومية.

ثالثا، الخوف من النوايا العدوانية للدول الأخرى[1].

---

[1]William C.Wohlforth,"Realism", in Christian Reus -Smit and Duncan Snidal, eds, *The Oxford Handbook Of International Relations*, New York: Oxford, 2008, P.137,

[2]أحمد محمد أبو زيد، "كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص104.

أما نظرة الواقعية الدفاعية فهي على نقيض مع نظرة الواقعية الهجومية، لأنها تحمل جانبا متفائلا نسبيا اتجاه النظام الدولي، فيرى روادها أن استخدام القوة العسكرية لأغراض التوسع والغزو هي إستراتيجية محفوفة ومحاطة بالمخاطر، وتؤثر على أمن الدولة الذي يمثل غاية في حد ذاته، بينما امتلاك القوة الملائمة وليس المفرطة هو بمثابة وسيلة لتحقيق غاية الأمن والبقاء[2].

الفرع الثاني: المصلحة القومية المعرفة بالقوة المادية

تركز المدرسة الواقعية بمختلف فروعها على مسألة محورية وهي المصلحة القومية، باعتبارها الدافع المركزي والأساسي للسياسة الخارجية للدول. حيث اتفق علماء الواقعية بشكل عام أن فكرة المصالح هي التي تسيطر على سلوك الدول. لكن يظهر التباين بين علماء المدرسة الواقعية في معالجة مفهوم المصلحة القومية وأدواتها والظروف والشروط التي تتحكم في تحقيقها والوصول إليها. فهانز مورغانتو مثلا، يرى بأن المصلحة القومية كهدف سهل من الممكن تحقيقه. وأن القوة هي من تحرك هذه المصالح تحت أية ظروف[3].

شدد هانس مورغانتو على مفهوم المصلحة القومية المعرفة بالقوة كفرضية مركزية تتميز بها نظريته، فالدول في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، هي بطريقة أو بأخرى تسعى لزيادة القوة، بمعنى أن القوة هي غاية في حد ذاتها وليست وسيلة[4]. فبالرغم من هذا التوضيح للعلاقة بين المصلحة والقوة، إلا هانس مورغانتو تعرض لكثير من الانتقادات بخصوص مفهوم المصلحة. إذ رآه البعض مفهوما غامضا يتطلب المزيد من التوضيح والشرح. مثل روبيرت دبليوتاكر الذي رأى أن

---

[1]سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص.59

[2]حكيمي توفيق، "الحوار النيو واقعي الليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي، مرجع سبق ذكره، ص.19.

[3]أحمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد:46، ب.ذ.ت، ص.5.

[4]أحمد نوري النعيمي، "البنيوية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص.5

هانس مورغانتو ترك مفهوم المصلحة القومية متناقضا، فكيف من جهة يعتبرها مرادفة للتصرف البديهي الذي يتبناه رجال الدولة، ومن جهة يعجز عن شرح وتوضيح الفشل المتكرر لرجال الدولة في التقيد بها[1].

بالرغم من التفاوت في تعريف المصلحة القومية بين العلماء الواقعيين، إلا أنهم يتفقون على محورية قوة الدولة وإمكانياتها المادية في تحقيق المصلحة والحفاظ عليها، وأن أي تغيير في التفضيلات السياسية وظهور تفضيلات سياسة جديدة، هو ترجمة منطقية للتغير في الظروف والخصائص المادية. لذلك فإن التغيير في الظروف المادية سيُعيد تشكيل مصالح الجهات الفاعلة المحلية التي ستدفع وتُطالب بتغيير سياسة الدولة وتُعيد صياغة أهدافها ومصالحها من جديد[2].

سيطر ت قضايا الأمن العسكري على التقليد الواقعي بشكل عام، كأولوية تسعى الدول إلى تحديد مصلحتها القومية من خلالها، باعتبار أن ما يحكم المنافسة الدولية هو الصراع على امتلاك القوة العسكرية، والتهديد بها لحماية أمن وبقاء الدول. لذلك تولي النظرية الواقعية الأهمية القصوى للسياسات العليا (السياسة العسكرية)، بالمقارنة بالقضايا الاقتصادية والتي تم تصنيفها كسياسة دنيا[3].

أدت المتغيرات الجديدة، مثل نهاية الحرب الباردة، إلى بروز رؤى جديدة تنادي بضرورة إعادة تقييم مسألة تسلسل القضايا الدولية، ومراجعة سردية أن الهدف الأسمى لتحقيق غايات السياسة الخارجية، هو القوة العسكرية. وبدلا من جعل هذا الهدف مسلمة لا نقاش فيها، طالب المنظور الواقعي الجديد بالتقليل من أهمية ومركزية الترابط بين التوزيع الكلي للقوة والقوة

[1] Jack Donnelly, Realism and International Relations, Op.Cit, p.29.

[2] Martha Finnemore, **National Interests in International Society, Ithaca and London** : CORNELL UNIVERSITY PRESS, 1996, p.8.

[3] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مرجع سبق ذكره، ص.11.

العسكرية، بدليل أن نتائج المواقف التفاوضية الدولية أضحت تتحكم فيها متغيرات أخرى غير المتغيرات العسكرية، مثل الموارد الطبيعية، التجارة الدولية[1].

إذا كان العامل العسكري هو المحدد المركزي لقوة الدولة، من حيث التأثير في القرار الخارجي والرد على الحوافز الخارجية، فإن العامل الاقتصادي يعد المحدد الأساسي الذي ترتكز عليه جميع عوامل قوة الدولة. إذ يؤثر الوضع الاقتصادي الضعيف بشكل مباشر على القرار السياسي الخارجي. بحيث تضطر الدولة الضعيفة اقتصاديا إلى اللجوء إلى المساعدات الاقتصادية للدول الأقوى وهذا يجعلها في وضعية الخضوع والتبعية لها مما يفقدها استقلاليتها في السياسة الخارجية[2].

المطلب الثاني: المصلحة القومية من منظور البنائية الاجتماعية

الفرع الأول: الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية الاجتماعية

أفرزت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة، إلى ظهور محاولات تنظيرية جديدة سعت إلى تجاوز المقاربة التحليلية التقليدية التي تركز فقط على الدول وعلى مفاهيم القوة والمصلحة. وتقديم أجندة ملائمة للمعطيات الجديدة. تعتبر النظرية البنائية أحد أهم هذه المحاولات، حيث عملت هذه النظرية على متابعة ورصد مختلف التفاعلات الدولية، وذلك بإدخالها متغير الهوية كأحد عناصر التحليل الأساسية على المستوى الأنطولوجي[3].

تنطلق البنائية لتفسيرها للعلاقات الدولية من عدة افتراضات وذلك كما يلي[4]:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد سالم الصالح، "القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية"، **مجلة الكوفة**، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد 6، ص.185.

[3] العطري ميلود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، **مذكرة ماجيستير**، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2007-2008، ص15-16.

[4] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، .317.

1-تتخذ البنائية موقفا مغايرا ومختلفا عن موقف النظريات الوضعية من خلال المفاهيم المعتمدة في تحليلها للسلوك الخارجي للدول (المصلحة، الأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، حيث يهتم البنائيون بالفواعل الأخرى غير الدول، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها ببعضها.

2-يرى البنائي أن بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين، هذه البنية هي التي تحدد هوية الفاعلين وتؤثر في مصالحهم.

3-البنائية كما يدل عليها اسمها، فهي تنظر إلى النظام الدولي على أنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل في التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه (الدولة هي الفاعل والنظام الدولي هو البناء)، والنظام الدولي هو مجموعة من الأفكار، نظام من المعايير التي تم ترتيبها من قبل بعض الأشخاص الذين يسمون بالوكلاء، الذين يبنون الواقع الاجتماعي، ويعيدون بناءه من خلال الممارسة اليومية، كما أن هذا البناء هو مبنى اجتماعي وليس معطى مسبق.

4-قدم البنائيون إسهامات جادة في الحوار، والجدل الإبستمولوجي والأنطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية القائمة على وجود قوانين، وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل، وقدرته على التأثير في محيطه.

تركز البنائية في تفسيرها لسلوك الدول على متغير المعايير باعتبارها قواعد محددة ومُؤسسة للهوية، وذلك من خلال ضبط مجموعة من السلوكيات التي تتحول عبر إدراك الجماعة لها إلى هوية. مثل التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الخارجي، وحمايتها وترقيتها على المستوى الداخلي، وهذا ما جعل حماية حقوق الإنسان تؤسس لهوية تتميز بها الدول المتحضرة[1].

[1] مصطفى بوصبوعة، "تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد.11، أكتوبر 2016، ص.32.

يجادل "الكسندر ويندت" المسمى(أب البنائية) أن المبدأ الأساسي للنظرية الاجتماعية البنائية هو أن الجهات الفاعلة تتصرف على أساس المعاني التي تحملها الأشياء بالنسبة لها، بمعنى أن الدول تُظهر سلوكا مختلفا تجاه الأعداء عكس سلوكها تجاه الأصدقاء، لأن الأعداء يشكلون تهديدا في حين الأصدقاء لا يشكلون هذا التهديد، هذا الاختلاف في إضفاء المعنى على سلوك الدول لا يرتبط بالمميزات البنيوية المادية، مثل الفوضى والقوة، بل له علاقة بالمعايير والقيم المشتركة بين الدول، على سبيل المثال، كندا وبريطانيا لا تتخوفان من القوة الأمريكية على عكس روسيا التي تنظر بارتياب للترسانة العسكرية الأمريكية، وكذلك في زمن الحرب الباردة كان هناك اختلاف في نظرة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من الصواريخ البريطانية والصواريخ السوفييتية، فالأولى لا تنظر إليها كمصدر تهديد بينما الثانية تشكل تهديدا[1].

تسمى عملية إضفاء المعاني على أنواع السلوك ومشاركة نفس الممارسات الثقافية والقيم الاجتماعية، بعملية البناء الاجتماعي، حيث يؤكد رواد النظرية البنائية على أهمية التفاهمات بين الأشخاص في بناء الطرق التي يفهم بها الفاعلون أنواع الأفعال التي تعتبر ذات قيمة وتكون مناسبة وضرورية لتحقيق المصالح. وبذلك هم يتميزون- رواد البنائية - عن العقلانيين من حيث أنهم يرفعون من شأن المتغيرات التي تم بناؤها اجتماعيا بدلا من المتغيرات المادية، مثل المبادئ الفلسفية المشتركة (الديمقراطية، الليبرالية، حقوق الإنسان)، أو المصطلحات المشتركة للخطاب والهويات، ومعايير السلوك، إلى درجة المتغيرات السببية التي تشكل التفضيلات والنتائج، أي إضفاء صفة الذاتية عليها[2].

[1]Alexander Wendt" Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics ",I**nternational Organization**, Vol.46,Issue 02, 1992, pp.396-397.

[2]Martha Finnemore, National Interests in International Society,Op.Cit, p.15.

الفرع الثاني: المصلحة القومية المعرفة بالهوية

إن الفرق الذي يفصل بين النظرية البنائية والنظرية الواقعية، هو تركيز الأولى على العناصر المثالية بدلا من المادية التي تطغى على تفسيرات الواقعيين. ومن بين أهم هذه العناصر نجد متغير الهوية؛ حيث يجمع البنائيون على الدور المفصلي الذي تؤديه الهوية بشقيها السياسية والثقافية في تعريف مصالح الدول وتشكيلها، وكذا تقرير الاستجابات على المواقف الخارجية والبيئات الدولية المختلفة[1].

يقول الكسندر ويندت أن: "الهوية هي أساس المصالح"، والفاعلون لا يمكنهم تحديد المصالح بدون ربطها بتعريف المواقف والسياق الاجتماعي، بمعنى أن الهوية التي يتم بناؤها في سياق اجتماعي دولي أو محلي هي من تساعد الدولة على تحديد المصالح. وفي حال واجه الفاعلون مواقف وتجارب جديدة فهم مطالبون بإعادة بناء معنى جديد وابتكار هوية لتعريف المصالح من جديد[2]. بمعنى أن المصالح والهوية لا تنفصل عن عالم من المعنى الاجتماعي، فهوية الفرد الديمقراطي الليبرالي ليست بمعزل عن مصلحة الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، أما هوية الفرد الاشتراكي الشيوعي ليست بمعزل عن معاداة الليبرالية والرأسمالية، وكذلك الفرد الرأسمالي تتمثل مصلحته في تحقيق الأرباح، وهكذا تحدد الهوية طبيعة المصلحة ومغزاها[3].

يقدم ألكسندر ويندت تفكيكا منطقيا لحجة كينيث والتز القائمة على ان مصلحة الدول الوحيدة هي البقاء، ويعرض في مقابل ذلك ثلاث مصالح أخرى للدول.

---

[1]سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، ط1**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص.352-353.

[2]Alexander Wendt, « Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics »,Op.Cit, p.398.

[3]تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، (تر: جيما الخضرا)، ط1،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص.440.

1-مصلحة الاستقلال: إذ يرى ويندت أن فكرة "الاستقلال" والتي تعني قدرة مركب الدولة-المجتمع على إحكام السيطرة على موارده واختياره لحكومته، وإعادة إنتاج هويته، لا ترتبط فقط بالبقاء الجسدي، وإنما ترتبط أيضا بالاحتفاظ بالحرية والتمتع بالسيادة. وهذا ما يجعل جميع الدول والتنظيمات تسعى إلى ضمان **مصلحة استقلالها** بهدف التحكم في قدراتها من أجل تحقيق المطالب الداخلية وكذا الاستجابة لضغوط بيئتها الخارجية[1].

2- مصلحة الانتعاش الاقتصادي: بينما يرى ويندت أن للدولة مصلحة أخرى وهي **مصلحة "الانتعاش الاقتصادي"** والتي يقصد بها "المحافظة على نمط الإنتاج في مجتمع ما، وبالتالي المحافظة على قاعدة موارد الدولة". وهي حسبه تنتج عن هويات تاريخية، أكثر من كونها مرتبطة بالهوية التعاضدية للدولة، وبناءً على ذلك، تنحو الدول في العالم المعاصر إلى ربط مصلحتها القومية بتحقيق الرفاهية[2].

3- مصلحة احترام الذات الجماعي: أما المصلحة الثالثة بالنسبة لويندت فهي مصلحة "احترام الذات الجماعي"، والمقصود بها "حاجة جماعة معينة لأن تشعر بالرضا تجاه ذاتها، من أجل الشعور بالقيمة أو الاحترام ". وهي مرتبطة أساسا بالصورة الجماعية عن الذات، في سياق العلاقات مع الآخرين، بمعنى ماهي الصورة التي تحملها الدول عن الدولة، هل هي صورة سلبية أم إيجابية. وفي حال كانت الصورة سلبية، ستواجه الدولة هذا الانطباع بالسعي نحو تأكيد ذاتها أو التقليل من قيمة الصورة أو إعلان العدوان تجاه الآخر، على عكس الصورة الإيجابية التي تعطي انطباعا جيدا بأهمية الدولة في نظر الدول الأخرى. مما يقلل من مشاعر الاحتقار والانتقام لدى الدولة تجاه

[1] ألكسندر وينت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، (تر: عبد الله جبر صالح العتيبي)، الرياض: جامعة الملك سعود، 2006، ص.328

[2] ألكسندر وينت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص.329

الدول، لذلك تعد السيادة واعتراف الدول بها، مدخلا لتهدئة الدولة وتأمين سلامتها من التهديد "النفسي" الناجم من عدم الاعتراف[1].

يفرق ويندت بين المصلحة، ذات البعد الواقعي والمصلحة ذات البعد الهوياتي، فالأولى تقترب من التفسير الهوبزي الذي يربط المصلحة بالفطرة أو المصلحة الأنانية التي تعتنقها الدول غالبا وتعبر بها عن ذاتها في عالم فوضوي يتميز بصدام المصالح في ظل ندرة وشح الموارد. أما المصلحة التي تشكلها الهوية، فهي نتاج الهوية التعاضدية للدولة، التي يمتلك أعضاؤها تميز ذهني (إدراكي) بين الذات والآخر. أو ما يعبر عنها **بالهوية الاجتماعية**؛ حيث تنحوا الجماعات التي تصنع هذا التميز الإدراكي إلى بناء حدود هوياتية بينها وبين المجموعات الأخرى، مما يجعل مصالحها الذاتية تأخذ أولوية قصوى عن مصالح المجموعات الأخرى، وهو ما يتجلى فعلا داخل الدول عندما تطالب المجموعة ذات البعد الهوياتي مصالحها باستمرار وتحقيقها قبل تحقيق مصالح الأجانب[2].

1-المصلحة الذاتية:

إن الأمر المسلم به في العلاقات الدولية و السياسة العالمية حسب ألكسندر ويندت، هو أن الدول تُعرف مصالحها بمصطلحات أنانية، إذ تُعامل النظريات العقلانية هذه المصالح على أنها معطاة من الخارج أي تفرضها فوضوية البنية الدولية، في حين ترى البنائية أن المصالح بشكل عام هي في طور التشكل دائما أي متغيرة وليست ثابتة، وفي سياق نقاشه الموجه للنظريات العقلانية المتمثلة في النظرية الواقعية البنيوية والنظرية الليبرالية النفعية، أكد ألكسندر وينت أن المصالح

[1] ألكسندر وينت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص.330

[2] المرجع نفسه، ص. 335-336.

الذاتية أو الأنانية لها محددات محلية ونظمية (دولية)، وفي الغالب تسمح الدولة الأنانية بتشكيل الهوية الجماعية [1].

أ-السياق المحلي للمصلحة الذاتية:

لا شك في أن الطبيعة الأنانية للدولة التي تؤسس للمصلحة الذاتية هي امتداد لما يسمى الطبيعة البشرية من منظور افتراضات العقلانية، لكن البنائيون يردون على هذه المسلمة من خلال ربط المصلحة الذاتية بالطبيعة المؤسسية للدولة وهم يوضحون ذلك من منظور علم النفس الاجتماعي للعلاقات بين الجماعات، فبمجرد أن يدرك الفرد انتمائه لجماعة معينة هذا سيشكل ما يسمى المحسوبية داخل الجماعة والتمييز ضد الجماعات الخارجية، مما يعني أن الدول معرفيا ووفقا لذلك هي مستعدة للدفاع والحفاظ على مصالحها الذاتية في تفاعلها مع الدول الأخرى. وهذا توصيف مختصر لأهمية الهوية في تشكيل المصالح[2].

ب-السياق النظمي(الدولي) للمصلحة الذاتية:

يشدد الواقعيون البنيويون بزعامة كينيث والتز على أن المصلحة الذاتية هي مُعطى خارجي لأن الفوضى في النظام الدولي تفرض على الدول تبني نظام العون الذاتي، بمعنى اعتماد الدول على ذاتها في توفير الأمن، كما تُقيد الفوضى تشكيل الهوية أي أن مسألة الهوية غير مهمة في ظل الفوضى-غياب سلطة عليا تحكم وتُراقب الدول-التي تميز النظام الدولي. في مواجهة هذا الطرح الواقعي يفترض ألكسندر وينت في عدة مؤلفات بأن الفوضى مثلما هي نظاما للعون الذاتي، هي أيضا نظاما للأمن الجماعي، فلا مجال هنا لتشبيه فوضى الأعداء بفوضى الأصدقاء، لذلك، يرى

[1]Alexander Wendt, " Collective Identity Formation and the International State ", **The American Political Science Review**, Vol. 88, No. 2 ,1994, p.387.

[2]Alexander Wendt, « Collective Identity Formation and the International State »,Op.Cit, p.387.

ألكسندر وينت أن "العون الذاتي يفرض المصلحة الذاتية، ولكنه لا يُفسرها. إن الفوضى هي ما تصنع الدول"[1].

يجادل الكسندر وينت بأن العون الذاتي هي مؤسسة، ويمكن اعتبارها أحد الهياكل المختلفة لتشكيل الهوية والمصلحة في ظل الفوضى، وإذا كان الحفاظ على الذات أو الأمن هو إحدى الهويات التي يفرزها العون الذاتي، فإنه يمكن التمييز بين نظامين للأمن، الأول تنافسي والثاني تعاوني، الأول يفرز هوية أنانية وفردية للدول، والثاني يفرز هوية جماعية إيجابية[2].

2-المصلحة الجماعية :

في نظام الأمن "التعاوني"، وبناءً على مدى تطور الجماعية، فإن الدول تذوب في هوية واحدة بشكل إيجابي مع الآخر بحيث يُنظَر إلى أمن كل دولة على أنه مسؤولية الجميع، وهذه الممارسة ليست عون ذاتي ولا فردانية أنانية، بل هي ترتيبات الأمن الجماعي التي تنتج ممارسات وسلوكيات أمنية تتسم بالإيثار والتعاطف الاجتماعي، وهذا الوضع يؤول إلى تناقص التهديدات وكذلك غياب الركوب المجاني (الاعتماد على الآخرين في توفير الأمن). وما يميز هذه النظام الجماعي هو إعادة هيكلة سياسة القوة وتعزيز الأهداف من حيث المعايير المشتركة وليس القوة النسبية[3]. وكمثال عن الهوية الجماعية وترتيبات الأمن الجماعي، نجد نظريات التكامل والاندماج التي أسست لمثل هذا الطرح، حيث تذوب الدول في هوية جماعية وتُعرف مصالحها وفقا لذلك، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي توحدت فيه الدول الأوروبية وتنازلت في إطاره عن المصالح الذاتية لصالح المصالح الجماعية، وكذلك تنازلت عن الهوية الأنانية الذاتية إلى الهوية الجماعية وخاصة في شقها الأمني.

[1]Alexander Wendt,Op.Cit, pp.387-388.

[2]Alexander Wendt,«Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics »,Op.Cit, p.399.

[3]Ibid, pp400-4001.

المبحث الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية بين المصلحة المادية و الهوياتية

تعتبر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عملية تتأرجح بين الاعتبارات المادية للمصلحة والمتمثلة في الأمن، القوة والمنفعة، وبين الاعتبارات الهوياتية الناتجة عن التصورات والأفكار الجماعية، ففي حين ينظر إلى الفاعل كعقلاني عند الواقعية فان البنائية الاجتماعية ترى انه يتحرك ضمن سياقات اجتماعية تؤثر في إدراكه، ومن هذا المنطلق نحاول في هذا المبحث تفاعل البعدين المادي والهوياتي في توجيه سلوك الدولة الخارجي بالتركيز على الفاعل العقلاني والفاعل الاجتماعي.

المطلب الأول: ماهية صنع القرار الخارجي

الفرع الأول: مفهوم عملية صنع واتخاذ القرار

أ-عملية صنع القرار: عرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار كالتالي: " بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق"[1].وبالتالي عملية صنع القرار هي مرحلة جد حاسمة تفصل بين الموقف أو المشكلة والحل أو الاستجابة التي يتم تحضيرها لوضعها موضع التنفيذ.

ب-عملية اتخاذ القرار: عرف إسماعيل صبري مقلد عملية اتخاذ القرار كالتالي: "هي تلك العملية التي تعني الوصول إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"[2].

---

[1] كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2019، ص333.

[2] كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص.333.

بالرغم من أن عملية اتخاذ القرار هي مهمة تضطلع بها جهة مختصة على حسب النظام السياسي لكل دولة، وغالبا هي مهمة صانع القرار المتمثل في رئيس الدولة أو الحاكم بصفة عامة، إلا أن هذه المهمة مقيدة بالعديد من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية. لذلك نجد أن معظم علماء السياسة الخارجية انصبت جهودهم في الوقوف عند هذه القيود أو المحددات والعوامل، من أجل تقديم تفسيرات لمختلف السلوكيات التي أظهرتها الدول في بيئتها الخارجية كاستجابة لمواقف وأزمات مختلفة.

ج-نظرية صنع واتخاذ القرار:

إن عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، هي عملية مركبة تتطلب دراسة مختلف المحددات والعوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وتعتمد بشكل خاص على تحديد البدائل المناسبة التي تحقق أكبر قدر من المنفعة، وتساهم في الوقت ذاته على الاستجابة المثلى لمختلف المواقف الخارجية أو الأزمات والتهديدات والحوافز الخارجية. وتتم عملية المفاضلة بين البدائل من خلال الاعتماد على المعلومات الواردة من البيئة الخارجية مثل وسائل الإعلام التي باتت تشكل أهم مصدر يساهم إلى حد كبير في تقدير ودراسة البدائل التي تتعلق بالقرارات[1].

يعتبر ريتشارد سنايدر من أهم المنظرين الذي حاول أن يحلل عملية صنع القرار بهدف تفسير سلوك الدول، وذلك بالتركيز على فتح العلبة السوداء Black Box وتتبع مجريات وخطوات صنع القرار على مستوى الدولة، كرد على النظرية الواقعية البنيوية التي ركزت فقط على مخرجات القرارات وسلوك الدول الناتج من ترجمة المحددات الخارجية فقط، دونما الالتفات إلى ما يحدث

[1] العطري ميلود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.12.

داخل الدول. لذلك يعتقد سنايدر أن التحليل على مستوى الدولة هو مفتاح فهم سلوك الدول بشكل عام في السياسة الخارجية[1].

ربط ريتشارد سنايدر بين عملية صنع القرار وعملية اتخاذ القرار في نموذجه النظري الذي يعتبر أول نموذج تمت صياغته في حقل السياسة الخارجية سنة 1954، ولخص سنايدر أطروحته كالتالي: "الفعل الدولي هو مجموعة من القرارات التي تتخذها الوحدات الرسمية المعترف بها، وداخل هذه الوحدات يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسم الدولة". حيث ركز سنايدر في تحليله للسياسة الخارجية على رصد دوافع صنع القرار، والتي قسمها إلى نوعين: النوع الأول دوافع هادفة، والنوع الثاني دوافع سببية، فالدوافع الأولى هي الدوافع الشكلية التي يرى فيها مُنفذ القرار أنها مُبرر شرعي لتحقيق الأهداف المرجوة مثل الأمن والسلم، وأن الخيارات النابعة من هذه الدوافع هي تصب في تحقيق مصلحة الدولة القومية، والولايات المتحدة الأمريكية تترجم تصرفاتها العدوانية وفق منظور الدوافع الهادفة[2].

أما الدوافع السببية، فترتبط في نظر سنايدر بالجانب الشخصي والسيكولوجي لصانع القرار، ولكي يتم إدراك ودراسة هذه الدوافع يتوجب على المحلل أن يركز على تحليل القرارات التي اتخذها صانع القرار خلال فترات معينة، وهنا يتم ربط الجانب النفسي والذاتي لمنفذ القرار مع القرار الذي اتخذه بهدف تقصي النتائج التي تترتب عن صنف معين من الدوافع في عملية صنع واتخاذ القرار[3].

---

[1] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، **مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية**، جامعة 8ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسة –قسم العلوم السياسية، 2015-2016، ص18.

[2] كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص 333-334.

[3] كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية "، مرجع سبق ذكره، ص334

حيث حدد أحد علماء السياسة الخارجية وهو وجيمس روزنوا، في نموذجه السياسة الخارجية المقارنة، المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية كالتالي[1]:

1-المتغيرات الفردية: وهي تشمل الصفات والخصائص الشخصية لصانع القرار، مثل الخبرة والولاء والإيديولوجية والقيم التي يتبناها.

2-متغيرات الدور: وهي عبارة عن مجموعة من السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص في مركز سلطوي بغض النظر عن آرائه.

3-المتغيرات الحكومية: ويقصد بها بنية السلطة والعلاقات بين مختلف مؤسساتها ومركز كل منها في صنع القرار.

4-المتغيرات المجتمعية: وهي على نوعين إما مادية (الموقع الجغرافي، والإمكانيات الاقتصادية، الموارد والقدرات المادية بشكل عام)، أو غير المادية وتشمل القيم والمعتقدات وطبيعة الثقافة السياسية ومدى التجانس الداخلي...

5-المتغيرات النسقية: وتشمل شكل العلاقات التفاعلية في النسق وطبيعة التفاعلات وشكل توزيع القوى.

يرتكز نموذج جيمس روزناوا على تحليل الخصائص المشتركة لعديد من الدول بهدف توقع نمط معين من السلوك الخارجي، والذي من خلاله يتحول إلى قانون. حيث قسم الدول إلى: دول صغيرة، دول كبرى، دول متطورة، دول غير متطورة، أنظمة ديمقراطية(مفتوحة)، أنظمة تسلطية(مغلقة)[2].

اعتمد روزناوا في تصنيفه للدول على عدة معايير تتفاوت في الأهمية والتأثير في صنع السياسات الخارجية للدول، مثل المعيار الاقتصادي، المعيار الجغرافي، المعيار السياسي. على سبيل

[1] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.17.

[2] مصطفى بوصبوعة، "تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.25.

المثال، يمكن التفريق بين الدول الصغيرة والدول الكبرى بناءً على المعيار الجغرافي، أين تلعب الموارد والقدرات دورا في ترتيب الدولة في النظام الدولي، ومن خلال موقع الدولة في تفاعلات السياسة الدولية يتضح مدى تأثر الدول الصغيرة بالعوامل الخارجية في صنع قرار السياسة الخارجية بينما تلعب العوامل الداخلية (العامل النفسي لصانع القرار والعوامل الحكومية) دورا واضحا في سياسات الخارجية للدول الكبرى.

الفرع الثاني: مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية

تعد عملية صنع القرار السياسي الخارجي عملية معقدة، فهي تمر بمجموعة من المراحل، تبدأ بوجود مشكلة مما يدفع بصانع القرار باللجوء للتفكير عن حلول لهذه المشكلة، وفيما يلي مراحل صنع القرار السياسي:

1- **مرحلة إدراك صانع القرار للمشكلة**: تتم هذه العملية بناءا على المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من مختلف مصادر جمع المعلومات، وبعد إدراك صانع القرار للموقف ينتقل إلى المرحلة الموالية.[1]

2-**مرحلة تعريف الموقف**: يتم في هذه المرحلة دراسة وتحليل المشكلة وتأثيرها على مصالح الدولة من خلال تفسير جميع المعلومات الواردة عنها.[2]

3- مرحلة تحديد البديل واتخاذ القرار: في هذه المرحلة يقوم صانع القرار بالنظر إلى مجموعة من البدائل من بين جميع البدائل الواردة إليه، حيث يقوم باختيار البديل الذي يراه المناسب والأفضل تعتبر هذه العملية صعبة ومعقدة إضافة إلى احتمال فشل أو نجاح القرار وهذا لا يمكن تحديده إلا بعد تنفيذ القرار.[3]

[1] أحمد عارف الكفارنة، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 42، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] المرجع نفسه.

4- **مرحلة تنفيذ القرار**: في هذه المرحلة يتم تحديد السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار وذلك من خلال نقل القرار من حالته النظرية إلى حالته العملية أي من التصور إلى الواقع.[1]

5- **مرحلة تقييم القرار** : تعتبر عملية تقييم القرار عملية مهمة جدا من مراحل صنع القرار، إذ على صانع القرار مراقبة النتائج المترتبة عن اختباره لهذا البديل دون البدائل الأخرى، ويبدأ في التقييم من خلال إعادة النظر في مختلف الفرضيات التي وضعها، فمن خلال اتخاذ القرار يمكن التنبه للنقائص الموجودة بالقرار والاختلافات بين الواقع و التصور.[2]

الفرع الثالث: أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية

إن خطوة فهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تتطلب رصد وتشريح النظام السياسي الحاكم وتصنيفه وفق المعيار السياسي، من حيث التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي أو التسلط والانغلاق السياسي، ثم تحديد الهيكل الذي يُصنع القرار في إطاره، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وقياس مدى تشابك أدوارها أو انفصالها في تقرير وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة في مواجهة الحوافز والمواقف الواردة من البيئة الخارجية[3]. لذلك تعتبر مهمة دراسة فواعل صنع القرار أي البيئة القرارية خطوة مفصلية لتحليل السلوك الخارجي وكذا رصد عملية صنع القرار وتحديد المصلحة القومية.

يتكون هيكل صنع القرار في السياسة الخارجية من عدة أجهزة وذلك كالتالي:

أ-السلطة التنفيذية: تشكل السلطة التنفيذية رأس الهرم في جهاز صنع السياسة الخارجية، وهي بمثابة القوة الأكثر تأثيرا ونفوذا في مراحل عملية صنع واتخاذ القرار، فالطبيعة المعقدة للبيئة

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد نوري النعيمي، "السياسة الخارجية"، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 144.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص453.

الخارجية المليئة بالتهديدات والأزمات، جعلت النظم السياسية تولي أهمية بالغة لجهاز السلطة التنفيذية في البيئة القرارية وذلك لما له من أحقية وشرعية في امتلاك المعلومات وسرعة تعاملها واستجابتها للقضايا والمشاكل الدولية ويبرز دور السلطة التنفيذية فقط في الأنظمة الديمقراطية، أما الأنظمة التسلطية فالحزب السياسي الحاكم هو من يتولى صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل الحزب الشيوعي ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في أغلب النظم السياسية مجموعة من الأجهزة والمؤسسات تسمى بالأجهزة الرئاسية كالتالي:[1]

1-وزارة الخارجية: تقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي (تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية).

2-المؤسسة العسكرية: وتنقسم إلى ثلاثة أجهزة وهي: وزارة الدفاع، جهاز الاستخبارات، مجلس الأمن القومي.

أولا: تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتحديدا فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والدفاعية.

ثانيا: أما جهاز المخابرات فيضطلع بجمع وتحليل المعلومات التي ترسم وتقرر السياسة الخارجية.

ثالثا: بالنسبة لمجلس الأمن القومي، فهو في الأغلب يكون تابعا مباشرة لمن يمتلك زمام أمور السلطة التنفيذية في النظام السياسي، ويتكون المجلس من ممثلين عن مختلف أجهزة الرئاسة وكذلك من بعض الخبراء.

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 456-455.

ب-السلطة التشريعية:

إن دور البرلمان والذي يرمز له بالسلطة التشريعية؛ واقعيا لا يتجاوز كونه سلطة رقابية، أي يقتصر دوره على الموافقة أو الاعتراض على السياسة أو القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية، أي أن المهام الموكلة إلى السلطة التشريعية هي مهام لاحقة، بمعنى لا تأخذ بزمام المبادرة في قرارات السياسة الخارجية[1]. كما يختلف دور السلطة التشريعية في التأثير على صنع قرار السياسة الخارجية من نظام سياسي إلى آخر، فالنظام السياسي الرئاسي يعطي دورا محوريا في صنع السياسة الخارجية، لأن هذا النظام يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومبدأ "الموازنة والرقابة"، وبالتالي هذا يمنح السلطة التشريعية اختصاصات مستقلة في ميدان صنع السياسة الخارجية، مثل الكونغرس الأمريكي الذي يحق له إعلان الحرب وسلطة التصديق على المعاهدات[2].

ج-**السلطة القضائية:** تعتبر السلطة القضائية الجهة الأقل تأثيرا في صنع السياسة الخارجية، نظريا تضطلع بمهام غير مباشرة تتمثل في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية إذا كانت مخالفة للدستور. وبالتالي دورها لا يضاهي دور كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية[3].

بالرغم من محورية دور هذه السلطات في بيئة صنع قرار السياسة الخارجية، إلا أن هناك فواعل أخرى غير رسمية لها دور وتأثير على صنع القرار، وأهم هذه الفواعل هم الأفراد العقلانيون، وجماعات المصالح الخاصة، تضطلع مهمتها في تحديد خيارات وأهداف الدولة على

[1] عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 "، **مذكرة ماجيستير**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسي، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص83.

[2] محمد السيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.458.

[3] المرجع نفسه، ص.460.

المستويين الداخلي والخارجي، من خلال أساليب العمل الجماعي مثل المقايضة والمساومة، بهدف حماية مصالح الدولة[1].

أدى اتساع أجندة السياسة العالمية إلى تعقيد البيئة الدولية مما فند سردية وحدة الدولة القومية التقليدية، التي كان مبالغا في تقدير وحدتها، حيث تفككت وفقدت وحدتها لصالح الجهات الفاعلة دون الوطنية، هذه الأخيرة التي لم تعد مستعدة قبول تبعيتها لصناع القرار المركزيين الذين يفاضلون بين مجموعة هرمية من الأهداف وتحديدها على أنها المصلحة القومية. فبدلا من التبعية المشروطة سعت هذه الجهات الفاعلة في اتجاه الضغط من أجل مطالبهم الخاصة، متجاوزين أي محاولة للتنسيق على المستوى الأعلى[2]. يمكن حصر هذه الفواعل في: جماعات الضغط والمصالح؛ الرأي العام؛ البيروقراطية، الأحزاب السياسية.

أ-جماعات المصالح: تمثل جماعات المصالح شريحة مهمة على المستوى الداخلي للدولة، وصنفها العلماء إلى عدة أشكال تختلف عن بعضها من حيث التنظيم لكنها تشترك في الأهداف التي لا تخرج من دائرة المصالح الذاتية، ويبرز دورها جليا في عملية صنع القرار خاصة عند إصدار سياسات وقرارات لا تتوافق وأجندة مصالحها المسطرة سلفا. وتتمثل هذه الأشكال كالتالي:

1-جماعات المصالح المؤسسية: ويقصد بها تلك الجماعات التي ينتمي أفرادها بحكم المهنة إلى تنظيم رسمي في المجتمع بما فيها الحكومة، فالجماعة بذاتها ليست منظمة رسميا، ولكنها منظمة فقط بحكم الانتماء المهني، ونجد في التصنيف على سبيل المثال العسكريون فبحكم انتمائهم إلى

[1] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.49.

[2] W. David Clinton, " The National Interest: Normative Foundations ", **The Review of Politics**, Vol.48, Issue.4, 1986, P.511.

المؤسسة العسكرية الرسمية، فهم في الغالب يعملون في إطار مؤسسة محددة، ويتقاسمون مصلحة واحدة وهي زيادة الإنفاق العسكري[1].

2-جماعة المصالح غير المنظمة: وهم جماعات يتقاسمون مصلحة واحدة بحكم الانتماء العرقي، الديني، أو اللغوي، تفتقر هذه الجماعات إلى التنظيم الرسمي كما لا يقتصر تأثيرها على السياسة الخارجية إلا في الحالات العرضية، ومع ذلك تملك المقوم العرقي الذي تهابه الحكومات لذلك تأخذ بعض الدول هذه الجماعات بعين الاعتبار لتجنب الانقسام الداخلي[2].

3-جماعات المصالح المنظمة: وهي جماعات منظمة خصيصا للتعبير عن مصالح أعضائها المشتركة، وتتميز هذه الجماعات بانضمامها إلى كيان تنظيمي يستحوذ على نظم للاتصال الداخلي والخارجي، وتشمل هذه الجماعات كل من نقابات المهندسين، رجال الأعمال، الأطباء والمحامون، ونقابات العمال[3].

والجانب الخطير في جماعات المصالح سابقة الذكر أنها تقوم بعقد صفقاتها الجانبية مع نظرائها ذوي التفكير المماثل في الخارج، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة ترتيب الغايات في أي نظام متماسك، أو فرض الاختيار بمجرده اختياره، خاصة مع تكاثر الأهداف وتقييد فائدة الأشكال التقليدية للقوة[4].

ب-الرأي العام: يشكل الرأي العام من أهم العوامل التي أضحت تؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وهو مجمل الآراء والتعابير الصادرة عن الجماهير في قضية ما خاصة إذا تعلقت بالصالح العام، تتفاوت درجة تأثير الرأي العام حسب النظام السياسي، فليس من الممكن أن يقوم المواطنون في الأنظمة التسلطية بهذا الدور، بينما تتميز الأنظمة الديمقراطية

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.196.

[2] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.50.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.196.

[4] W. David Clinton, « The National Interest: Normative Foundations », Op.Cit, P.511.

بتوفير المساحة الكافية للجماهير للتعبير عن مواقفهم بكل حرية سواء عن طريق الإعلام، أو عبر التجمعات والمسيرات الاحتجاجية.

ولعب الرأي العام دورا محوريا في العديد من القضايا الدولية وكمثال على ذلك قضية حرب الفيتنام، أين ضغط الرأي العام الأمريكي وقتها على الرئيس ريتشارد نيكنسون من أجل الانسحاب وإنهاء الحرب[1].

ج-البيروقراطية:

بالرغم من أن المسؤولين التنفيذيين وصناع القرار يشكلون رأس الهرم في هياكل صنع قرار السياسة الخارجية، إلا أن دورهم وتأثيرهم محصور ويرتبط بشكل مباشر بفئة البيروقراطيين الذين يعدون من أكثر الفواعل أهمية في ميدان السياسة الخارجية. ويقصد بهم الموظفون الدائمون الذين اكتسبوا خبرة ومهارات عالية خلال توليهم المسؤولية جعلت منهم أفرادا مهمين ومهيمنين يحتاجهم صناع القرار للتزود بنصائحهم وخبراتهم في عملية صنع القرار. كما لهم الفضل المباشر في الاضطلاع بمهمة تنفيذ قرارات السياسة الخارجية[2].

د-الأحزاب السياسية: اختلفت الدراسات حول دور وأهمية الأحزاب السياسية في صنع قرار السياسة الخارجية، وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث والدول ذات الأنظمة التسلطية، حيث تغيب فيهم تأثير الأحزاب في ميدان السياسة الخارجية، لذلك، كان تركيز الدارسين والباحثين دائما ينصب على دراسة دور هذه الفئة في الدول المتقدمة، وأشاد الباحثون في مجال النظم السياسية على دور الأحزاب في قضايا التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة، وغيرها من قضايا التنمية السياسية. كما صنف هؤلاء الباحثون دور الأحزاب السياسية في نمطين هما: النمط الأول وهو دورها المباشر في رسم وصنع قرار السياسة الخارجية الخاص بها وتنفيذه مباشرة دون الرجوع

[1] كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية "، مرجع سبق ذكره، ص.336.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.463.

للدولة، أما النمط الثاني، وهو الدور غير المباشر وفيه تتجنب الأحزاب السياسية وضع سياسة خارجية خاصة بها، وإنما تشارك في صنع القرار الذي تختص به الدولة وتساهم معها في التفاعلات الدولية[1].

إن الآراء المتضاربة بين محللي السياسة الخارجية و منظريها حول من هي الجهة الفعلية التي تقوم بعملية صنع واتخاذ القرار النهائي أدت بالمنظر "شارلز هيرمان" إلى ضبط نموذج نظري سعى من خلاله إلى تحديد "صانع ومتخذ القرار النهائي"[2].

-وحدة اتخاذ القرار (نموذج شارلز هيرمان):

عرف هيرمان وحدة القرار النهائي كالتالي:" تعرف بأنها الفرد أو المجموعة التي تمتلك القدرة ليس فقط على اتخاذ قرار السياسة الخارجية، ولكن على منع الأفراد أو المجموعات الأخرى ضمن السلطة من التعبير صراحة عن تقييد، رفض أو معارضة القرار؛ أي أنها الوحدة التي تستطيع في النهاية استعمال موارد الدولة لتنفيذ قراراتها"، وحسب هيرمان هناك ثلاث وحدات رئيسية لاتخاذ القرار وهي، وحدة القائد المسيطر، وحدة المجموعة الصغيرة، وحدة المجموعات المستقلة.[3]

1-وحدة القائد المسيطر: هي الوحدة التي يسيطر فيها قائد متسلط له القدرة على فرض آرائه على أفراد مجموعته بالمقابل عزل ورفض جميع الآراء المعاكسة لوجهة نظره، وبالتالي هناك تنسيق وتناغم بين القائد ومجموعته، وهذا يجعل اتخاذ القرار يتسم بالطابع التوافقي[4]. غير أن مجمل القرارات النابعة عن هذه الوحدة صنفها محللو السياسة الخارجية ضمن **قرارات المستوى الفردي**، التي تتخذ غالبا في الدول التسلطية أين يتمتع القائد بسلطة مطلقة تخوله لتجاهل محيطه وتجاوز القيود المؤسساتية مما يجعله يستغنى عن المرحلة الحاسمة التي يمر بها أي قرار

[1] عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 "، مرجع سبق ذكره، ص.86.

[2] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.45.

[3] المرجع نفسه، ص.45.

[4] المرجع نفسه، 46.

وهي مرحلة الإجماع وقبول تنفيذ الخيار، مثل نابليون بونابرت في فرنسا، فيدال كاسترو في كوبا، صدام حسين في العراق[1].

2-وحدة المجموعة الصغيرة: وهي وحدة اتخاذ قرار تتميز بمحدودية أعضائها ينتمي كل منهم إلى كيان معين (وزارة الخارجية، المخابرات، وزارة الدفاع)، يتفق هؤلاء الأفراد على القرار أو الخيار المناسب الذي تفرضه مواقف السياسة الخارجية. قد تتكون الوحدة من فردين أو عشرة أو المئات وهذا يتوقف على الموقف والقرار المستهدف. تمتاز هذه الوحدة بالتفكير الجمعي، واستقلالية قرارهم عن الكيانات التي ينتمون إليها، وتهدف عادة إلى الوصول إلى التوافق في الآراء[2]. القرارات النابعة عن هذه الوحدة تسمى **قرارات المستوى الجماعي**، وهناك أمثلة كثيرة عنها، مثل اللجنة التنفيذية للأمن القومي التابعة لجون كينيدي(EXCOM)، التي كلفت بمهمة متابعة أزمة الصواريخ الكوبية، وفي مقابل هذه اللجنة نجد مكتب الحزب الشيوعي السوفياتي، والقرارات التي يتم التوصل إليها، هي قرارات جماعية (تفكير جماعي) يتم الاتفاق عليها بعد جدل كبير و واسع[3].

3-وحدة المجموعات المستقلة: هذه الوحدة تتكون من ائتلاف عدة فواعل مستقلة، كل مجموعة تنتمي إلى جهاز معيين، تتنافس كلها أو بعض منها على اتخاذ القرار النهائي. وسبب الخلاف والتنافس بين هذه الفواعل يعود إلى غياب سلطة عليا تمارس سلطة الضبط، والسبب الوارد في تعقيد هذه الوحدة وكثرة خلافاتها هو أن أعضائها لا يمثلون أنفسهم بل يمثلون مصالح الأجهزة التي ينتمون إليها (المخابرات، الدفاع، وزارة الخارجية)[4]. يعد صنع القرار على المستوى الائتلافي أي التحالفي نوعا ثالثا من وحدات صنع القرار، ما يميز هذا النوع من القرارات أنها تتم في وسط من الأطراف الفاعلة

---

[1] اليكس مينتس، كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، ، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016، ص.33.

[2] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.45.

[3] أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.35.

[4] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.45.

المستقلة نسبيا، والتي تعتمد في عملها على أساليب الضغط والمساومة فيما بينها، لأنها تدخل في حالة من المنافسة. وهذا ما تشهده حكومة إسرائيل التي تعتمد بشكل كلي على القرار الائتلافي[1].

قدمت أغلب المقاربات النظرية التي تختص بتفسير السياسة الخارجية المناقشة سابقا، مجمل المحددات والعوامل التي لها دورا في فهم وتفسير عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي، ومع ذلك، يراها البعض أنها نماذج تندرج ضمن المقاربات الجزئية، وذلك لإخفاقها في إحراز التقدم المنشود في حل مشكلة تصنيف سلوك السياسة الخارجية، وكذا تعقيد الظاهرة مما يجعلها مستعصية عن الدراسة والتحليل[2]. وفي الأجزاء التالية نواصل تفكيك افتراضات النظريات الكلية المتمثلة في البنائية الاجتماعية للسياسة الخارجية والواقعية البنيوية للسياسة الخارجية. ورصد تفسيرات كل منهما في تحديد المصلحة القومية من منظورين متعاكسين، الأول منظور مادي، والثاني منظور غير مادي (هوياتي).

المطلب الثاني: تحديد المصلحة القومية من منظور الفاعل العقلاني

1-نموذج الفاعل العقلاني:

تفترض الواقعية البنيوية بزعامة كينيث والتز، أن أهم مصلحة تسعى الدول لتحقيقها في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي، هي مصلحة البقاء والأمن، وبصفتها –الدول-جهات فاعلة عقلانية، فهي تضع مصلحة الأمن والبقاء كأولوية وغاية أساسية، ثم تأتي المصالح والأهداف الأخرى مثل الازدهار والتوسع[3]. وخلافا لمورغانتو يدعو والتز في نظريته، الدول إلى استخدام القوة

[1] أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.36.

[2] مصطفى بوصبوعة، "تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.25

[3] Kenneth N. Waltz, " Evaluating Theory ",**The American Political Science Review,** Vol. 91, No. 4 ,Dec, 1997, p.913.

كوسيلة لتحقيق الأمن وليس كغاية، لأن هدف تعظيم القوة بدون تحقيق الأمن قد يُعرض بقاء الدولة للتهديد والزوال، لذلك يشدد والتز على دافع البقاء كمصلحة عليا[1].

تربط الواقعية البنيوية تحقيق المصلحة القومية بعقلانية الدولة التي تراعي منطق العقاب في البيئة الدولية، التي تتسم بالفوضوية، حيث يصف والتز الدول في نظريته ككريات بلياردو موحدة وعقلانية، أي تتصرف وكأنها شخص واحد، وهذا الوصف ينفي من خلاله وجود الفواعل الأخرى المحيطة ببيئة صنع القرار أو وحدة صنع القرار التي أشرنا إليها سابقا[2].

ويقصد بعقلانية الدولة، هو تحقيق التوازن بين طموحاتها وبين موقعها داخل النظام الدولي، بمعنى أن يكون سلوكها وردود أفعالها وأهدافها متوافقة مع قدراتها المادية، لأن القوة النسبية للدولة هي التي تحدد موقعها وترتيبها في النظام الدولي[3]. لذلك يُنظر إلى الواقعية البنيوية كنظرية تُوجه رجل الدولة، وفقا لفرضية الفاعل العقلاني، الذي يدرك البيئة الخارجية ويفكر بذكاء في كيفية تعظيم البقاء وكذا تقييم هل لتكاليف والفوائد لكل إستراتيجية ينتهجها لتحقيق مصلحته القومية[4].

يرتكز محللو السياسة الخارجية في دراستهم لدور القادة وقراراتهم على **نموذج الفاعل العقلاني** وهو نموذج مشتق من الرؤية الواقعية للدولة كفاعل موحد، ومن خلال هذا النموذج يتم تجريد القادة أو رجال الدولة من خصائصهم النفسية والشخصية، لأنهم وفق الرؤية الواقعية هم ممثلو دولهم ويتصرفون بعقلانية أي بطريقة مماثلة ومستمرة قوامها الدفاع عن المصلحة القومية لدولهم[5]. لذلك يُشار إلى هذا النموذج بأنه النموذج المثالي والمفضل لفهم صنع القرار، لأن

---

[1] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-wesley: 1979,p.91.

[2] Charles L. Glaser," Realists as optimists : Cooperation as self-help ", **Security Studies**, Vol.5, No.3 (1996),p.127.

[3] مصطفى بوصبوعة، "تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.29.

[4] John J. Mearsheimer ," Reckless States and Realism", **International Relations**, Vol.23, No.2, 2000, p.244.

[5] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.26.

صانع القرار العقلاني يختار من بين مجموعة من البدائل، البديل الذي يحقق أقصى درجة من المنفعة[1].

ويُعتبر هانس مورغانتو أول من اقترح نموذج الفاعل العقلاني في تفسير السياسة الخارجية، حين ربط بين العقلانية والمصلحة القومية للدولة، معبرا عن ذلك كالاتي:" نعتقد أن رجل الدولة يفكر ويتصرف بلغة المصلحة القومية المعرفة بالقوة، هذا ما يجعلنا نفهم خطواته التي اتخذها في الماضي، يتخذها في الحاضر، وسوف يتخذها في المستقبل، إن تفكيره بهذه الطريقة العقلانية يمكننا كملاحظين موضوعيين أن نفهم أفكاره ربما أحسن منه، بغض النظر عن الدوافع المختلفة، الأفضليات والخصائص الذهنية والفكرية لرجل الدولة الناجح"[2].

فالسياسة الخارجية العقلانية هي **سياسة رشيدة** من وجهة نظر مورغانتو، لأنها تهدف إلى التقليص من المخاطر وبلوغ المنافع إلى أقصى الحدود[3]. لذلك يتميز القرار الرشيد بما يلي[4]:

1-السعي لتحقيق الأهداف القومية

2-جمع المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار بشأنها.

3-حصر كل البدائل الممكن تصورها لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل منها من حيث النفقة والمنفعة، واحتمال حدوث النتائج الممكن ترتبها على إتباعه.

4-اختيار البديل الذي يعظم المنافع.

يسعى صناع القرار في السياسة الخارجية إلى الاستخدام الصريح والتقيد بما تمليه الواقعية (الفاعل العقلاني) كممارسين للسياسة الدولية، ويمكن رصد هذا الاستخدام في تاريخ

---

[1] أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.16.

[2] رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[3] هانز مورغانثاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، (تر: خيري حماد)، ج1، القاهرة: الدار القومية، 1965، ص.30.

[4] أحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.480.

العلاقات الدولية في عدة أمثلة عن صناع قرار الدول الكبرى أدرجوا افتراضات الواقعية في استراتيجيات دولهم، عند مواجهة أي ضغوطات دولية أو تهديدات خارجية، وإحدى هذه الأمثلة نجده في المذكرة التي كتبها الدبلوماسي البريطاني كرو في سنة 1907، إلى الحكومة البريطانية حيث طالبها بإعادة توجيه السياسة الخارجية، مستخدما في مذكرته تحليلا واقعيا للقوة البريطانية والقوة الألمانية الصاعدة، مشيرا إلى ضرورة احتواء هذا الصعود من خلال تكثيف مواردها الضعيفة كخطوة في اتجاه موازنة القوة الألمانية[1].

2-الإنسان الاقتصادي كفاعل موجه للسياسة الخارجية

غالبا يتم ربط افتراض الفاعل العقلاني بالاقتصاد الجزئي، كون أن صانعوا القرارات الاقتصاديين كأفراد عقلانيين هدفهم الشراء بسعر منخفض والبيع بسعر عال وزيادة وتنمية ثروتهم إلى أقصى حد[2]. وهو المنطق نفسه الذي يحرك صانع القرار الواقعي، وتؤيده الواقعية البنيوية التي تعتمد على توظيف نموذج الإنسان الاقتصادي في التأكيد على المصالح الذاتية والسلوك الخارجي للجهات الفاعلة الذي يتبنى حسابات الربح والخسارة والتكاليف والفوائد[3].

بالرغم من أن الإنسان الاقتصادي في التصور الواقعي مقيد بالضغوط والحوافز البنيوية الدولية، والتي غالبا ما تحدد سلوكه وفقا لمنطق العقاب، إلا أنه دائما يسعى إلى تحقيق أهدافه بأقل التكاليف ويختار الخيار الذي يتوافق وتفضيلاته، لذلك عندما يواجه الإنسان الاقتصادي عدة خيارات فإنه يشرع في طرح الأسئلة التالية على نفسه[4]:

1-ما هي خياراتي؟

---

[1]محمد شاعة، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، **دراسات استراتيجية**، العدد 15، ب.د.ت، ص.70-71.

[2]أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص.16.

[3]Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from the Study of Foreign Policy Derived from Theories, University of Tübingen : Tübingen, 2004, p.8.

[4]Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from the Study of Foreign, Op. Cit, p.9.

2-ما هي أهدافي؟

3- ما هي العواقب المحتملة لكل خيار من خياراتي؟

3- ما هو الخيار الأفضل الذي يتناسب مع أهدافي؟

4- ما هو الخيار الذي يزيد منفعتي الصافية؟

من أهم التحديات البارزة التي واجهت الواقعيين هو عجزهم عن تقديم تفسير مقنع لأهم حدث بعد نهاية الحرب الباردة ألا وهو، الهجوم الإرهابي على برجي التجارة العالميين في الولايات المتحدة، باعتبار أن الدول وحدها من تستطيع فعل ذلك، وكون أن الهجوم تم شنه من طرف تنظيم عالمي، أي أحد فواعل ما دون الدولة، وعلى أساس هوياتي. إذ كان الاعتداء يحركه متغير ديني وهو ما تتجاهله المدرسة الواقعية. فهي لا تعترف بالفواعل من غير الدول، كما تنظر إلى العالم نظرة مادية لا هوياتية. أدت هذه المتغيرات مجتمعة بالواقعيين إلى فتح المجال واسعا للنظر في العوامل غير المادية، خاصة في حقل الاقتصاد الدولي، من خلال دراسة أثر العوامل الثقافية في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك، وأخلاق العمل[1].

المطلب الثالث: تحديد المصلحة القومية من منظور الفاعل الاجتماعي

تعتمد النظرية البنائية للسياسة الخارجية على فرضية أساسية، وهي أن الدولة فاعلا اجتماعيا وليس عقلانيا[2]، وهذه الفرضية تعني أن البنائية ترتكز على نموذج فاعل يختلف تماما عن النموذج العقلاني الذي تعتمد عليه النظريات العقلانية (الواقعية الجديدة والليبرالية)، إذ يعتمد رواد البنائية وعلى رأسهم ألكسندر ويندت في تفسيرهم للسياسة الدولية والسياسة الخارجية بوجه خاص على الإنسان الاجتماعي كفاعل في مقابل الإنسان الاقتصادي الذي تعتمد

[1]محمد شاعة، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، مرجع سبق ذكره، ص.76.

[2]رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، **سياسات عربية**، العدد.23، نوفمبر 2016، ص. 86-87.

عليه النظريات العقلانية. حيث يرفض البنائيون المنطق العقلاني الذي يصور الفاعلين الاجتماعيين باعتبارهم مفرطين ومتجاهلين للحسابات المادية ومهتمين بذاتهم فقط، لأن الفاعل الاجتماعي من منظور البنائية للسياسة الخارجية ليس "مُبرمجا" لتأمين مجموعة من الأهداف المبنية على الأنانية، بل يلعب دورا اجتماعيا ناتج عن السياق الاجتماعي الذي نشأ فيه، والذي يؤثر بشدة على سلوكه[1].

الإنسان الاجتماعي كفاعل موجه للسياسة الخارجية

إن ما يتحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي ليس العواقب المحتملة نظير أفعال مختلفة تهدف لتحقيق غايات معينة، بل يختار الفاعل الاجتماعي سلوكا معينا ويتبناه لأن هذا الخيار أو السلوك يتفق مع التوقعات المبنية على القيم المشتركة بين الأفراد حول السلوك المناسب الذي يتماشى مع خصوصية البيئة الاجتماعية للفاعل. وبالتالي فإن عملية اتخاذ القرار لدى الإنسان(الفاعل) الاجتماعي تمر أولا بمرحلة التساؤلات الحساسة التي يطرحها الفاعل على نفسه عند مواجهته لموقف معين كالتالي[2]:

1-ما نوع الموقف الذي أنا فيه؟

2-ما هو الدور الاجتماعي الذي يمكن أن أمارسه في هذا الموقف؟

3- إلى أي مدى تتناسب خيارات السلوك المتاحة مع هذا الدور؟

4-ما هو الخيار السلوكي الأكثر ملائمة بالنسبة إلى موقفي، وأدواري، وخياراتي؟

ناقش**Joe N Oppenheimer**وزملاؤه الفرق بين نظرة الإنسان الاقتصادي والإنسان الاجتماعي لعملية صنع واتخاذ القرار، ولكل منهما أسلوبه الخاص في التعامل مع ضغوط البيئة

[1] Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from the Study of Foreign Policy Derived from Theories, Op.Cit, p.8-9.

[2] Ibid, p.9.

الخارجية والاستجابة لها. كما تهدف دراستهم إلى توليف نموذج يجمع بين التصورين لاتخاذ قرارات أكثر فعالية، حيث يعتمد النموذج المطور في الدراسة على متغير الإدراك كمدخل للاختيار السياسي والاقتصادي بناءً على نظرية التوقعات. ويركز الباحثون على أهمية الإنسان الاجتماعي في توظيف مدركاته الحسية في عملية اتخاذ القرار. من خلال فهمه للبيئة حيث يتلقى مدخلات حسية تتعلق بالبيئة ويترجم هذه المدخلات إلى صورة ذهنية ذات معنى، يعتمد عليها في عملية اختيار البدائل التي تتماشى مع مدركاته الحسية[1].

يختلف كل من تحليل النظرية البنائية للسلوك الخارجي للدول والتحليل العقلاني الذي يميز الواقعية البنيوية، بحيث تركز البنائية الاجتماعية على متغير "**المعايير**" والالتزام بها كهدف أساسي للسياسة الخارجية للدول، وهي بذلك تتجاوز الطرح المادي للواقعية حول المصلحة القومية كمعطى مسبق وموضوعي، و ترى أيضا أن المصلحة القومية تتشكل عبر تفاعل تذاتاني وهي نتاج المعايير[2]. أي أن عملية التفاعل تؤثر بشكل مستمر في" كيفية إنتاج وإعادة إنتاج تصورات الدول لذاتها وللدول الأخرى، وبهذا الشكل فإن الهويات والمصالح تكون دائما في عملية مستمرة، وفي حالة تغير مستمر"[3].

من وجهة نظر بنائية، يتبنى الفاعلون المعايير الاجتماعية التي استوعبوها في سياق تنشئتهم الاجتماعية سواء في الأنظمة المحلية أو الدولية، حيث تلعب هذه المعايير دورا توجيهيا، أي أنها توجه سلوك الفاعلين ويمكن ترجمتها بسهولة إلى أوامر للعمل ("افعل هذا!" "لا تفعل ذلك!")[4]. هذا المنطق التوجيهي للمعايير يسمى بـ **"منطق الملائمة"**، بمعنى أن الدول أو صناع القرار بشكل عام

[1]Joe Oppenheimer, Norman Frohlich, Najam Saqib,A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory, Printed: Wednesday, August 24, 2005, pp.1-9.

[2]رابح زقوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، مرجع سبق ذكره، ص.87.

[3]الكسندروينت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص.58.

[4] Volker Rittberger, *Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from the Study of Foreign Policy Derived from Theories* ,Op.Cit, p.22.

يتصرفون ويختارون السلوك المناسب بما يلاءم المعايير الناتجة عن القيم والأفكار والمبادئ التي اكتسبوها داخل مجتمعاتهم.

وهنا تفرق مارثا بين "منطق الملائمة" الذي يميز النظرية البنائية و"منطق العقاب" الذي يميز النظرية الواقعية البنيوية، إذ ترى كلا المنطقين متناقضين، فالأول، مدفوع بالبنية الاجتماعية، والثاني مدفوع بالوكلاء (الجهات الفاعلة) كالتالي[1]:

1-منطق الملائمة: تتحكم المعايير والقواعد الناتجة من البنى الاجتماعية في أنواع الفعل التي سيتم التفكير فيها واتخاذها، كما أنها تحدد الواجبات والمسؤوليات، وبالتالي فإن منطق الملائمة يتنبأ بسلوكيات وأفعال متماثلة من قبل جهات فاعلة مختلفة[2].

2-منطق العقاب: تقوم الجهات الفاعلة أو الوكلاء بحساب الوسائل والغايات وابتكار استراتيجيات لتعظيم المنفعة، والقواعد والمعايير التي تنشأ في هذا السياق هي جزء من العملية، وهي تخدم فقط الجهات الفاعلة القوية. لذلك يتنبأ منطق العقاب بسلوك مختلف من قبل جهات فاعلة مختلفة، لأن الجهات الفاعلة ذات القدرات والوظائف النفعية المختلفة سوف تتصرف بشكل مختلف[3].

ووفق منطق الملائمة يتصرف صناع القرار في السياسة الخارجية، بالاعتماد على المعايير الاجتماعية النابعة من التنشئة الاجتماعية التي اكتسبوها من مجتمعين مختلفين، المجتمع الدولي والمجتمع المحلي، وكلا البيئتين توفر مجموعة من المعايير والقواعد التي يستقي منها صناع القرار محددات سلوك بلدانهم، إذ تتحول هذه المعايير مع مرور الوقت إلى عقيدة ومبادئ ذات بعد هوياتي، تتجسد في سلوك وردود أفعال خارجية في مواجهة الضغوط والتهديدات المختلفة التي تميز

[1] Martha Finnemore, *National tersest in International Society*, Op.Cit, p.29.

[2] Ibid, p.30.

[3] Ibid.

البيئة الخارجية. لذلك يمكن أن نميز بين نوعين من التنشئة الاجتماعية التي تعكس الهوية الوطنية والدولية للدولة.

1-التنشئة الاجتماعية على المستوى المحلي (الهوية الوطنية):

يفترض البنائيون أن المعايير الاجتماعية المحلية تحدد سلوك السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية المجتمعية، بحيث هناك ثلاث طرق من وجهة نظر بنائية تؤثر بها التوقعات المجتمعية حول السلوك المناسب لصناع قرار السياسة الخارجية[1]:

أولا: بصفتهم مواطنين في بلد ما، فإنهم يستوعبون معايير اجتماعية وثقافية معينة؛

ثانيا: بصفتهم سياسيين خاضوا مسيرة سياسية وطنية، فإنهم ملزمون بمعايير مجتمعية محددة تخص السلوك السياسي المناسب؛

ثالثا: رغبتهم في الحفاظ على الشرعية كممثلين مختارين بشكل مناسب لبلدانهم في البيئة الدولية، فهذا يجعلهم يتصرفون بطرق تتفق مع المعايير المجتمعية لبلدانهم.

إن معايير التنشئة المجتمعية المحلية تُشكل في مجموعها "الهوية الوطنية" للدولة والتي تحاول أن تعكسها باستمرار في سياستها الخارجية، وتتضمن هذه الهوية القيم المشتركة والمعايير والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها والعالم الخارجي، والأدوار المتوقع أن تمارسها هذه الدولة في محيطها الدولي والتي تنسجم مع هويتها المجتمعية الداخلية.

تعتبر الدولة الجزائرية من الأمثلة الرائدة في تسويق هويتها الوطنية دوليا، والتي كانت نتاج خبرات سابقة منذ الاستقلال ومعتقدات وقيم سياسية ثابتة تراكمت عبر الزمن، تسمى بـ "عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية"[2].

---

[1] Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from the Study of Foreign Policy Derived from Theories, Op.Cit, p.23.

[2] رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، مرجع سبق ذكره، ص.87.

ووفقا لرؤية النظرية البنائية المناقشة أعلاه، يرى رابح زغوني، أن صانع القرار الجزائري قد أدرك منذ الاستقلال أن المصلحة القومية الجزائرية يجب ألا تُختزل في الصراع على القوة من أجل بلوغ الأمن، وباعتبار المصلحة القومية هي نتاج لعمليات اجتماعية ومسارات تاريخية، فإن صانع القرار الجزائري مُطالب بالاهتمام بنوع الخطاب السائد في المجتمع، الذي يعكس المجتمع ويؤسس للمعايير والأفكار والتصورات التي تُشكل المصالح[1].

وهذه القراءة البنائية عكست فعلا العقيدة الجزائرية في السياسة الخارجية من خلال مجموعة المبادئ والتصورات الثابتة التي ميزت مجموعة واسعة من القرارات الخارجية، التي كانت في مجملها انعكاسا للهوية الوطنية الجزائرية. حيث وازنت الدولة الجزائرية ممثلة بصناع قرارها على مر السنوات ومنذ الاستقلال، على حسابات المصالح المادية المتمثلة في الحفاظ على الاستقلال والنفوذ الإقليمي، والمبادئ الوطنية التي هي ميراث قيمي من حرب التحرير[2].ستحمل الأقسام القادمة من هذه الدراسة توضيحا أكثر لهذه القراءة في المقارنة بين القرارات الاقتصادية الخاصة **بالبعد الطاقوي كمحدد للمصلحة القومية الجزائرية**، أين ستكون هناك مقارنة بين هذه القرارات من خلال إسقاط الرؤى النظرية لكل من الواقعية والبنيوية المناقشة في هذا الفصل، في تفسير البعد المادي للقرارات الطاقوية تارة، وتفسير البعد الهوياتي للقرارات الطاقوية تارة أخرى. وهذه المقارنة طبعا تهدف إلى استخلاص واستنتاج أي القرارات كانت صائبة ومُحققة للمصلحة القومية الجزائرية، وكذلك رصد الأسباب التي كانت وراء تبني كل من القرارات الطاقوية ذات البعد الهوياتي والقرارات الطاقوية ذات البعد المادي.

[1] المرجع نفسه، ص.90.

[2] المرجع نفسه.

2-التنشئة الاجتماعية على المستوى الدولي (الهوية الدولية):

هناك نوع ثاني من المعايير الذي تعتمد عليها الدول في تعريف "هويتها الدولية"، وهو نتاج التنشئة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية. يواجه صناع القرار قيما ومعايير أخرى تنشأ من الدول أو المؤسسات الحكومية الدولية، أو المنظمات غير الحكومية الدولية، بحيث تفرض عليهم هذه المعايير والقيم المشتركة بين الدول، الامتثال لها وأخذها بعين الاعتبار في تحديد سلوك بلدانهم الخارجي[1].

وفي هذا السياق ابتكر البنائيون إجراءات يمكن من خلالها تحديد أنواع السلوك الذي يعتبره صناع القرار مناسب وإلزامي، بمعنى يمكن استخلاص المعايير في المجال الدولي من القانون الدولي، والأعمال القانونية للمنظمات الدولية، والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية، أما على المستوى المجتمعي المحلي، فيمكن استخلاص المعايير المجتمعية من النظام الدستوري والقانوني للدولة، وكذلك برامج الأحزاب والمناقشات البرلمانية[2].

إن المعايير الدولية لها تأثير على سمعة الدول، خاصة الفئة التي تهتم بالحفاظ على مكانتها كشريك موثوق فيه في مجال الأمن المشترك(التحالفات) أو في مجال التعاون الاقتصادي والسياسي (المنظمات الدولية)، فالالتزام بالمعايير الدولية تضمن لهم السمعة الطيبة كأعضاء في المجتمع الدولي[3].

تختلف الدول في التزامها بهذه المعايير والقيم المشتركة، على حسب مضمون ومنبع هذه المعايير، فأعضاء منظمة إقليمية تحكمهم معايير خاصة بهم، لا يمكن لدول أخرى التقيد بها، على حسب الدور الذي ترسمه الدولة لنفسها، سواء دورها كدولة وضع راهن، أو دولة تعديلية، وكذلك

[1] Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy....,Op.Cit, p.26.

[2] Ibid, p.25.

[3] Ibid.

على حسب موقع الدولة، فالدولة المانحة تختلف عن الدولة المتلقية، بمعنى أن هناك معايير تحدد أدوارا اجتماعية مختلفة للدول. لذلك ووفقا لهذه الرؤية، فإن البنائية توصلت إلى تصور لسلوك السياسة الخارجية ينافس ويعارض مفهوم الواقعية البنيوية لسياسة القوة، ومبدأ الليبرالية الهادفة لتحقيق المكاسب، فهذا التصور البديل والجديد لجوهر ولب السياسة الخارجية يشار إليه باسم "**السياسة التوافق مع المعايير** (منطق الملائمة)[1].

لذلك، يعد الاختلاف الوارد بين التصور الواقعي والتصور البنائي، يكمن في إشكالية فهم كيفية تشكل المصالح، حيث يجادل البنائيون بأن الحل لهذه الإشكالية هو مفتاح تفسير مجموعة واسعة من الظواهر التي تجاهلها العقلانيون وأساءوا فهمها[2].

إن إعادة تعريف الدول لمصالحها القومية لا تكون في غالب الأحيان ناتجة عن التهديدات الخارجية، أو نتيجة مطالب المجموعات المحلية، بل إنها تتشكل من خلال القيم و المعايير المشتركة بين الدول والتي تشكل بنية الحياة السياسية الدولية وتضفي عليها معنى[3]، وبالتالي فإن الهوية الدولية والوطنية تلعب دورا أساسيا في تقرير السلوك أو الفعل الاجتماعي بالانطلاق من تقرير الدولة لماهية المصالح التي تعكس هويتها[4]. إن هذا السياق المعياري المُحدد لهوية الدولة يؤثر على سلوك صناع القرار والجماهير والشعوب التي قد تختار صناع القرار وتقيدهم، ولكن هذا السياق المعياري ليس بالثابت بل يتغير بتغير القيم والمعايير الدولية، وهذا يؤدي بشكل آلي إلى تحولات منسقة في مصالح الدولة وسلوكها[5]. وهذا ما تم الإشارة إليه مسبقا، المصالح وفق المنظور البنائي

[1]Ibid, p.24.

[2]سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سبق ذكره، ص.349.

[3] Martha Finnemore, National Interests in International Society, Op.Cit, p.3.

[4]سيد أحمد قوجيلي، **الصراع على تفسير الحرب والسلم**، مرجع سبق ذكره، ص.350.

[5]Martha Finnemore, National Interests in International Society, Op.Cit, p.3.

هي في حالة تغير وتشكل مستمر، بينما الطرح الواقعي يعامل المصالح كمعطى مسبق وثابت من منظور الخيار العقلاني ومنطق العقاب.

خلاصة الفصل:

يعد هذا الفصل أرضية لفهم المتغيرات الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، تناول مفهومي الأمن الطاقوي والمصلحة القومية باعتبارهما محورين أساسين في تحليل السلوك الخارجي للدول، إذ يعتبر الأمن الطاقوي أحد المحددات الإستراتيجية التي تؤثر في صياغة المصالح القومية للدول خاصة التي تعتمد على الموارد الطاقوية كمورد اقتصادي وكأداة نفوذ.

لقد تناول الجانب النظري المصلحة القومية من زاويتين إحداهما مادية كما تراها النظرية الواقعية والثانية هوياتية كما تصوغها البنائية الاجتماعية، وفي هذا السياق برز التفاعل بين الفاعل العقلاني الذي تحكمه حسابات الربح والخسارة، والفاعل الاجتماعي الذي توجهه القيم والمعايير الاجتماعية السائدة.

إن هذا الفصل مهد لفهم الفصول اللاحقة وذلك من خلال إبراز التداخل بين المصالح المادية والهوياتية المتعلقة بدور الطاقة كمحدد لرسم السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 1999 إلى 2019.

الفصل الثاني:

صنع القرار الطاقوي للمحروقات في السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاساته على المصلحة القومية

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر أهم قطاع اقتصادي، إذ يمثل أكثر من 96 %من إجمالي صادرات الدولة، وحوالي 60% من الإيرادات الخزينة العمومية، الأمر الذي أعطى للجزائر مكانة هامة وأساسية في مجال الإنتاج الطاقوي،[1] وهذا ما جعل سياستها الطاقوية مرتبطة ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات الناضبة منذ استقلالها، وهذا راجع إلى توفرها على موارد طاقوية كبيرة مقارنة بالموارد الاقتصادية الأخرى، ، مما دفع بصانع القرار بالاعتماد المطلق على هذا القطاع كركيزة أساسية لتحقيق المصلحة العليا للدولة والمحافظة عليها، لذلك يعد تبني مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الطاقوية أمر في غاية الأهمية كمدخل لتحقيق نتائج ايجابية في قطاع المحروقات، وهذا ما ستتطرق إليه الطالبة في هذا الفصل من خلال التعرض لمختلف القدرات والإمكانيات الطاقوية الناضبة التي تتمتع بها الجزائر، إضافة إلى التطرق إلى أهم الهيئات التي تقوم بصنع قرار الطاقوي في جانبه الخارجي في الجزائر وأهم الفواعل المؤثرة في ذلك سواء داخلية أو خارجية، وفي المبحث الأخير تطرقت إلى نظرة صانع القرار للمحروقات وكيف يمكنها أن تخدم المصلحة القومية، وفي الأخير إعطاء نظرة تقييمية لذلك.

المبحث الأول: السياسة الطاقوية للمحروقات في الجزائر- الإمكانيات والقدرات -

تعتبر الجزائر من أهم الدول الغنية بالطاقات التقليدية، فقد استطاعت من خلالها القيام بعلاقات تجارية رابحة خلال عقود من الزمن بعملية التصدير للبترول والغاز الطبيعي، وفيما يلي نورد ما تتوفر عليه الجزائر من هذه الموارد.[2]

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الطاقوية في الجزائر

[1] حركاتي فاتح، نشأت الوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018، ص 223.
[2] المرجع نفسه.

منذ الاستقلال عملت الجزائر على التحكم في مواردها الطاقوية من المحروقات، حيث قامت بإنشاء الشركة الوطنية " سونطراك " وذلك عام 1963، قامت هذه الشركة بالتكفل بنقل وتسويق المحروقات، في 24 فبراير 1971 لجأت الجزائر إلى تأميم محروقاتها مما أدى إلى فرض مشاركة سونطراك مع الشركات الأجنبية للاستثمار في نشاطات البحث والإنتاج، مما سمح للدولة برصد عائدات كبيرة تساعدها على تمويل المشاريع التنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

بعد مرور 15 عاما من تطبيق القانون السابق، اتضح محدوديته وعجزه على مواجهة التحديات الجديدة التي شهدها قطاع الطاقة على المستوى العالمي، حيث كانت النتائج المحققة ضعيفة، فخلال تلك الفترة لم تبرم الجزائر سوى 25 عقدا مع الشركات الأجنبية فلم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10%من المساحة الإجمالية للمجال المنجمي وكانت الاكتشافات قليلة غير كافية لتعويض ما يم إنتاجه، مما جعل مستوى الاحتياط يتراجع مما دفع إلى التفكير في تغيير القانون واللجوء إلى سن قانون جديد أكثر فاعلية وقدرة على تعزيز وتطوير القطاع.

سارعت الجزائر إلى إلغاء قانون 1971 وإصدار قانون جديد يقوم على عقود تقاسم الإنتاج وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية.

بعد انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، تم توسيع برامج الإصلاحات مع تغيير نظام التسيير الإداري للاقتصاد المركز على اللامركزية الذي يهدف إلى القضاء على بقايا التسيير التقليدي الذي الحق أضرارا بالمؤسسات ومجالات الاستثمار[1].

في سنة 1988 قامت الجزائر بوضع تنظيم جديد للقطاع العام، حيث تحولت المؤسسات بموجب قانون استقلالية المؤسسات رقم: 01-88 من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات عمومية

[1] Omar KHELIF, **dynamiques des marches et valorisation des hydrocarbures, Alger**: CREAD,2005, p 109.

اقتصادية بأشكال قانونية مختلفة (شركات ذات أسهم، شركات تضامن و شركات ذات مسؤوليات محدودة)، تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر عام 1975 غير أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة كانت كالتالي:[1]

- **ارتفاع أسعار الفائدة العالمية**: تبين الإحصائيات إلى ارتفاع متوسط معدل نمو أسعار الفائدة المستحقة على ديون الدولة النامية بنسبة تقدر بـ 75 %خلال فترة الثمانينات.

- **عدم تنافسية القوانين السابقة**: إن قانون 1971 يعتبر غير تنافسي فلا يمنح للشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية، التي تشجع على استقطاب الشركات للاستثمار في الجزائر مقارنة مع أفضلية شروط الإنتاج في البلدان المصدرة الأخرى.

- **تدفق رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج**: حيث قدر حجم الأموال لبعض دول أمريكا الجنوبية بحوالي 30.53 مليار دولار بالمكسيك في حين قدرت بالأرجنتين بـ 16.51 خلال الفترة بين 1980 - 1984.

- **تراجع الدول المتقدمة إلى خفض برامج المساعدات التنمية للدول النامية**: نظرا لتفاقم أزمة المديونية الخارجية سنة 1982 أدى ذلك إلى تدهور مؤشرات الديون الخارجية لتلك الدول مما تعذر استمرار خدمة أعباء ديونها الخارجة من جهة وتمويل إراداتها الإنمائية من جهة ثانية.

- **التطور التكنولوجي في القطاع**: خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ظلت شركة سونطراك تعمل بنفس الأساليب والأدوات الموروثة عن التأميم، فلم تستطيع تطوير ذلك ولا مواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى قلة النتائج المحققة، وعليه أضحت الشراكة أمرا ضروريا على الجزائر لمواكبة التطورات التكنولوجية في الميدان.

[1] بلقاسم سرايري،" دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، **رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 97.

- **ضغوطات مالية واستثمارية:** خلال فترة الثمانينيات عانى قطاع المحروقات من نقص الموارد المالية للاستثمار والتكفل بعمليات الصيانة والتجهيز، مما تسبب في تراجع الإنتاج المحلي، حيث انخفض الإنتاج من مستوى 1.2 مليون برميل يوميا سنة 1980 إلى دون 700 ألف برميل يوميا خلال سنوات 1983، 1984، و1985.

- **التحول في أساسيات السوق النفطية الدولية:** منذ بداية الثمانينيات برزت مؤشرات تحول في السوق النفطية العالمية، حيث تراجع دور منظمة الأوبيك لصالح الشركات النفطية الأجنبية، بعد إلغاء نظام الامتياز في معظم الدول المنتجة لجأت الشركات إلى تكثيف الإنفاق في مجال البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية للاستكشاف والإنتاج.

إن تطور السياسة الطاقوية في الجزائر يستلزم التطرق إلى العوامل التي تتحكم في الموارد كسلعة إستراتيجية خاصة في الدول التي تعتمد على عائدات النفط لتمويل النمو الاقتصادي، ومن بين العوامل والمحددات المؤثرة في مورد النفط ما يلي: [1]

- **حجم الطلب النفطي:** يعتبر من أهم المحددات المؤثرة في العرض النفطي في السوق الدولية للنفط، مهما كان معدل نموه وحجمه، سواء كان مرتفعا، متوسطا أو منخفضا، فكلما كان معدل الطلب على السلعة النفطية مرتفعا زاد عرض السلعة في السوق.

- **السعر النفطي:** للسعر دور كبير في تحديد مقدار العرض النفطي، إذ أن ارتفاع سعر السلعة النفطية يولد زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة والعكس في حال انخفض السعر.

[1] خالدية بن عوالي،" استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، **رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية**، جامعة وهران 02، 2015-2016، ص 53.

- **السياسة النفطية:** هي مجموع الإجراءات والتدابير المتبعة من قبل الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط في طريقة التحكم بهذه المادة في السوق، حيث نجد أن هذا العامل له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها بالزيادة أو بالنقصان.

إضافة إلى العوامل والمحددات السابقة التي تؤثر على هذه السلعة، وتؤدي إلى تعقد السوق وزيادة الأطراف الفاعلة فيها حول هذه المادة إلى سلعة إستراتيجية، حيث لم يعد معيار العرض والطلب وحده كافيا لتحديد الأسعار أو السيطرة عليها، إنما هناك عوامل أخرى منها: [1]

- **العوامل الاقتصادية**: ويضم هذا الإطار مجموعة من المتغيرات منها:

أ- **نقص القدرات الإنتاجية**: تشير الإحصائيات إلى أن منظمة الأوبيك رغم أنها صاحبة أكبر حصة لتزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة نسبة الإنتاج.

ب- **التغيير الجوهري في سوق النفط**: أي ظهور أطراف وفواعل جديدة في سوق النفط، حيث يكون لها تأثير في السوق النفطية الدولية، من خلال الطلب الواسع والمتزايد على النفط، مما أدى إلى اختلال التوازن في سوق العرض والطلب.

ج- **اختلال التوازن بين الطلب والعرض (الإنتاج والاستهلاك):** وهذا راجع إلى ظهور دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط مثل الهند والصين، وكذا نقص القدرة الإنتاجية للدول المنتجة.

- **العوامل الإستراتيجية والسياسية**: تتمثل في الاضطرابات الأمنية والسياسية التي عرفتها العديد من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية، فنزويلا.. الخ، حيث أدت هذه الاضطرابات إلى

[1] بوعوينة مولود، هاشم جمال، " العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر- مقاربة تحليلية وصفية -"، **مجلة الريادة للاقتصاد التجاري**، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص 123.

التأثير المباشر على أسواق النفط، إضافة إلى الصراع والتنافس بين منظمة الاوبيك ووكالة الطاقة الدولية والدول المنتجة للنفط من خارج منظمة الاوبيك.

- **القوى الفاعلة في سوق النفط العالمية**: تضم السوق النفطية مجموعة من الأطراف والفواعل التي تتحكم في سوق النفط وتسيطر عليه أي من جانب الطلب ومن جانب العرض.

المطلب الثاني: الإمكانات والقدرات الطاقوية للمحروقات في الجزائر

تعتبر الطاقات الاحفورية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي أكثر الطاقات استخداما في العالم، حيث أنها لعبت دورا هاما في رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية في العالم، كونها مادة أساسية لمجمل الصناعات، إضافة إلى ذلك تمثل مصدرا أساسيا للثروة الوطنية في عديد من الدول كالجزائر باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط والغاز لامتلاكها ثروة طاقوية هائلة.

الفرع الأول: النفط(البترول)

على الرغم من مختلف الجهود الكبيرة في سبيل إيجاد طاقات بديلة نظيفة ومستدامة وإتباع استراتيجيات عديدة، إلا أن هذا لم يرق إلى مكانة البترول الذي مازال يحتل مراكز اقتصادية هامة في جميع دول العالم وعلى مختلف الأصعدة، الأمر الذي أدى إلى البحث عن كيفية نشأته و كيفية تكونه وفي أصل ما هو البترول[1].

خلال الربع الثاني من القرن العشرين تم اللجوء للبترول كمصدر للطاقة نظرا لتوفره بكميات كبيرة وبأسعار ضعيفة، الأمر الذي حفز إلى تطوير تقنيات الحفر ليصبح البترول من أهم المصادر الطاقوية وأكثرها استعمالا مما يدل أن النفط شكل تاريخ القرن.

تعتبر الصحراء الجزائرية منطقة غنية بالثروات المعدنية مما جعلها تكتسي أهمية كبيرة فهي تتربع على مساحة قدرها 2،1 مليون كلم^2 ، أي بنسبة 85 %من المساحة الإجمالية للجزائر،

[1]أمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 04، 2008، ص ص 178، 179.

وقد بدأت أولى مبادرات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر عام 1913 في الجزء الغربي من ولاية غليزان، وقد ظلت السلطات الفرنسية تتابع عمليات بحثها في العديد من مناطق الجزائر، غير أنها لم تصل إلى أي اكتشافات نفطية.[1]

غير أن أول اكتشاف للبترول كان سنة 1956 بالعثور على أول حقل بترولي جزائري وهو حقل: عجيلة" بالجنوب الشرقي للبلاد ليليه اكتشاف حقل حاسي مسعود بمساحة 2500 كلم^2 وهو أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل بمساحة 2100 كلم2 لتكون سنة 1958 بداية تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بجاية باتجاه مارسيليا الفرنسية.

أولا- احتياطي البترول الجزائري:

تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة من البترول، وهذه الاحتياطات في زيادة مستمرة، إذ قدرت الاحتياطات سنة 1980 بـ 8.2 مليار برميل، لتصل سنة 2005 إلى مستوى عالي مقدر بـ 12.3 مليار برميل، لكن عرف احتاطي البترول تراجعا ضئيلا بعد ذلك قدر بحوالي 12.2 مليار برميل سنة 2016 أي تراجع بنسبة 0.8 % كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم :01 احتياطي البترول في الجزائر 1995 - 2016 الوحدة: مليار برميل سنويا

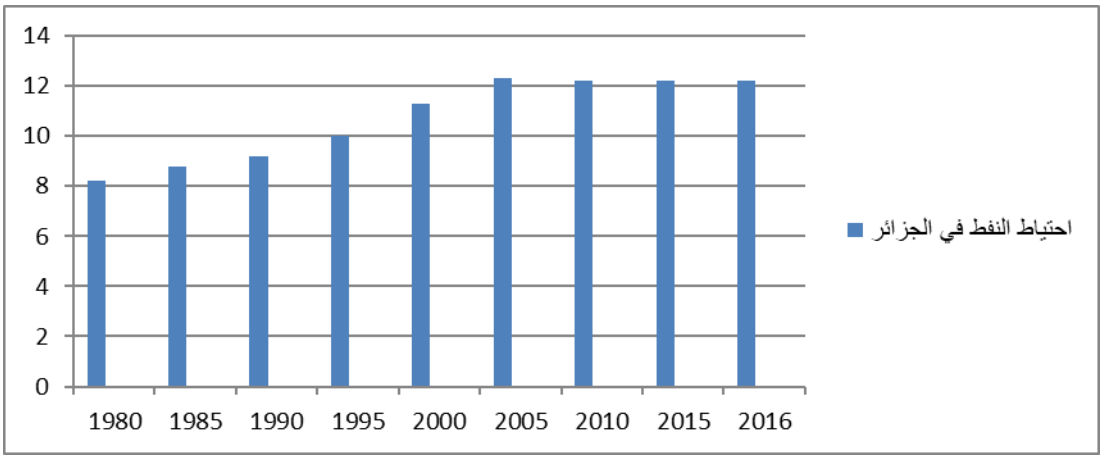

[1] حركاتي فاتح، نشأت الوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 32، العدد 2، 2018، ص 224.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جعفر حمزة، "آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقق التنمية المستدامة في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017، ص 166.

جدول رقم: 01 استهلاك وتصدير النفط في الجزائر **الوحدة: ألف برميل**

السنة	استهلاك النفط الخام الجزائري ألف برميل مكافئ نفط / اليوم	صادرات الجزائر من النفط الخام ألف برميل / اليوم	السنة	استهلاك النفط الخام الجزائري ألف برميل مكافئ نفط / اليوم	صادرات الجزائر من النفط الخام ألف برميل / اليوم
1995	220.00	333	2006	310.00	917.0
1996	215.00	391	2007	331.6	1253.5
1997	229.00	373	2008	349.3	840.9
1998	235.00	545	2009	361.6	747.5
1999	245.00	415	2010	381.1	708.8
2000	250.00	657	2011	468.0	697.6
2001	220.00	442	2012	420.3	685.9
2002	235.02	566	2013	416.2	608.0
2003	250.01	741	2014	425.8	472.9
2004	275.20	893	2015	443.6	485.6
2005	285.19	970	/	/	/

المصدر: خالد لجدل، "التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري، دارسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية 1999 -2005 "، **مجلة بحوث ودراسات**، ص 398.

شهد تصدير النفط في الجزائر ارتفاعا من سنة 1995 من 333 ألف برميل يوميا، ليبلغ أقصاه سنة 2007 بكمية وصلت إلى حوالي 1253.5 ألف برميل يوميا وقدرت مداخيل صادرات المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2012 إلى ما يقارب 600 مليار دولار أمريكي، لكن خلال سنة 2013 بلغت الصادرات أدنى مستوياتها حيث قدرت بـ 416.2 ألف برمل يوميا بسبب ارتفاع الطلب الداخلي المستمر.[1]

الشكل رقم: 02 إنتاج واستهلاك النفط في الجزائر 2009 -2014.الوحدة: مليون برميل يوميا

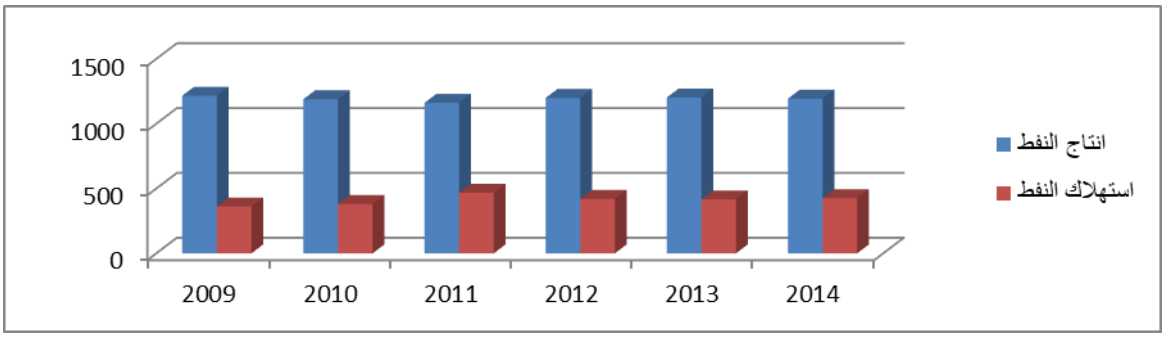

المصدر: من إعداد الطالبةبالاعتماد على: الجدول رقم 21، ص 135 من مرجع: غريب نوح ، "أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019-2020.

من خلال الشكل يتضح أن الاستهلاك المحلي في ارتفاع مستمر في حين الإنتاج يعرف انخفاضا، فإن ظلت الأمور على هذه الوتيرة فستكون الكمية المستهلكة أكثر من المنتجة.

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي من أنواع الطاقة الأحفورية المتميزة بالكفاءة العالية وقلة الانبعاث الملوث للبيئة، فقد عرف على مر العصور كمصدر طاقوي، يستخرج من الحقول على شكل غاز أو

[1] خالد لجدل، "التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري، دارسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية 1999 -2005 "، **مجلة بحوث ودراسات**، ص 398.

يكون مع النفط، ثم يضخ في أنابيب ليوجه إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، ويمكن تخزينه مع عملية الاستخراج، عندما يزداد الطلب عليه بغرض التدفئة خاصة في فصل الشتاء [1].

كان الغاز يمثل عنصرا ثانويا للنفط، الأمر الذي جعل الدول لا تولي اهتماما كبيرا بالبحث عنه، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد استعمال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة ارتفاعا كبيرا ومتزايدا وأصبح بمثابة مادة أساسية لاستخراج الغازات والمواد المهمة في الصناعات البيتروكمياوية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي أولت اهتماماتها لاستعمال الغاز.[2]

زادت أهميته بداية من سبعينيات القرن الماضي وزاد الاهتمام به كمصدر أولي للطاقة وليس ثانوي، لتتوسع استخداماته خلال التسعينيات من القرن العشرين كمصدر طاقوي لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية في العالم، فقد أضحى يلبي أكثر من 20% من احتياجات الطاقة الأولية في العالم.

أولا: احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر

تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة وضخمة من الغاز الطبيعي، ما جعلها تحتل المرتبة العاشرة عالميا في هذا الجانب، بحيث تتموقع أغلب هذه الاحتياطات في حقل حاسي الرمل، ويمثل نسبة كبيرة من صادرات الطاقة الجزائرية خاصة باتجاه أوروبا، والشكل التالي يوضح تطور احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016).

[1] زهرة روايقية، "تحسين كفاءة استخدام الطاقة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية"، **أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة قالمة، 2019، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

الشكل رقم: 03 تطور احتاطي الغاز الطبيعي في الجزائر 1980 - 2016. الوحدة: مليار م^3

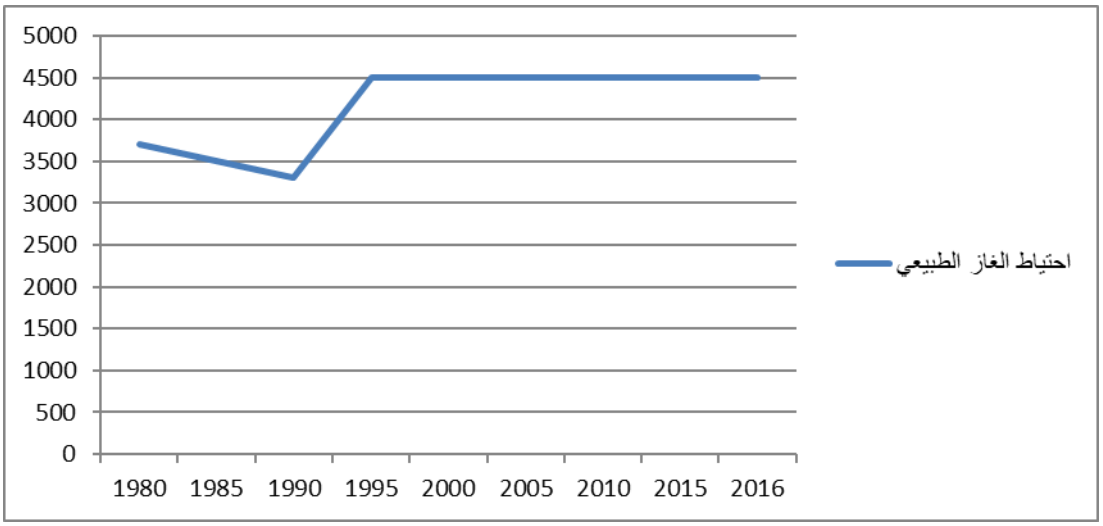

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4 - 5)، ص 158 من جعفر حمزة، "آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017.

يتبين من خلال الجدول السابق أن احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر كبيرا، ففي سنة 1980 قدر بـ 3700 مليار م^3، ليتراجع سنة 1990 بنسبة 11% أي 3300 مليار م^3 ليأخذ منحى تصاعدي ما بين 1990سنة إلى سنة 2000 ليستقر في حدود 4500 مليار م^3.

تطور احتياط الغاز الطبيعي في الجزائر بين 1980 إلى 2016 بنحو 800 مليار م^3 أي بنسبة تقدر بـ 22%، الشكل التالي يوضح حصة الاحتياطات الجزائرية الغازية من الحصة الإجمالية للاحتياطات العالمية.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 86.

الشكل رقم 04: الاحتياطات الجزائرية الغازية من الحصة الإجمالية للاحتياطات العالمية نهاية 2015

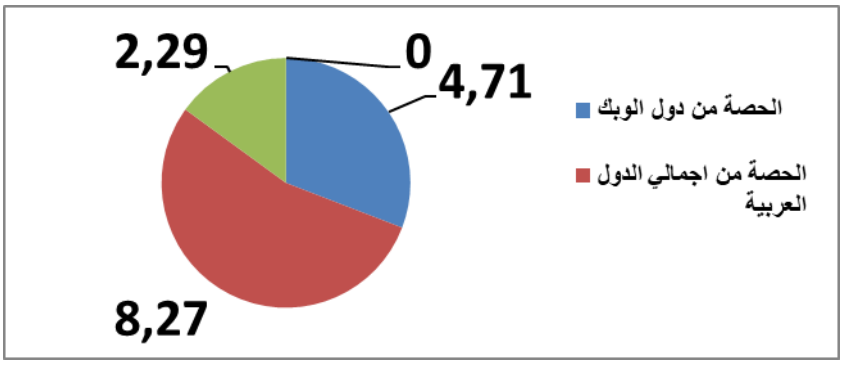

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىالجدول رقم (4 - 6)، ص 158 من جعفر حمزة، مرجع سابق.

تلعب الثروة الغازية الجزائرية أهمية كبيرة كمصدر طاقوي ومورد استراتيجي، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل السابق.

ثانيا: إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

تعد الجزائر من بين أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم: 02 يبين تطور إنتاج الغاز الطبيعي بالجزائر 1973- 2016 **الوحدة: مليار م** ^{3}

السنوات	1973	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2015	2016
الإنتاج مليار م^3	4.5	14.7	49.4	87.8	80.4	82.7	81.5	82.4	84.6	91.3

المصدر: جعفر حمزة، مرجع سابق، ص 162.

عرف إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر تطورا كبيرا منذ سنة 1973 كما هو موضح في الجدول أعلاه، إذ بلغ 4.5 مليار م^3 سنة1973، في حين ارتفع إلى 14.7 مليار م^3 سنة 1980 أي تضاعف

[1] جعفر حمزة، مرجع سابق، ص 162.

تقريبا ثلاث مرات، ليستمر في التطور ليصل إلى 87.8 سنة 2000 ليبدأ بعدها في التذبذب ثم الاستقرار في نفس المستوى إلى غاية سنة[1] 2016 ويعود سبب هذا التذبذب في إنتاج الغاز الطبيعي إلى الأزمة بين الجزائر واسبانيا وذلك لمطالبة الطرف الجزائري بمراجعة أسعار الغاز مع ضرورة ربطها مع البترول الأمر الذي رفضه الطرف الاسباني [2].

ثالثا: استهلاك الغاز الطبيعي

شهدت الجزائر تطورا كبيرا في الاستهلاك الداخلي من الغاز الطبيعي وهذا راجع إلى التزايد الكبير في البنايات الخاصة بالقطاع السكني وتزايد المصانع، فحسب التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فإن الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي قدر بـ 4.157 مليار قدم مكعب في ديسمبر 2020 في حين سجلت سنة 2019 أعلى مستوى للاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي في الجزائر والمقدر بـ 4.368 مليار قدم مكعب، الشكل التالي يوضح تطور استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري[3].

[1] جعفر حمزة، مرجع سابق، ص 161.

[2] بلمقدم مصطفى، "بومدين محمد رشيد، الغاز الطبيعي في الجزائر، أفاق واعدة وتحديات"، **مجلة التنظيم والعمل**، العدد04، ص 67.

[3] رمضان بيات،" أحمد رمزي صياغ، الغاز الطبيعي الجزائري كمورد لتحقيق الانتقال الطاقوي أفاق 2030"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص38 .

الشكل رقم: 05 تطور استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري 2009- 2020 .

الوحدة: مليار قدم مكعب

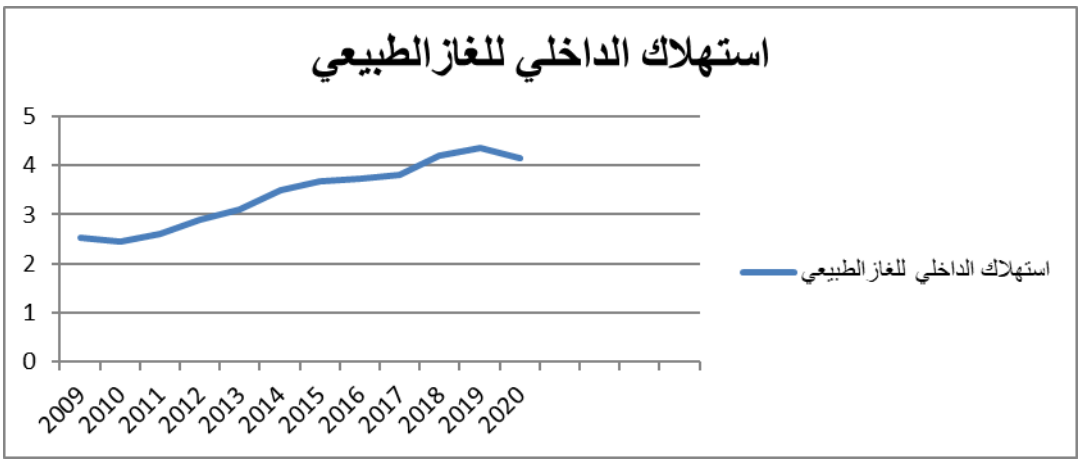

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رمضان بيات،" أحمد رمزي صياغ، الغاز الطبيعي الجزائري كمورد لتحقيق الانتقال الطاقوي أفاق 2030"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص38 .

إن هذا الاستهلاك المتزايد للغاز الطبيعي في الجزائر يتولد عن أربعة أطراف حسب سنة 2007 وهي:[1]

- زبائن ممونين مباشرة من شبكة سوناطراك بنسبة (30%)
- الزبائن الصناعيين بنسبة (11%)
- مراكز إنتاج الكهرباء بنسبة (41%)
- التوزيع العمومي بنسبة (18%)

الشكل التالي يوضح ذلك:

[1] رمضان بيات،" أحمد رمزي صياغ، الغاز الطبيعي الجزائري كمورد لتحقيق الانتقال الطاقوي أفاق 2030"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص38 .

الشكل رقم :06 حصص زبائن الغاز الطبيعي سنة 2007

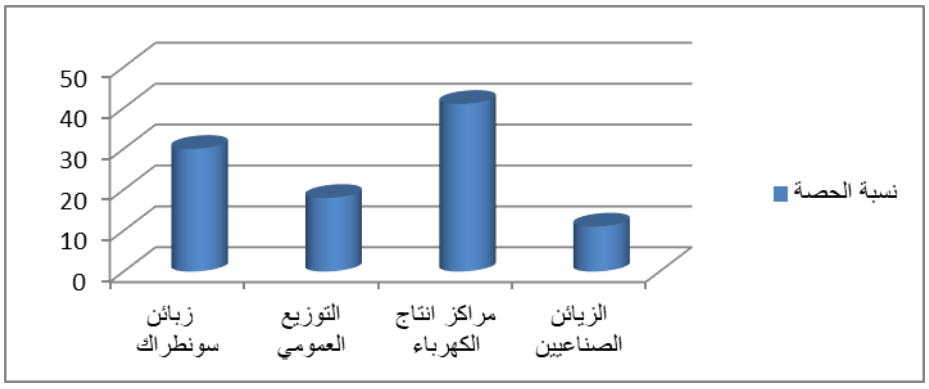

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سمير بن محاد، "استهلاك الطاقة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية"، **رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر،2008-2009 ص65

الفرع الثالث: الغاز الصخري

نظرا للارتفاع المفاجئ في أسعار النفط ظهر ما يعرف بالغاز الصخري، وهو نوع جديد من أنواع الطاقة، سمي بالصخري نسبة إلى المكان المستخرج منه أي من بين طبقات الصخور، وعلى الرغم من وجود دراسات قديمة تطرقت إليه إلا أنه لم يعرف رواجا كبيرا بسبب صلابة الصخور وانعدام التقنية المناسبة والفعالة لاستخراجه، لكن بعد ذلك ظهرت تقنية التكسير الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما جعل استخدامه والاستفادة منه أمرا ممكنا[1].

يعد الغاز الصخري من المصادر الطاقوية غير التقليدية، وعليه فهو من أهم المصادر البديلة للنفط والفحم، غير أن المشكل يكمن في الطريقة التي يتم إتباعها لاستخراجه وهي طريقة التكسير التي عرفت معارضة كبيرة في الدول التي اتبعتها على غرار كندا و الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما تحدثه من كوارث صحية و بيئية تمس إمدادات مياه الشرب[2].

[1]مشري محمد الناصر، "بوفارس الشريف، إمكانية استغلال الغاز الصخري كمصدر للتنويع الطاقوي في الجزائر: بين الضرورة الاقتصادية والمتطلبات البيئية"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، ديسمبر2017،العدد 7:1، ص 43.

[2]Adjout Abdelkader, Bendib youcef, **perspectives du développement du gaz de schiste en Algérie, à travers l'expérience américain**e, Journal Of North African Economies , Vol 17 / N°(27) 2021, P 69.

الغاز الصخري (shale gaz) أو الغاز الحجري هو عبارة عن غاز طبيعي يستخرج من بين الصخور باستخدام تقنيات جد معقدة تعتمد على ازدواجية الحفر الأفقي تحت الأرض بمسافة قد تصل إلى ثلاث كيلومترات بهدف الوصول إلى مساحة كبيرة ملامسة للصخور المراد تكسيرها بواسطة خليط مكون من الرمل والماء وبعض الكيماويات من خلال تكسير الصخور التي تحتوي على الغاز أو إحداث شقوق بملامستها إن عملية استخراج الغاز الصخري تستلزم حفر العديد من الآبار عموديا وفي حال تم العثور على الغاز يتحول الحفر أفقيا على طبقة الصخور وذلك بضخ غالي الضغط من الرمل والماء وبعض الكيماويات[1].

إمكانات الجزائر من الغاز الصخري:

تمتلك الجزائر تكوينات صخرية كبيرة، تقع أكثرها في جنوب البلاد تقدر بـ 707 ترليون قدم مكعب أي حوالي 19796 مليار م^3، مما جعل العديد من الشركات العالمية تبدي رغبتها في القيام بعمليات الاستكشاف في تلك المناطق خاصة بعد التراجع الذي عرفته حصصها في أسواق تصدير الغاز المسال، حيث ذكرت تقارير أن الجزائر ستقوم بإجراءات محفزة للاستثمارات الأجنبية لتطوير إنتاجها من الغاز الصخري بعد أن تؤكد الاستكشافات الأولية للآبار جاذبية التكوينات الصخرية بجنوب البلاد[2] .

تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في العالم من الموارد المسترجعة تقنيا للغاز الصخري حسب الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة، وباعتبار الجزائر تحوز على كميات معتبرة من الغاز الصخري مما يؤهل الرقم للارتفاع ، قامت وزارة الطاقة الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة استشارة صناعة

[1]بن عبد الله رشيدة رشا، سنوسي بن عبو،" أهمية استغلال الغاز الصخري والمراهنة عليه كمصدر طاقوي بديل"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد05، العدد 02، أوت 2019، ص 676.

[2]أمينة بودريوة، جيلالي بورزامة، "تأثيرات الغاز الصخري على الجزائر ف ظل متطلبات التنمية المستدامة ورهانات التنويع الطاقوي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 12، عدد 01، 2020، ص 164.

المحروقات على الصعيد الدولي بدارسة أكدت من خلالها أن الجزائر تتوفر على سبعة أحواض مهمة من الغاز الصخري [1] كما هو موضح في الجدول أدناه :

جدول رقم: 03 توزيع احتياطي الجزائر من الغاز الصخري الوحدة: تريليون قدم مكعب

المنطقة الجغرافية	الحوض	مساحة الحوض م^2	الغاز الصخري (تريليون قدم مكعب)
الجنوب الشرقي	غدامس	117000	282.3
	اليزي	44900	55.7
وسط الصحراء	مودير	22300	9.5
	أهانات	20200	59.9
	تميمون	43700	152.5
	رقان	40000	119.8
الجنوب الغربي	تندوف	77000	26

المصدر: بوعشة إسمهان، " جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وإمكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجة - دراسة حالة الجزائر «، أطروحة **دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018، ص 288.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الجزائر تعد من ضمن الدول الأولى من حيث امتلاكها للغاز الصخري باحتياط يقدر بـ 3419 تريليون قدم مكعب منها 707 فقط قابلة للاستخراج، موزعة على سبعة أحواض تقع في الجنوب الجزائري[2] كما هو موضح في الخريطة الموالية:

[1] مهري عبد المالك و آخرون،" مستقبل الاستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة"، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، العدد 02 ، ديسمبر 2018، ص 478.

[2] المرجع نفسه

الشكل رقم: 07 مكامن الغاز الصخري في الجزائر

المصدر: رجب عز الدين، "احتياطات الغاز الصخري في الجزائر تجعلها ضمن الكبار.. وهذه خريطتها (تقرير)"، على الموقع الالكتروني:

https://attaqa.net/2024/03/06/

المبحث الثاني: هيئات صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية والفواعل المؤثرة فيه

تعد عملية صنع القرار الطاقوي الخارجي عملية في غاية الأهمية، خاصة لدى الدول المنتجة للطاقة والمعتمدة على الريع البترولي في اقتصادها مثل الجزائر، التي تعمل على صنعه في إطار صنع قرارات السياسة الخارجية مما يتماشى مع تحقيق مصالحها القومية، إذ تعتبر الطاقة دعامة أساسية لأمنها القومي وأداة فعالة من أدوات سياستها الخارجية التي صممت لدعم وحماية المصالح الوطنية لذلك تقوم العديد من الأجهزة والهيئات بالإعداد والتجهيز لذلك والوقوف على مدى نجاحه وتحقيقه للأهداف المرجوة منه. أهم المؤسسات والفواعل الرئيسية لصنع قرار الطاقة والفواعل المؤثرة فيه في الجزائر في شقه الخارجي هي:[1]

المطلب الأول: هيئات صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية

إن عملية صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية هي عملية معقدة تشارك فيها مجموعة من الهيئات والمؤسسات الحكومية متمثلة في:

الفرع الأول: السلطة التنفيذية

تمثل السلطة التنفيذية في الجزائر الهيئة المكلفة بتنفيذ القوانين وإدارة مؤسسات الدولة لخدمة مصالحها العامة ومصالحها القومية ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى رئيس الجمهورية كونه الفاعل الأساسي والمهم في صنع قرارات السياسة الخارجية والجهاز الحكومي المساهم في ذلك.

أولا: رئيس الجمهورية: تعتبر السياسة الخارجية ذات خصوصية مقارنة بالسياسات الأخرى لذلك فهي لا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى فهي تختص بالأمن والمصالح الإستراتيجية والمصلحة القومية للدولة، وبالتالي يستحسن قيام السلطة التنفيذية

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 82.

بصنع القرارات الخارجية، إن مؤسسة الرئاسة تؤدي الدوري الريادي في صنع قرارات السياسة الخارجية، حيث تعتبر هذه العملية حكرا عليها.[1]

تختص السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية في الجزائر ، خاصة مؤسسة الرئاسة كون رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة خولها له الدستور، كون اختياره يكون عن طريق الانتخاب وهذا ما يدعم مركزه القيادي في توجيه مؤسسات الدولة الأخرى، وهذا ما يشير إليه موريس دو فيرجيه بقوله:" إن الانتخاب بالاقتراع الشامل يوفر للرئيس سلطة كبيرة جدا لأنه ينبثق من السيادة الشعبية، يضعه على قدم المساواة مع البرلمان لان الاثنين ينبثقان من السيادة الشعبية غير أن التمثيل البرلماني يتجزأ بين عدة مئات الأفراد ينتخب كل فرد منهم من قبل فئة من الجسم الانتخابي وفي إطار محلي، على عكس من ذلك يتركز التمثيل الرئاسي بين أيدي رجل واحد ينتخبه كل الجسم الانتخابي في إطار وطني".[2]

ثانيا: وزارة الخارجية: تشارك وزارة الخارجية في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها أي تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأجنبية وكذا المنظمات الدولية، حيث يعتبر وزر الخارجية همزة وصل بين دولته والفواعل الدولية الأخرى، اذ من خلاله يتباحث مبعوثو الدول الأجنبية في كل ما يتعلق ويخص دولهم، كما انه يشرف على عمل مبعوث دولته لدى أي دولة أخرى.

لقد حدد المرسوم الرئاسي رقم : 02-403 صلاحيات وزارة الخارجية حيث نصت على ما يلي " تكلف وزارة الخارجية ، تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور، بتنفيذ

[1] المرجع نفسه، ص 83.

[2] موريس دوفيرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، (تر: جورج سعد)، ط 02،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر" مجد " 2014، ص 136.

السياسة الخارجية للأمة وكذا بإرادة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية ويساهم عملها في انجاز برنامج الحكومة".[1]

أما بخصوص دور وزارة الخارجية في صنع القرار الطاقوي فهو ليس دورا مباشرا كوزارة الطاقة التي يعد دورها تقنيا واقتصاديا، فدور الخارجية يتمثل في الجانب الدبلوماسي والاستراتيجي للسياسة الطاقوية للدولة، حيث تقوم بالترويج للمصالح الاقتصادية الوطنية في الخارج وعلى رأسها قطاع المحروقات، إضافة إلى العمل على التسويق لصورة المزود الموثوق للجزائر والسعي لتكييف القرار الطاقوي الوطني مع الرهانات الدولية.

ثالثا: وزارة الطاقة والمناجم:

لمحة عن وزارة الطاقة والمناجم: مديرية الطاقة والمناجم كانت عبارة عن جهاز تابع لوزارة الصناعة والطاقة وهذا حسب المرسوم رقم 267/63 المؤرخ في 24 جويلية 1963، المنظم لهيكل وزارة الصناعة والطاقة، تكمن مهمة هذه المديرية في البحث الطاقوي .[2]

في 1977 وفي إطار إعادة التنظيم لهياكل الحكومة تم توزيع الهياكل التابعة لوزارة الصناعة والطاقة بين وزارات كل من الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة والصناعات البيتروكيماوية حيث تتبع لهذه الأخيرة كل من المديرية العامة للطاقة والوقود والمديرية الفرعية للبيتروكيمياء والمديرية الفرعية للأسمدة والمنتجات الخاصة بالصحة النباتية.[3]

في سنة 1979 تم إدماج وزارتي الصناعة والطاقة في وزارة واحدة هي وزارة الصناعة والمناجم، لتفصل الوزارتين سنة 1991 وتصبح باسم وزارة الطاقة والمناجم.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 455.

[2] المرسوم رقم: 267/63 بتاريخ 24 جويلية 1963 المنظم لهيكلة وزارة الصناعة والطاقة.

[3] هاشم جمال،" أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 150.

باعتبار أن الجزائر تعتمد على موارد الطاقة في تنمية اقتصادها أي حوالي 97% من صادراتها عبارة عن محروقات جعل هذه الوزارة ذات أهمية كبيرة بسبب دورها في تسيير وتنظيم قطاع الطاقة الذي يحظى بمكانة خاصة عند جل الحكومات التي تعاقبت على السلطة التنفيذية في الجزائر.[1]

رابعا- **سلطة ضبط المحروقات ARH:**

تعتبر سلطة ضبط المحروقات وكالة وطنية تراقب وتضبط مختلف النشاطات في قطاع المحروقات بهدف ضمان تحقيق النزاهة والشفافية، تم إنشاؤها طبقا للمادة 12 من القانون 07/05 بتاريخ 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم بالأمر رقم: 10/06 والمعدل والمتمم بالقانون 01/13 وبناءا على هذا القانون تم إسناد مهمة ضبط ومراقبة نشاطات قطاع المحروقات إلى هذه الهيئة.[2]

بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات يتم تعيين اللجنة المديرة التي تقوم بتسيير وتنظيم سلطة ضبط المحروقات المتكونة من الرئيس والمدراء بموجب مرسوم رئاسي[3]، مما يجعل من هذه السلطة خاضعة للسلطة التنفيذية وبالتالي تبعيتها من الناحية العضوية للسلطة التنفيذية[4]

[1]سمير بن محاد، "استهلاك الطاقة في الجزاءر- دراسة تحليلية وقياسية-"، **رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر، 2009، ص 44.

[2]العيد رزق الله، ابراهيم بورنان، "هيكلة وتسيير ضبط قطاع المحروقات في الجزائر"، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد،5، العدد، 02، جوان 2018، ص 148.

[3]المادة 12، قانون رقم 07/05، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/13، المؤرخ في 20 فيفري 2013، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، بتاريخ 24 فيفري 2013.

[4]العيد رزق الله، ابراهيم بورنان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 159.

تتمتع سلطة ضبط المحروقات بامتيازات فوق العادية مما يمنحها امتيازات السلطة العامة وهذا راجع إلى المكانة الحساسة التي يحضى بها قطاع المحروقات لذا اختصت بمهام متعددة ومتنوعة بموجب القانون رقم:07/05 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10/06 المعدل والمتمم بالقانون 01/13 المتعلقين بالمحروقات وتتمثل تلك الاختصاصات في[1]:

- تقوم بالسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون.
- مراقبة كل ما له صلة بالصحة إضافة على حماية البيئة.
- التوقيع على العقوبات المالية وغير المالية على المخالفين لهذه القوانين.
- تقوم بدراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب و تقديم مختلف التوصيات إلى الوزير المكلف بالمحروقات.

تلعب هذه السلطة دورا هاما بحكم اختصاصاتها ذات الطابع الإستراتيجي، فهي تشارك الوزارة الوصية في صنع السياسة القطاعية من خلال إعداد النصوص التنظيمية و التقنية الخاصة بنشاطات المحروقات، أما بخصوص حماية البيئة فإنها تقوم بدراسة المشاريع المتعلقة بموضوع قانون المحروقات مسبقا ومخطط تسيير البيئة الذي يتضمن التدابير الوقائية، و تسيير المخاطر البيئية المتعلقة بالنشاطات المذكورة سابقا، تقوم كذلك سلطة ضبط المحروقات بدراسة و متابعة هذه التقارير للوصول إلى تأشيرة تناسب جميع الأطراف[2].

[1] المادة 14، قانون رقم 07/05، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/13، المؤرخ في 20 فيفري 2013، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، بتاريخ 24 فيفري 2013.

[2] المادة 18، قانون رقم 07/05، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/13، المؤرخ في 20 فيفري 2013، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، بتاريخ 24 فيفري 2013.

خامسا- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات النفط ALNAFT :

نشأت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات النفط بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم: 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المعدل و المتمم بالأمر رقم 01/13 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المتعلق بالمحروقات، تسيرها لجنة متكونة من رئيس و خمسة أعضاء و أمين عام، مهمتها ترقية الاستثمار وتسليم رخص التنقيب، إضافة إلى متابعة ومراقبة عقود البحث والاستغلال، تحديد وتحصيل الإتاوات والتحويل للخزينة العمومية، كما أنها تقوم بتطوير بنوك المعلومات المتعلقة بالبحث واستغلال المحروقات[1].

الفرع الثاني: السلطة التشريعية

إن تدخل البرلمان في قرارات الشؤون الخارجية يكون تدخلا لاحقا، فهو لا يستطيع المبادرة فيها وإنما ينحصر دوره في الموافقة أو الاعتراض على السياسة المقترحة من طرف السلطة التنفيذية.

إن العمل البرلماني في السياسة الخارجية الجزائرية يتميز بالضعف من خلال المراقبة على السلطة التنفيذية، وهذا راجع إلى الصلاحيات المحدودة المخولة له مقابل الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، حيث بقيت له بعض الأدوار الشكلية كالموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات.

إن الصلاحيات التي يتمتع بها البرلمان الجزائري في مجال السياسة الخارجية قليلة جدا كون الدستور واضح في هذا الميدان إذ جعل رئيس الجمهورية هو المقرر الأول للسياسة الخارجية للأمة ويوجهها بناءا على نص المادة 77 من دستور 1996، حيث جعلت البرلمان أداة تتحكم فيها السلطة

[1] ناصر سويدي، محمد بوراس،" الاستثمار في قطاع المحروقات في ظل أحكام قانون رقم 19-13 "، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص537.

التنفيذية تستخدمه لتزكية قراراتها إضافة إلى غياب الفصل بين السلطات وتمركزها في يد رئيس الجمهورية.[1]

وهذا ما هو مجسد في صنع قرار الطاقة فالبرلمان لا يشارك في إعداد قانون المحروقات ولا يشارك في تنفيذه لان تنفيذه مقسم بين رئيس الجمهورية و وزير الطاقة والمناجم والوكالتين إضافة إلى شركة سونطراك إنما دوره ينحصر بالمصادقة فقط على القرارات والقوانين الخاصة بالمحروقات أي بالتمرير أو الاعتراض، والملاحظ انه لم يسبق أن تم الاعتراض على مثل هذه القوانين المتعلقة بالشق الطاقوي الخارجي للدولة.

الفرع الثالث: الشركات الوطنية للنفط (شركة سونطراك)

تعتبر الشركات الوطنية النفطية أحد أهم الفاعلين في حركة إنتاج وتكرير و توزيع النفط عبر العالم، برزت في البلدان المصدرة للنفط كرمز للسيادة الوطنية، فهي تؤدي دورا بارزا في تحقيق التنمية المحلية، فهي تعمل حسب الدور الذي تحتله داخل الدولة وحسب اتفاقها مع الحكومة.[2]

إن تعامل هذه الشركات مع الشركات الأجنبية يكون بالاتفاق على أن تقوم الشركات الأجنبية بتمويل تكاليف التنقيب متحملة خسارة استثمارها إذا لم يتم استكشاف النفط، لقد أصبحت هذه الشركات تعمل على منافسة الشركات الأجنبية رغبة في اكتساب طابع دولي.[3]

---

[1] رضا دغبار،" الاجهزة المتداخلة في ادارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد15، جوان 2016، ص 433.

[2] فاليري مارسيل، جون ميسيشل، **عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**، (تر: حسان البستاني)، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007، ص 09.

[3] محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة **المتجددة - الشمس والرياح والنبات وأمواج البحر ومساقط المياه لتحلية الماء وتسخينه والطهي وتكييف الهواء وتوليد الكهرباء**-، دار الشروق، القاهرة: 1988، ص 27.

فمن بين الشركات النفطية الوطنية التي لها دورا بارزا في الإنتاج العالمي للنفط شركة سونطراك، كما أنها تعتبر فاعل أساسي في صنع السياسة الطاقوية في الجزائر وفيما يلي نبذة عن هذه الشركة:

ظهرت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك) عقب صدور المرسوم الرئاسي تحت رقم: 491-63 في 31 ديسمبر 1963 بعد أن قامت بخرق اتفاقية إيفيان وذلك بإنشاء أنبوب نقل يربط بين ارزيو وحوض الحمراء كأولى تجربة لها في دولة حديثة الاستقلال.

كان القانون النفطي قبل تاريخ جويلية من عام 1962 يسمح باحتكار الشركة الفرنسية لاستغلال ثروات الجزائر، إضافة إلى تهريب أكثر من 60% من عائدات الصادرات البترولية للجزائر، زد على ذلك الامتيازات الجبائية التي تتمتع بها الشركات الفرنسية على حساب الخزينة الجزائرية، ليأتي بعد ذلك القانون الصادر بتاريخ 1971/04/24 تعبيرا عن إرادة الجزائر في استعادة ثرواتها الطبيعية والتأمين على استغلالها حين أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين قراراته التاريخية بتأميم المحروقات مما أدى إلى بسط السيادة والسيطرة الكاملة لشركة سونطراك على الثروات النفطية وبذلك أصبحت هي الوسيط الوحيد لهذه الثروات، بالرغم من الجزائر كانت قد نصبت مديرية الطاقة والوقود لتأمين المراقبة والتحكم في قطاع المحروقات إلا أن ذلك لم يكن مناسبا ولا يخدم مستقبل هذا القطاع.[1]

مرت الشركة بثلاث مراحل توضح تطورها عبر فترات زمنية، المرحلة الأولى من 1992 إلى 1995 حيث كانت تمثل مجمع بترولي وصناعي عمومي جزائري، اختصت في هذه المرحلة بالميادين

[1]زيتوني الهوارية،" أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات - الاقتصاد الجزائري نموذجا –"،**رسالة ماجستر** ، جامعة تيارت ، 2010- 2011، ص 34 .

القاعدية كالتنقيب، التمييع، الإنتاج، تحويل الغاز والتسويق، تأتي بعدها المرحلة الممتدة من 1995 إلى سنة 2000 كمرحلة ثانية وفيها أصبحت سونطراك مجمع بترولي صناعي جزائري- دولي.

عقب عملية التأميم، أضحت مهمة جمع موارد التمويل بالعملة الصعبة على عاتق سونطراك والبحث عن ثروات البلاد لمعالجتها وتقييمها لتصل إلى المستهلك سواء داخليا أو خارجيا، إذ أنها تساهم بتطوير البلد بتحصيل أكثر من 97 % من العملة الصعبة من احتياجات الوطن.

عرفت سونطراك خلال العقد الأخير نشاطات واسعة من الاستكشافات وتنمية وسائل الإنتاج، منشآت التكرير مصانع التمييع .

تتركز المهام الحالية للشركة حول البحث والإنتاج والنقل ومعالجة تمييع الغاز الطبيعي، تسويق المحروقات نحو السوق الدولية و تموين السوق المحلي.

إضافة إلى ما سبق فقد سطرت الشركة لنفسها مهاما أخرى كإثراء مختلف الأعمال والنشاطات المشتركة مع شركات أجنبية أو جزائرية، داخل الوطن أو خارجه، تطوير أي نشاط باستغلال مختلف الوسائل تكون له علاقة بصناعة المحروقات وتكون له فوائد على الشركة.[1]

أضحت شركة سونطراك شركة من الناحية القانونية ومجمع طاقوي من الناحية الاقتصادية بمجموعة من الأنشطة المتنوعة فهي تضم 154 مؤسسة فرعية على الصعيد الوطني والدولي منها 105 مؤسسة على المستوى الداخلي و 49 مؤسسة على المستوى الخارجي)، متواجدة في العديد من الدول كالبيرو، انكلترا ، ايطاليا، إسبانيا، ليبيا، النيجر و غيرها ، فهي من بين الشركات التي تحتل الصدارة في العالم كونها:[2]

[1] يسرى أبو العلاء، **نظرية البترول دار الفكر الجامعي** ، الإسكندرية: 2008، ص 456.

[2] شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة -شركة سونطراك – الجزائر"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016 ، ص 147 .

- أول شركة نفطية و غازية في أفريقيا

- أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط .

- الثالثة في العالم كمصدر لغاز البترول المميع

- الرابعة في العالم كمصدر للغاز الطبيعي المميع

- الخامسة في العالم كمصدر للغاز الطبيعي

- السادسة من حيث احتياطات و إنتاج الغاز الطبيعي

- في المرتبة الثانية عشر ة عالميا كشركة بترولية ،و الخامسة و العشرون من حيث عدد الموظفين.

من خلال ما تم انجازه في السنوات الماضية والتوسعات الحالية التي تقوم بها الشركة على الصعيدين الوطني والدولي جعل منها قاعدة صناعية ناجحة بإمكانها أن تنافس وتواجه التحديات التي تواجهها خاصة بعد فتح الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجي.[1]

المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية

إلى جانب المؤسسات والفواعل المساهمة في عملية صنع القرار الطاقوي الخارجي في الجزائر، هناك مجموعة من الفواعل التي تؤثر في هذه العملية ويكمن دورها من خلال الضغط على الهيئات الرسمية بهدف التأثير عليها، تتمثل أهمها في الرأي العام، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، إضافة إلى فواعل خارجية مثل شركات النفط العالمية، مكاتب الخبرة الاستشارية العالمية والمنظمات الطاقوية العالمية (منظمة الدول المصدرة للنفط، الوكالة الدولة للطاقة).

[1] المرجع نفسه، ص 148 .

الفرع الأول: فواعل داخلية

هناك مجموعة من الفواعل الداخلية التي لها تأثير على صانع القرار في الجزائر من بينها:

أولا: الأحزاب السياسية: يعرف الحزب السياسي عند **ريمون أرون** على أنه:" تنظيم يتضمن مجموعة من الأفراد تمتلك نفس الرؤية السياسية ، وتعمل على وضع أفكارها حيز التنفيذ وذلك من خلال العمل على حيازة عدد كبير من المواطنين إلى جانبها، وتسعى للوصول إلى الحكم، أو التأثير في قرارات السلطة الحاكمة".[1]

يتجسد دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية في مدى انضباط الأحزاب وتعددها، فالآراء حول القرار السياسي الخارجي تكون متعددة ومختلفة وتأثيرها قليل في حال كان في الدولة أكثر من حزب واحد أما في حال وجود حزب واحد فإن تأثيره في صنع قرار السياسة الخارجية يكون قويا.[2]

تعتبر الأحزاب السياسية أساس أي نظام سياسي ديمقراطي، فهي تقوم بإيصال صوت و رأي الشعب إلى صانع القرار، وتعمل على الوقوف في وجه الحكومة المستبدة، إذ أن وجود أحزاب تتميز بالقوة في المعارضة يجعل من الحكومة تعمل في حذر تام خوفا من تأليب الرأي العام عليها.[3] أما في الجزائر فإن الأحزاب السياسية تلجأ الى استخدام الضغط للتأثير على صانع القرار الخارجي وذلك من خلال تعبئة الجماهير أو التحريض لإقامة الاحتجاجات والتجمعات من أجل تغيير موقف معين أو إتباع سياسة معينة أو رفضها.

---

[1] كامل نبيلة عبد الحميد، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1982، ص 82 .

[2] ابتهال مبروك، "عملية صنع القرار الخارجي، على الموقع الالكتروني":

http://political.encyclopeia.org

[3] المرجع نفسه.

على الرغم من دور الأحزاب السياسية وتعددها في الجزائر، إلا أنها تبقى تمثل امتدادا للنظام تنحصر مهمتها في الدفاع عن السياسات والمواقف الخارجية التي تنتهجها الدولة، حيث تقوم السلطة باستغلالها لتجسيد الديمقراطية لكن بصورة غير حقيقية، أما الأحزاب التي تكون خارج الحكم والتي تمثل المعارضة والتي من شأنها أن تلعب دورا مهما في مجال الاستقرار السياسي، يعتبرها النظام مصدر خطر وإزعاج عليه فيعمل على تقليص أدوارها خاصة في مجال السياسة الخارجية.[1]

ثانيا: الرأي العام: يرى الدكتور جمال مجاهد أن الرأي العام هو " الرأي السائد بين جماعة من الناس كبيرة كانت أو صغيرة إزاء قضية أو مشكلة تمس مصالحهم أو قيمهم، تم التوصل إليه بعد نقاش و صراع للآراء و الأفكار، الهدف منه الوصول إلى من بيدهم القرار بشأن تأييد أو معارضة قرار ما " [2]

ثالثا: **جماعات المصالح**: هي مجموعة من الناس تشترك في مصالح معينة تؤثر على صانع القرار من خلال الضغط لتحقيق أهدافها وغاياتها، حيث أن هذه الأهداف ليست برغبة في الوصول إلى السلطة وإنما لخدمة مصالحها الخاصة بها.[3]

تتمتع جماعات المصالح بدور كبير في توجيه سياسة الدولة منها السياسة الطاقوية وذلك بالتأثير والضغط على صانع القرار، قد يكون هذا الدور يهدف فعلا إلى خدمة مصالح الدولة، وقد يكون عكس ذلك بالتحالف مع السلطة من أجل الوصول إلى تحقيق مصالحها وغاياتها الخاصة.[4]

---

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 114.

[2] بدر أحمد، **الرأي العام**، دار قباء، القاهرة: 1986، ص 36.

[3] حراش عفاف،" السياسة الخارجية التركية اتجاه الربيع العربي- دراسة حالتي ليبيا و سوريا،" **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية- تخصص الدبلوماسية**، جامعة الجزائر03، 2024، ص 43.

[4] فتحي دايم، "صناعة القرار السياسي والرأي العام.. الخلفيات والتأثيرات "على الموقع:

https://hmsalgeria.net/ar/p/3335

رابعا: مراكز الأبحاث والدراسات: أضحت مراكز الأبحاث والدراسات في معظم دول العالم لها دور فعال في إنتاج المعرفة والبحث العلمي، وما ينتج عن ذلك من تطبيق على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أصبحت تقوم بدور أساسي ومؤثر في عملية صنع القرار، تمثلت أهم الوظائف لهذه المؤسسات المشورة والتفكير في وضع توصيفات وتحليلات للواقع، إضافة الى رسم وهندسة الطرق الكاشفة التي تساعد على اتخاذ قرار رشيد ومدروس وإيجاد حلول مناسبة للمشكلة القائمة. لكن في الجزائر مراكز الدراسات والأبحاث قلية جدا ووظائفها محدودة في مجال السياسة الخارجية ، لذلك لا بد من الاعتناء بهذه المؤسسات وإعطاء الدعم الكافي لها حتى تتمكن من إعداد دراسات معمقة ودقيقة محيطة بمختلف الأبعاد.

أما بخصوص مشاركة هذه المؤسسات في صنع قرار الطاقة في الجزائر فدورها ليس مهما ليؤهلها للجلوس على طاولة صنع القرار فقط تقوم بتقديم تحليلات وإثراء القوانين الصادرة عن الجهات الرسمية من قوانين بهذا الخصوص.[1]

الفرع الثاني: فواعل خارجية

إلى جانب العوامل الداخلية ، هناك عوامل أخرى خارجية لها تأثير على صناعة قرار الطاقة في الجزائر من بينها:

أولا: شركات النفط العالمية

إن عملية تنقيب واستخراج النفط هي عملية جد معقدة ولا تتم إلا عن طريق شركات ذات خبرة عالية في هذا المجال تكون إلى جانب الشركات الوطنية ألا وهي شركات النفط ذات الطابع

[1] يحيى بوزيدي،" السياسة الخارجية الجزائرية.. تغيير تحت اكراهات بيئة مضطرة"، **مركز جون للدراسات والأبحاث**، الكويت، ص 19.

الدولي والتي تعد نوع من أنواع الشركات متعددة الجنسيات، التي تنشط في قطاع معين وهو قطاع الطاقة وبالخصوص مجال النفط.[1]

أ- **تعريف الشركات المتعددة الجنسيات**: لقد تعددت واختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ومن أهم هذه التعريفات نورد ما يلي:[2]

1- يعرفها الأستاذ " **توجندات** " على أنها شركات صناعية تقوم بإنتاج وبيع المنتوجات في عدد من دول العالم.

2- تعريف الأستاذ " **كلاوذنز** " بأنها شركة التي تحصل على استثماراتها ومواردها وتسويق منتوجاتها من دول غير الدولة الأم أي خارج الدولة التي يتواجد فيها مركزها الرئيسي.

3- يرى هذا الاتجاه أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركة تنتمي إلى دولة معينة تقع فيها الشركة الأم تشرف على نشاطها في عدة دول بواسطة فروعها، تحقق أكثر من 10% من مجموع مبيعاتها.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ على الشركات متعددة الجنسية هي شركات ذات طابع اقتصادي، يقع مقرها الرئيسي في الدولة الأم، تمارس نشاطات اقتصادية في مجالات متعددة ولها فروع في أكثر من دولة، حيث أنها تعد أهم و أبرز مسيطر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

[1] أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2011-2012، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 57.

ب- خصائص الشركات النفطية العالمية

إن شركات النفط العالمية باعتبارها شركات متعددة الجنسية فهي تتفرع عبر العالم، لها أنشطة تتجاوز الحدود القومية في مجال النفط، تتميز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص والمميزات أهمها:[1]

- الهيمنة والانتشار:

إن ما يميز الشركات متعددة الجنسية هو ضخامة حجمها واختراقها حدود الدول، حيث عرفت تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن بحلول عام 2005 فقد ارتفع عدد هذه الشركات إلى حوالي 70000 شركة أم، لعل السبب في هذا الارتفاع راجع إلى موجات الانفتاح التي عرفتها معظم الدول بعد تزايد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

مع أواسط القرن الماضي بدأت الشركات النفطية العالمية في تنويع مجال نشاطها الذي كان يرتكز على النفط للبحث واستغلال مصادر أخرى كالطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، إن هذا التوسع والتنوع في نشاطات هذه الشركات يبين مدى سعيها لبسط سيطرتها وهيمنتها ونفوذها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والأرباح.

- إقامة تحالفات:

تلجأ هذه الشركات إلى التحالفات الإستراتيجية لإقامة علاقات التعاون بدلا من المنافسة، وهذا للسيطرة والتغلب على مختلف التهديدات والمخاطر التي تعترض نشاطاتها، إضافة إلى تحقيق الأرباح والمكاسب والمنافع، إن هذه الشركات تسعى للمحافظة على علاقة التكامل فيما بينها للاستفادة من تبادل المزايا التكنولوجية، المهارات الإدارية المعارف الفنية ...الخ.

[1] السعدي رجال، شرقي جبار، "تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 44، 2010، ص 225.

- **الاحتكار**:

تتمتع الشركات العالمية النفطية بميزة الاحتكار وهذا راجع لامتلاكها أحدث التكنولوجيا ومختلف المهارات الإدارية والفنية مما يمنحها قدرات عالمية عالية على المنافسة.

- **مهام الشركات النفطية العالمية:**

إن ما تتميز به هذه الشركات جعلها تقوم بدور رئيسي وهام في مجال المحروقات من خلال المهام التالية:[1]

1- **دور الاستثمار**: تلجأ معظم الدول المصدر للنفط إلى مشاركة الشركات الأجنبية في عمليات البحث والتنقيب على النفط وهذا راجع إلى ضخامة الاستثمار العتادي والمالي.

2- **بيع التقنيات والخدمات**: تقوم هذه الشركات بتقديم خبراتها لصالح الدولة المصدرة للنفط ومساندتها الإدارية والتقنية.

3- **دور الوساطة بين الدول المصدرة والمستهلكة للنفط**: أضحى هذا الدور يتطلب مرونة أكبر وضمان استمرار تدفق المنتجات النفطية من الدول المصدرة إلى الدول المستهلكة في وقتها المحدد.

لقد سيطرت هذه الشركات على قطاع المحروقات وبسطت هيمنتها عليه خلال القرن الماضي بما يعرف بالأخوات السبع إلا أن أغلبها اندمجت فيما بينها تفاديا للزوال والإفلاس وأهم هذه الشركات ما يلي:

الشركة الأمريكية أكسون موبيل (EXXONMOBIL)، الشركة البريطانية الهولندية شيل (SHELL)، الشركة البريطانية (BP)، الشركة الأمريكية شيفرون تيكساكو (CHEVRON)، الشركة الفرنسية توتال (TOTAL).الشكل التالي يبين أكبر شركات النفط العالمية خلال سنة 2008 .

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 60.

الشكل رقم08 يمثل أكبر خمس شركات عالمية نفطية لسنة 2008 الوحدة مليار دولار

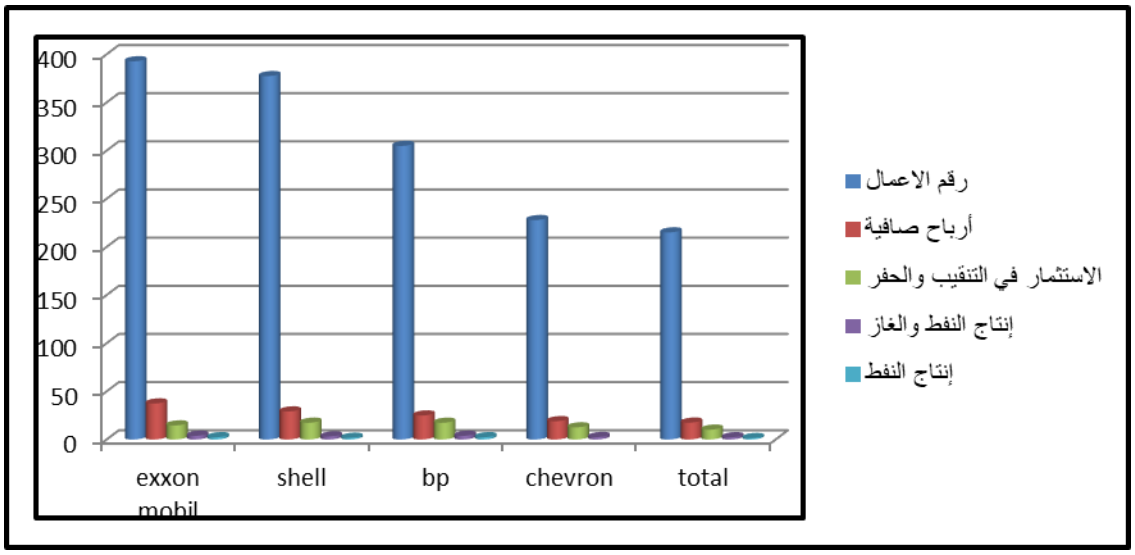

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 74.

د-أهم الشركات البترولية ذات الطابع الدولي في الجزائر

لقد أتاحت التطورات التي عرفها قطاع المحروقات في الجزائر فرصة كبيرة أما المستثمر الأجنبي من خلال الإصلاحات القانونية والتشريعية التي اتخذتها السلطات الجزائرية، حيث أبرمت شركة سونطراك عدة عقود مع شركات أجنبية سواء مباشرة أو عبر الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ومن بين الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة بالجزائر ما يلي:[1]

أ- **الشركات الأمريكية**: ساهمت الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات بالجزائر من خلال إبرام العديد من عقود الشراكة على النحو التالي:

- **شركة أميرداهايس**: وقعت هذه الشركة عقد تقاسم في الإنتاج مع شركة سونطراك، حيث وصلت قيمته إلى 550 مليون دولار بهدف تطوير الحقول الواقعة غرب حاسي مسعود بمسافة 60 كلم، المقدر احتياطها بحوالي 340 مليون برميل من النفط.

[1] هاني نوال، مسمش نجاة، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017"، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، المجلد 10، العدد02، 2021، ص 215-219.

- **شركة أموكو**: أبرمت هذه الشركة عقدا مع سونطراك مدته 20 سنة ابتداء من 1998، اشتمل العقد على استغلال أربعة حقول غازية في منطقة عين أمناس، وبدأ إنتاج هذه الحقول عام 2002.

- **شركة أركو**: عقدت سونطراك شراكة مع شركة أركو الأمريكية سنة 1998 لتطوير وزيادة معدل الاحتياطي للبترول الخام في حقل " **رهد البغل**"، حيث ارتفع إنتاجه من 25 ألف برميل يوميا إلى 55 ألف ليصل نهاية 1999 إلى 125 ألف برميل يوميا.

- **شركة أنادركو**: وقعت على عقد شراكة مع سونطراك عام 1999، وحصلت أيضا على عقد تنقيب سنة 2002 في حوض بركين.

- **شركة هاليبرتون**: أصدرت بتاريخ 11 جويلية 1999 اتفاقا في ميدان التخطيط للأفاق الجيولوجية للبترول ، حيث تحصلت على حصة 49% مقابل 51% لصالح سونطراك.

بالإضافة إلى شركات أخرى مثل شركة كونوكو وشركة جنرال إلكتريك.

ب-الشركات الأوربية: أبرمت عديد الشركات الأوروبية عقود في مجال المحروقات مع شركة سونطراك وأهم هذه الشركات ما يلي:

- **شركة أجيب الايطالية**: وقعت هذه الشركة عقد شراكة مع سونطراك مدته خمس سنوات بخصوص القطعة 213 جنوب غرب حاسي مسعود، وقد تضمن هذا العقد ميزانية خاصة لتكوين اليد العاملة في مجال المحروقات.

- **الشركة البريطانية بريتيش بيتروليوم**: وقعت مع سونطراك عقد في نهاية سنة 1995 عقدا لمدة 30 سنة بهدف البحث عن الغاز في عين صالح.

- **شركة توتال الفرنسية**: التي وقعت على عقد شراكة مع سونطراك سنة 1999 يخص حقل غاز " تين فون تبنكورت" لمدة 20 سنة، كما انها تحصلت عام 2002 على امتياز " غرد الصيد" بحوض بركين، إضافة إلى تعاونها مع الشركة الاسبانية CEPSA في منطقة تيميمون.

- بالإضافة إلى شركة باساف الألمانية وشركة ستاتويل النرويجية وشركة شيل البريطانية الهولندية و شركة إيني الايطالية .....الخ.

ج- **شركات عالمية أخرى**: مثل شركة غاز بروم الروسية وشركة سنوبيك الصينية وشركة فيرست بتروليوم الكندية ....الخ.

ثانيا: منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

تعتبر منظمة الأوبيك من أهم الفواعل المؤثرة في حركية النفط العالمية،فيما يتعلق بالطلب العالمي والاستهلاك للنفط، فهي لا تمارس التعامل التجاري للنفط بين الدول بل تقوم بعملية منع احتكارات النفط والعمل على المحافظة على استقرار أسعار النفط. [1]

بادرت كل من السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا باعتبارها دول أساسية لإنتاج النفط بتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط بتاريخ 14 سبتمبر 1960، لرعاية مصالحها والوقوف في وجه شركات النفط الكبرى والسيطرة على أسعار النفط.[2]

تسيطر المنظمة على حوالي 40 % من الإنتاج العالمي مما جعل منها سلطة حقيقية على النفط في العالم فقد بدأت تظهر قوتها عندما اتفقت السعودية وإيران بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الدول الأعضاء على استخدام النفط كسلاح في حرب 1973 بين العرب وإسرائيل، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج والصادرات وقطع إمدادات النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

[1] وهبي زكرياء، محاضرات في مقياس الطاقة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 36.

[3] المرجع نفسه.

يتمثل الدور الرئيسي للمنظمة من خلال التنسيق بين الدول الأعضاء لتوحيد السياسات الخاصة بقضية النفط، بهدف المحافظة على استقرار الأسعار لمصلحة المستهلكين، دون أن يمس ذلك بمصالح المنتجين والمستثمرين في صناعة النفط ، إضافة إلى ضرورة استشارة حكومات الدول المصدرة قبل إجراء أي تغييرات أو تعديلات .[1]

ثالثا: الوكالة الدولية للطاقة

هي منظمة دولية هدفها تأمين إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تناسب الدول الأعضاء، تركز في عملها على أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية والعلاقات مع الدول غير المنضمة لها خاصة المنتجة للنفط.

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة بهدف مجابهة الاضطرابات التي عرفتها أسواق النفط العالمية بعد أزمة النفط الأولى سنة 1974، وذلك من خلال تنسيق جهود الدول الأعضاء لذلك، حيث أصبحت تحتل موقعا هاما بشأن قضايا الطاقة العالمية، تعمل على توفير التحليلات و الإحصائيات الموثوقة و الصحيحة للجهات الفاعلة في سوق الطاقة[2].

تهدف وكالة الطاقة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في ما يلي[3]:

- تفعيل نظام معلوماتي حول سوق النفط الدولية بصفة دائمة.

- العمل على تحسين إمدادات الطاقة في العالم وذلك بتطوير مصادر طاقوية بديلة و زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

- المساعدة على تحقيق التكامل بين الطاقة و سياسات البيئة.

---

[1] عبد الكريم شكاكطة، "دور منظمة الأوبيك في سياسات الطاقة العالمية (1973- 2014)"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر 03، 2015، ص36.

[2] زكرياء وهبي، **"محاضرات في مقياس: الطاقة و العلاقات الدولية"**، 2020/2019، جامعة الجزائر 03، ص 46.

[3] **المرجع نفسه**، ص 47.

- تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياقها العالمي من خلال العلاقات التعاونية مع المؤسسات الصناعية، المنظمات الدولية والدول غير الأعضاء فيها.

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية لقطاع المحروقات وتداعياتها على المصلحة القومية

لجأت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى إصدار العديد من التعديلات والتغييرات الخاصة بالقوانين التي تسير قطاع المحروقات وذلك منذ عملية التأميم سنة 1971 إلى غاية 2019 بهدف خدمة المصالح الاقتصادية للدولة، ولعل أهم نقطتين في هذا المسار هما قرار التأميم ويليه قانون 2005 الذي ترض إلى العديد من التعديلات بسبب الآراء المتضاربة حوله، وسنطرق من خلال هذا المبحث إلى هذا القانون والتعديلات التي طرأت عليه و إلى أهم الآراء المؤيدة والمعارضة له إضافة إلى إعطاء نظرة تقييمية له من حيث مدى خدمته وتحقيقه للمصلحة العليا الجزائرية.

المطلب الأول: قطاع المحروقات كمدخل لتحقيق المصلحة القومية في الجزائر

منذ أن خاضت الدولة صراع التأميم واسترجاع حق التصرف في ثرواتها الطبيعية سيطرت فكرة المنظور الهوياتي لدى صانع القرار على سيرورة هذا القطاع، وهذا ما نلمسه في قانون المحروقات لسنة 1986. كون أن الدولة كانت في أوج اعتزازها بالقرار السيادي على ثرواتها الطبيعية والاستقلال الاقتصادي الذي ما لبثت أن ربحته في مفاوضاتها مع السلطات الفرنسية هذه الأخيرة التي كانت تسيطر بشكل مباشر على هذا القطاع، هذا الوضع الجديد حتم على صانع القرار الجزائري بالتشبث بفكرة المبادئ أولا على المصلحة المادية للقطاع، لذلك تجسد هذا المنظور في أول قانون تم تقنينه لتسيير قطاع المحروقات، وبالتالي يعتبر الأرضية التي بني عليها أساس قطاع المحروقات.

يعتبر قانون المحروقات 86-14 لسنة 1986 المؤرخ في 19 أوت 1986 أولى لبنة للسياسة الطاقوية الجزائرية، حيث حدد مختلف الأشكال القانونية المتعلقة بأنشطة الاستكشاف والتنقيب

والبحث ونقل المحروقات، والمنظمة لهذا القطاع مما سمح للشركة الوطنية سونطراك بالانفتاح على الشراكة، و أقر الهيمنة الحقيقية لها على جميع الأنشطة، وبالمقابل فقدان ثقة الدولة الجزائرية في الشركات الأجنبية إلا بمشاركة سونطراك[1].

إلا أنه على الرغم من جاذبيته فقد تعرض إلى الانتقادات ، لأن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها هذا القانون (قانون 1986) قد تجاوزها الزمن وأنها لم تعد مجدية في العهد الجديد المتميز بزيادة المنافسة بين الدول المنتجة، وأنه أصبح من الضروري وضع إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما جاء به القانون الجديد رقم 05-07[2].

الفرع الأول: قانون المحروقات رقم: 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005

يعتبر القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 [3] المتعلق بالمحروقات أهم القوانين الجزائرية المسيرة لهذا القطاع، الذي يهدف إلى التنظيم القانوني لنشاط البترول مع تحديد واجبات وحقوق جميع الأطراف الناشطة في هذا المجال عند ممارستهم لمخلف النشاطات البترولية والغازية.

أطلق على هذا القانون تسمية " قانون خليل" نسبة إلى وزير الطاقة والمناجم السابق خليل شكيب * ، إن هذا القانون كان محل نقاش وعرض على البرلمان في شهر سبتمبر عام 2001، بحجة مواجهة الأوضاع التي يشهدها قطاع الطاقة من زيادة في العرض وانخفاض في الأسعار، إلا انه

[1] بوحنية قوي، خميس محمد، " قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر"،**دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان 2013 ، ص 147.

[2] بلقاسم سرايري، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، قسم العلوم الاقتصادية، 2008/2007، ص. 146.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 19 جويلية 2005.

* شكيب خليل واحد من أكثر المسؤولين الجزائريين نفوذا خلال العقد الأول من القرن العشرين، حيث شغل عام 1999 منصب مستشار في الرئاسة الجزائرية ، ثم عُين وزيرا للنفط والمناجم في ذات العام، وأمسك بقطاع المحروقات بشكل كلي حتى عام 2010، عبر تنحية مدير سوناطراك وتوليه شخصيا قيادة هذا العملاق النفطي خلال 2001-2003، إلى جانب منصبه الوزاري.. وخلال ذلك تولى أيضا رئاسة منظمة أوبك النفطية في الفترة ما بين 2001 و2008.

حدث ما لم يكن متوقع حيث تم الاعتراض على هذا القانون من طرف البرلمان والذي اعتبره رمز من رموز السيادة في الجزائر ومن أحسن مكتسبات الاستقلال الجزائري. [1]

يحتوي قانون المحروقات رقم: 05-07 على 115 مادة، تتعرض لجميع المسائل المتعلقة بقطاع المحروقات الجزائري، من كيفية منح التراخيص الخاصة بالاستكشافات والاستغلال إلى طريقة ممارسة النشاط البترولي، إضافة إلى النظام الجبائي وذلك من خلال إجراء تعديلات عديدة على النسخة الأولى التي تم إلغاؤها بعد رفض البرلمان المصادقة عليها [2].

تعرض هذا القانون منذ إعداد نسخته الأولى إلى النقد والمعارضة الشديدة من طرف الأحزاب و الفئات المعارضة، إلا أنه أدخلت عليه بعض التعديلات ليتم عرض النسخة المعدلة بتاريخ 28 أفريل 2005 تحت رقم 05-07 لتصدر بعدها في الجريدة الرسمية[3].

تم تمرير هذا القانون في ظروف جد خاصة يشوبها الغموض ساعدت على ذلك ودون معارضة البرلمان كاعتراضه على النسخة الأولى، من بين تلك الظروف و أهمها ظرف الانتخابات الرئاسية ، حيث فاز بها السيد/ عبد العزيز بوتفليقة مما فتح له المجال ومكنه من تنفيذ برنامجه الاقتصادي وتجسيد ه في مجال المحروقات، كذلك من الظروف التي ساعدت على تمرير القانون ، الظرف الاقتصادي الذي عرف ازدهارا كبيرا وارتفاع احتياطات الصرف التي بلغت 50 مليار دولار، أما بخصوص الظرف السياسي الذي ساعد على تمرير هذا القانون فقد تمثل في إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني الذي تحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية، مما أدى الى انقسام هذه الكتلة الى

[1] سليمة علوي ، "الاستثمار في مجال المحروقات"، **أطروحة دكتوراه** علوم، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2018/2017، ص 98.

[2] المرجع نفسه، ص 99.

[3] الجريدة الرسمية، العدد السابق.

تيارين أحدهما موالي لرئيس الجمهورية والأخر معارض، ولتفادي حل البرلمان لجأ النواب إلى الموافقة على هذا القانون لكسب رضا رئيس الجمهورية[1] .

إن صانع القرار الطاقوي الجزائري كان مجبرا على تمرير هذا القانون وذلك لأسباب عديدة لعل ما هو خارجي أكثر تأثيرا من الداخلي، وهذا ما صرح به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه بذكرى التأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 2005 حين قال :" هذا القانون مفروض على الجزائر" هنا يتضح أن هناك ضغوطات خارجية أدت إلى إصدار وتمرير هذا القانون، لعل أهمها الضغوطات الممارسة من قبل الدول الكبرى على الدول الضعيفة لتغيير نهجها ومؤسساتها بهدف تمكين النفوذ الأجنبي من الاستقرار في استغلال أسواق وثروات الدول الضعيفة[2]، إضافة إلى ذلك محاربة عملية النفوذ والهيمنة والفساد التي عرفها قطاع المحروقات خاصة داخل شركة سونطراك بإعادة توزيع صلاحيات التسيير للدولة، وأهم الترتيبات الواردة في هذا القانون ما يلي:

01- **الفصل التام بين نشاط سونطراك وعمل الدولة:**

يعد قانون المحروقات لسنة 2005، القانون الوحيد في تاريخ الدولة الجزائرية المستقلة، الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سونطراك على قطاع المحروقات الجزائري إذ رسم فصلا تاما ما بين نشاط هذه الشركة وعمل الدولة ووضع مسافة قانون بين الطرفين تبين صلاحيات كلا منهما، وبذلك تصبح الدولة هي مالكة الثروة أما الشركة سونطراك هي عبارة عن منتج لهذه الثروة وعليه تقوم الدولة باسترجاع الصلاحيات التي كانت قد منحتها لسونطراك وتجريدها منها، وبالتالي انسحاب الدولة من التسيير المباشر لهذه الشركة، هذا القانون وضع شركة سونطراك على قدم

[1] سامية بوقندورة، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، **مذكرة ماجيستار في الحقوق**، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 05.

[2] عبد الرحمن تومي، "واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة دراسات اقتصادية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد8، 2006، ص 124.

المساواة مع الشركات الاستثمارية الأجنبية، مما يتيح لها التفرغ لأداء دورها الأصلي الذي هو عبارة عن خلق الثروة وتحقيق أهداف تجارية ربحية.[1] هذا ما أكده وزير الطاقة أثناء عرضه لتوضيحات دواعي وأسباب تغيير قانون المحروقات السابق قائلا:" لن تجبر الدولة شركة سونطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة".[2] بعد أن جرد هذا القانون سونطراك من دور الاحتكار كقوة عمومية تعمل لحساب الدولة، استحدث وكالتين وطنيتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وهذا ما داء في نص المادة 12 من هذا القانون، حيث توكل لهما الأدوار السابقة لشركة سونطراك :

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في ميدان المحروقات والمختصرة باسم سلطة ضبط المحروقات: مكلفة بالتنظيمات التقنية المطبقة على نشاطات المحروقات وفق هذا القانون.
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات التي تسمى " النفط" .

02- **وضع نظام تعاقدي جديد محل نظام تقاسم الإنتاج:**

جاء في نص المادة 32 من هذا القانون إلغاء العمل بعقود تقاسم الإنتاج الذي كان معمولا به في قانون 1986 ، وهو الأمر الذي أثار وأدى إلى معارضة شديدة لهذا القانون الذي أعاد نظام الامتياز الذي كان سائدا فترة ما قبل التأميم باسم" عقود البحث والاستغلال" وبالتالي تخلي صانع القرار عن قاعدة 51/49 المعمول بها في القوانين السابقة، حيث تم إعطاء الطرف الأجنبي الحق في امتلاك حصة قد تصل إلى 70 % من حقوق المساهمة في اي شراكة، ولم يترك لسونطراك سوى خيار يتراوح ما بين 20 % على الأقل و 30 % على الأكثر، وقد قيد شركة سونطراك بشرط الموافقة

[1] بلقاسم سرايري، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مذكرة ماجيستار** في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2008/2007، ص 147.

[2] Ministère de l'Énergie et des Mines, exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures, 2001, P 07

في اجل لا يتعدى الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تقوم به الشركة صاحبة الاكتشافات. [1]

الرهانات الخارجية لتبني قانون المحروقات لسنة 2005:

على الرغم من التأثيرات العميقة التي يخلفها هذا القانون على قطاع الطاقة في الجزائر تبقى الأسباب الحقيقية وراء ذلك محل نقاش بين الأطراف المؤيدة والأطراف المعارضة لهن وعليه يمكن الإشارة إلى أهم المتغيرات الخارجية التي كانت لها علاقة مع الإطار القانوني والتنظيمي الذي جاء به قانون المحروقات لسنة 2005 وهي كالتالي:

- التحولات والتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الجزائر كونها دولة غازية، ومستقبل علاقاتها مع الدول الأوروبية في هذا المجال حيث أن الجزائر هي احد الممولين الأساسين للسوق الأوروبية بهذا المورد، إذ شهد هذا المجال منافسة كبيرة من دول أخرى منتجة للغاز مثل مصر، إيران، ليبيا، قطر ...الخ، بالإضافة إلى ذلك توجه الدول الأوروبية إلى إعادة هيكلة السوق الأوروبية للطاقة للاعتماد على الغاز الطبيعي، ومحاولة تحرير أسواق الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع في الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إضعاف موقف الدول المصدرة للغاز من خلال التنافس الشديد بينها.

- التأثير المحتمل في حال انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع المحروقات في الجزائر، فالبعض يرى أن المنظمة العالمية للتجارة لا تولي اهتماماتها لانضمام الدول المصدرة للنفط و أن ذلك ليس في صالحها، بسبب التناقض الموجود بين مبدأ المنظمة العالمية للتجارة الذي ينادي بتحرير التجارة و إلغاء جميع القيود على حركة التجارة الدولية، وبين مبدأ منظمة الدول المصدرة للبترول الذي يعتمد على الحصص الكمية في تصدير النفط والجزائر عضو بهذه الأخيرة.

[1] محمد الأمين بن عزة، "تطور العقود النفطية في الجزائر ونشأة سلطة الضبط في قطاع المحروقات- دراسة من مرحة الاكتشاف إلى غاية مرحلة الإصلاحات-"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 738

الفرع الثاني: إعادة النظر في قانون 2005 بصدور المرسوم رقم : 06-10

بسبب النقائص والمعارضة التي عرفها قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005، كان لا بد من تصحيح واستدراك النقاط السلبية الواردة فيه من خلال التقليص من الحرية التي منحت للشركات الاستثمارية الأجنبية على حساب الشركة الوطنية سونطراك وذلك تخوفا من إهدار واستنزاف الثروة الطبيعية الجزائرية، ولهذا صدر الأمر رقم: 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 لتعديل بعض المواد لضمان استعادة الدولة لرقابتها على قطاع المحروقات. حيث تضمن التعديل مجموعة من النقاط أهمها:[1]

- الرجوع إلى نظام تقاسم الإرباح بين الشركة الوطنية سونطراك والشريك الأجنبي وذلك بالعمل بالقاعدة 51 % للطرف الجزائري و 49% للطرف الأجنبي بدلا من الامتياز الذي منح في قانون 2005 للأجانب بتملك الأنشطة البترولية الأفقية غالى نسبة قد تصل إلى 80% وبذلك عودة احتكار الدولة للنشاط البترولي.

- جعل صاحب الامتياز والمتعاقد في عقد البحث و / أو الاستغلال هو شركة سونطراك فقط.

- إلزام وضع بند خاص في أي عقد من عقود البحث و الاستغلال يسمح للشركة الوطنية سونطراك بالمشاركة فيه بنسبة لا تقل عن 51 %، إضافة إلى وجوب شركة سونطراك لممارسة نشاط التكرير، وفي حال تم مشاركتها مع طرف أجنبي فان نسبة مساهمتها لا تقل عن 51% .

- تضمن الأمر أيضا أحكاما تقضي بفرض رسوم على الفوائد الاستثنائية مشتملة عقود تقاسم الإنتاج التي كانت قد أبرمتها سونطراك في إطار قانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عند تجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد، حيث تتراوح هذه الإتاوة بين 05% كحد أدنى إلى 50 % كحد أقصى.

[1] علوي سليمة، مرجع سابق، ص 103.

إن قانون المحروقات لسنة 2005 كانت له مجموعة من المميزات امتاز بها عن غيره من القوانين تمثلت في:[1] :

- تعرض هذا القانون إلى أكبر قدر من المعارضة والجدل، التي لم تسبق لأي قانون أخر، حيث تباينت الآراء والمواقف حوله بين المؤيدين له والمعارضين.

- استغرق هذا القانون أطول مدة قبل أن يتم إقراره، إذ تم عرضه أول مرة سنة 2001 لكن لم يتم تمريره وسط محيط من الشك حول الأهداف الحقيقية من ورائه.

- يعتبر القانون الوحيد الذي تم تعديل وإلغاء أهم بنوده كالبند المتعلق بنسبة مشاركة الأطراف الأجنبية في الاكتشافات النفطية بعد عام فقط من تاريخ صدوره، وقبل أن تصدر نصوص تطبيقه.

الفرع الثالث: تعديل 2013 على قانون 2005 للمحروقات

على الرغم من محاولة الحكومة الجزائرية تدارك الأوضاع بخصوص قانون المحروقات لسنة 2005 وذلك من خلال تعديلات سنة 2006، إلا أنها وجدت نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر مرة أخرى في هذا القانون وحتى في التعديلات الواردة عليه في قانون 2006 من أجل تجاوز سلبياته ونقائصه، حيث اتجهت إلى تعديل أخر بتاريخ 20 فيفري 2013 على قانون المحروقات يتمم ويعدل قانون 2005.

شهدت الجزائر تراجعا كبيرا في احتياطاتها النفطية والغازية وفي الإنتاج وكان ذلك واضحا مند سنة 2006، ويرجع ذلك إلى موقف الشركات الأجنبية من هذا القانون .[2]

أضحى من الضروري على التعديل الجديد (2013) أن يواجه الرهانات والتحديات التي ترى أن القانون الذي يساهم في التوسع في الاستكشاف يمثل خطرا على الدولة الجزائرية، وبالمقابل من

[1] بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 149.

[2] بشير مصيطفي،" مجلس الحكومة ومشروع قانون المحروقات الجديد...أي تعديل لأية سياسة؟"، **جريدة الشعب**، 31 جويلية 2012، ص 09.

الأجدى على الحكومة وضع قانون من شأنه تأجيل فترة نضوب المحروقات، الأمر الذي وضعها أمام مسلكين هما: [1]

1- استمرار سياسة الاستثمار في الاستكشافات حسب ما هو مقرر بـ 16 مليار دولار سنويا، مما يؤدي إلى مضاعفة الاحتياط المؤكد للغاز والنفط، مما يستدعي وجود استثمار أجنبي كبير وواسع، الذي بدوره يستوجب تعديلات جذرية على قانون المحروقات الجزائري، غير أن هذا الخيار محاط بمخاطر كبيرة لأنه مرتبط بعائدات الاستثمار الذي يتأثر باتجاهات أسواق الطاقة في العالم، فقد تكون عائدات كبيرة مرضية كما يمكن أن تكون ضعيفة.

2- أما الخيار الثاني فيفترض توسيع الإطار التشريعي والقانوني ليشمل الاستثمار في مصادر أخرى كالطاقات المتجددة والمحروقات غير التقليدية.

لقد وضع القانون الجديد مجموعة من التعديلات شملت 58 مادة من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الخاص بالمحروقات، كما أنه أدرج 10 مواد جديدة، وقد تمثلت أهم التعديلات و الإضافات فيما يلي:[2]

- إضافة ما يعرف بالمحروقات غير التقليدية، الموجودة والمنتجة من مخزن بيولوجي، والتي لا يمكن استخراجها من غير الآبار الأفقية والتشقق الطبقي.

- توضيح وتحديد مهام وكالتي المحروقات، وإضافة بعض المهام لهما حيث أضيف لسلطة ضبط المحروقات مهام في مجال حماية الطبقة المائية والطبقة المحتوية للماء، إضافة إلى التنظيم في ميدان استخدام المواد الكيماوية، والتنظيم الخاص بثاني أكسيد الكربون أما الوكالة الوطنية

[1] قوي بوحنيفة، محمد خميس،" قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان 2013، ص 157.

[2] سمير بن محادو آخرون،" تطور قوانين المحروقات وأثارها على قطاع الطاقة في الجزائر"، **مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد**، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 247.

لتثمين موارد المحروقات فتم إضافة بعض المهام لها في مجال تقييم المجال المنجمي الخاص بالمحروقات وانجاز دراسات حول هذه الأحواض، ضف إلى ذلك تشجيع البحث العلمي للنشاطات التي تخضع لهذا القانون.

- وضع إجراءات جبائية تحفيزية تشجع النشاطات الخاصة بالمحروقات غير التقليدية، إضافة إلى إلزام أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون يملك قدرات تخزين خاصة به.

الفرع الرابع: قانون المحروقات رقم: 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019

بعد أن أثبت قانون المحروقات رقم 05-07 المعدل سنة 2013 محدوديته في مواكبة مستجدات النشاط الطاقوي الوطني والعالمي، جاء قانون 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، حيث تزامن هذا الأخير مع ظرف اقتصادي هام تعيشه الجزائر مدة أكثر من أربع سنوات ، إن هذا المشروع يصفه البعض بالمعزز للاستثمارات الأجنبية وطلك لتبنيه مجموعة من التحفيزات دون المساس بالمصالح الوطنية حسب صانع القرار، حيث تم الإبقاء على القاعدة 51/49% .

نص قانون المحروقات رقم 19-13 على مجموعة من الآليات الجديدة بهدف تطوير الاستثمار في قطاع المحروقات، واستدراك التباطؤ والنقص في جهود الاستكشاف والإنتاج في وقت ارتفع فيه الاستهلاك الداخلي للطاقة، بالمقابل زيادة الحاجة إلى الالتزام بالتصدير والمنافسة الشديدة من قبل العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي.

أهم ما تضمنه القانون ما يلي: [1]

- تعديل الإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار في مجال المحروقات من خلال توضيح وتعميق مهام وصلاحيات كل من الوزير المكلف بالمحروقات و الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات وسلطة ضبط

[1] سليمة علوي،" قراءة تحليلية للقانون رقم: 19-13 المنظم لنشاط المحروقات"، **حوليات جامعة الجزائر** 01، المجلد36، العدد 02، 2022، ص:226-238.

المحروقات بهدف تخفيض البيروقراطية داخل المؤسسات الطاقوية (وزارة الطاقة، مؤسسة سونطراك، وكالتي المحروقات).

- **مراجعة الجانب التعاقدي**: حيث تم إدراج ثلاث عقود للاستثمار بين مؤسسة سونطراك والشركاء الأجانب وهي: [1]

✓ **عقد المشاركة**: وهو عقد تشترك بموجبه الدولة المنتجة للنفط أو مؤسساتها النفطية مع شريك أجنبي في التنقيب واستغلال النفط حيث يتساوى الطرفان في الحقوق والالتزامات.

✓ **عقد تقاسم الإنتاج**: هو اتفاق بين الطرفين (مؤسسة سونطراك والشريك الأجنبي) على تقاسم الإنتاج بالتنقيب على النفط واستغلاله مقابل الحصول على رخصة للإنتاج معفية من الضرائب وسعر التكلفة.

✓ **عقد الخدمات ذات المخاطر**: تلجأ المؤسسة الوطنية إلى هذا النوع من العقود فتتقاسم الإنتاج مع الشركة الأجنبية المستثمرة على أن تتحمل هذه الأخيرة مسؤولية المخاطر لوحدها وذلك قبل الحصول على المقابل النقدي، الهدف من هذا النوع من العقود هو تطوير الحقول التي يصعب استكشافها أو تحسين استغلال الحقول المستغلة.

- **الجانب الجبائي**: إن الجباية البترولية هي عنصر هام في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم في إنعاش الاقتصاد وذلك من خلال الاستثمارات في مجال المحروقات، فهي عبارة عن مختلف الرسوم والضرائب والإتاوات التي يتم دفعها للدولة مالكة حقول النفط مقابل الحق في استكشاف واستغلال هذه الحقول من طرف الشركات النفطية.

تتعدد الضرائب في الدول المنتجة للنفط، والهدف منها هو ضبط عملية الاستثمار، لذلك فهي تلعب الدور الأساسي في عملية استقطاب أو تنفير الشركات الأجنبية البترولية من الاستثمار في

[1] المرجع نفسه، ص:227.

هذا القطاع، لذلك وجب على صانع القرار الجزائري الوقوف والتركيز على هذه الآلية من خلال إجراء العديد من التعديلات التي جاء بها قانون 19-13 وهي كالتالي:

- الإعفاء من الرسم على نشاط المهن وعلى القيمة المضافة.

- منح مجموعة من الإعفاءات من الرسوم والضرائب والحقوق الجمركية على واردات التجهيزات والسلع والمواد المستخدمة في أنشطة استكشاف أو استغلال حقول المحروقات.

- إلغاء الرسوم على التوطين البنكي الخاصة باستيراد الخدمات الموجهة لأنشطة المنبع.

- إعفاء نشاطات النقل عبر الأنابيب للنفط والغاز والتكرير والتحويل من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالتجهيز والمواد والخدمات المتعلقة بهذه النشاطات.

- تعديل نسبة الضريبة على الدخل البترولي التي حددتها المادة 180 من هذا القانون ما بين 10% إلى 50% بدلا من 20% إلى 70 % في قانون 13-01 .

- مدة استغلال الحقول: حيث تم تقليص مدة استغلال الحقوق من 35 سنة في القوانين السابقة إلى 30 سنة كحد أقصى، أما بخصوص أجال رخصة الاستكشاف فحددت من سنتين إلى سبع سنوات قابلة للتمديد سنتين إضافيتين.[1]

المطلب الثاني: نظرة تقييمية للسياسة الطاقوية لقطاع المحروقات في الجزائر و تأثيره على المصلحة القومية

لقد عرفت فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة مجموعة من التغييرات في الأطر القانونية المنظمة لقطاع المحروقات، حيث اعتبر قانون 2005 المسمى بقانون خليل نقطة تحول جوهرية في تنظيم هذا القطاع لتطرأ عليه مجموعة من التعديلات سنة 2006 و 2013 ثم إعداد مشروع 2019 ، لقت هذه القوانين تأييدا من طرف بعض الخبراء إلى جانب صناع القرار، كما أنها

[1] المرجع نفسه، ص:235.

تعرضت إلى النقد والمعارضة وهذا حسب وجهة نظر كل جهة وكيف تعرف المصلحة القومية الطاقوية مصلحة مادية أم هوياتية، وهذا ما سنتطرق إليه على النحو التالي:

الفرع الأول: قانون المحروقات لسنة 2005

لقد تميز هذا القانون عن غيره من القوانين بميزات لم تسبقه مما أثار الجدل حول الأهداف الحقيقية وراءه خاصة بعدما تم رفض تمريره أمام البرلمان سنة 2001، مما دفع بالسلطة لفتح باب الحوار ، حيث عمل الوزير " شكيب خليل "جاهدا لاقتناع الجهات الرافضة بحملات الشرح والتحسيس والتوعية، ليعاد عرضه سنة 2005 أمام البرلمان في ظروف كانت مناسبة لتمريره.

وعند عرض هذا القانون على البرلمان أكد الوزير على أنه يعيد للدولة مكانتها كمالك للثروة ولشركة سونطراك دور المنتج للثروة، إضافة إلى أنه يسمح للجزائر بالتموقع داخل سوق المحروقات الدولية، ويسمح لها بمواجهة المنافسة في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المنتجة الأخرى.[1]

غير أن هذا القانون وعلى الرغم من وجود مؤيدين له إلا انه تعرض لانتقادات كبيرة ولكل طرف وجهة نظرة خاصة به

أ- أراء المؤيدين:

قام صانع القرار ومؤيدوه بنقد الإصلاحات السابقة ووصفها بأن الزمن قد تجاوزها ولم تعد تتلاءم مع مستجدات الاقتصاد النفطي العالمي، إضافة إلى ضرورة وضع أطر قانونية أكثر استجابة

[1] عجة الجيلالي، "تحرير قطاع المحروقات"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، ص 69.

وتحقيقا للمصلحة القومية خاصة المادية منها، حيث تمثلت الانتقادات الموجهة لقانون 86-14 فيما يلي: [1]

- أنه قانونا مجحفا في حق الطرف الأجنبي وذلك من خلال فرض إطار واحد فقط للاستثمار وهو إطار الشراكة، إذ لا يمكنهم القيام بأي استثمار إلا عن طريق مؤسسة سونطراك، وغالبا ما كان هذا الشرط سببا في عزوف المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.

- إن قانون 86-14 أعطى لشركة سونطراك الحق في الحصول على 51% من أي عقود تخص سواء التنقيب أو البحث أو الاستكشاف أو الإنتاج في قطاع المحروقات، الأمر الذي جعل مؤسسة سونطراك في وضع مؤسساتي معقد وهذا بقيامها بدورين متناقضين احدهما بصفة متعامل اقتصادي يستثمر في قطاع النفط والغاز إلى جانب الشركات الأجنبية والدور الآخر الذي تقوم به هو دور سلطة الضبط والتنظيم أي دور الدولة المراقبة .إن هذا الوضع اضعف القدرات التنافسية لشركة سونطراك في مجال الاستكشاف والإنتاج، وبالتالي لا يمكن التوفيق بين الدورين فمصلحتها لا يمكن أن تكون مطابقة لمصلحة الشركات الأجنبية ولا مطابقة لمصلحة الدولة دائما.

- بموجب القانون 86-14 أضحت شركة سونطراك المالك الوحيد لشبكة نقل المحروقات، وهذا الاحتكار لا يشجع على تخفيض التكاليف المتعلقة بالاستغلال.

- إن النظام التعاقدي الذي جاء به القانون 86-14 لا يتيح فرصة استعمال بعض الطرق التمويلية الواسعة الاستعمال في هذا القطاع على المستوى العالمي، كطريقة Project Financing وهي طريقة تقوم من خلالها الجهات الممولة للمشروع بالاكتفاء بالضمانات المقدمة من طرف الشركة، دون اللجوء إلى طلب ضمانات من الدولة المالكة.

[1] بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 150.

على أساس هذه الانتقادات بنى صانع القرار الجزائري ومؤيدوه حججهم لقانون 2005 على النحو التالي:

- من خلال التشجيع على الاستثمار تزداد كثافة نشاط الشركات الأجنبية وبالتالي زيادة المداخيل الجبائية للدولة.

- الحصول على التكنولوجيا المتطورة وجذب رؤوس الأموال لتكثيف عملية استغلال الموارد، فإذا كان قطاع المحروقات قطاع منتج للعملة الصعبة فلا يمكن إغفال انه قطاع مستلك لها أيضا، فهو يحتاج إلى وجود استثمارات كبيرة وتكنولوجيا متطورة ومسايرة للتطورات العالمية لذلك من الضروري التشجيع على دخول المستثمر الأجنبي المباشر لتحقيق الفوائد المرجوة من قطاع المحروقات.

تحرير شركة سونطراك من الوصاية السياسية وتشجيعها على المبادرة والحركة، مما يسمح لها بالتطلع إلى وظائفها التجارية والاقتصادية (الربح والمنافسة).

- توضيح دور ومهام كل هيئة ومؤسسة جزائرية في القطاع، إذ تحمل الوزارة على عاتقها رسم سياسة قطاع المحروقات، أما الوكالات التي استحدثها هذا القانون (2005) تقوم بتطبيق السياسة ومتابعة عملية التنفيذ، في حين تجرد شركة سونطراك من دور المراقب لتتفرغ لدورها الأساسي وهو الاستكشاف والإنتاج والتوزيع والتطوير بالمساواة مع الشركات الاستثمارية الأجنبية.

- جلب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية إلى بعض الحقول النفطية والغازية غير المستغلة بسبب تواجدها في مناطق معزولة جغرافيا والتي يصعب التنقيب فيها، أو تفادي دفع سونطراك إلى توزيع إمكانياتها عليها بصورة غير عقلانية وبالتالي تجنبها من التعرض لخسائر بإمكانياتها.

- توسيع مساحة المجال المنجمي المستكشف في الجزائر، لأن المساحة الحالية المستكشفة تبقى صغيرة إذا ما قورنت بالبلدان المنتجة الأخرى، فمعدل متوسط الآبار المحفورة في العالم لمساحة

10 ألاف كلم^2 هو 100 بئر، أما في البلدان النفطية الأخرى يصل إلى حوالي 50 بئرا، في حين لا يتجاوز 08 أبار في الجزائر.

بناءا على ما تقدم به وزير الطاقة" شكيب خليل" في عرضه لقانونه الخاص بالمحروقات لسنة 2005 أمام البرلمان والذي عرض فيه أهم البنود الواردة في القانون، التي تهدف إلى استرجاع الدولة لمكانتها كمالك للثروة في مقابل سونطراك كمنتج لهذه الثروة، إضافة إلى تمكين الجزائر من مواجهة المنافسة في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول الأخرى المنتجة للنفط مما يسمح لها من إيجاد موقع داخل سوق المحروقات العالمية، وذلك من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، هنا تعبير واضح عن سعي الدولة لتحقيق مصلحتها القومية المعرفة بالمادة، في ظل بيئة دولية تنافسية وهذا ما يتوافق مع التحليل الواقعي البنيوي، الذي يرى أن تعظيم القوة يكون من خلال جلب الاستثمار لزيادة الاكتشافات والتنقيب والإنتاج وبالتالي الحفاظ على الأمن الطاقوي، فعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي المقوم الأساسي للدولة، إلا أن الطاقة هي أساس استمراريتها.

إن صانع القرار الجزائري الذي رأى في هذا القانون مواجهة المنافسة الشديدة للدول المنتجة للنفط وهذا ما يعكس الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يفرض على الدول تبني خيارات عقلانية لتعظيم قوتها وفق ما تطرحه الواقعية الجديدة، فكلما زادت قوة الدولة كلما زادت حصتها من المصلحة وكلما زادت حصتها من المصلحة تغير موضعها في ميزان القوى وللحفاظ على هذه المكانة تطالب بحصة اكبر من حصتها السابقة من المصالح، وهذا ما نلمسه في نظرة صانع القرار الجزائري للموارد الطاقوية (النفط والغاز) كوسيلة لتحقيق غاية مادية تتمثل في عوائد النفط، فكلما زادت الاستكشافات والإنتاج زاد الاحتياط وبالتالي زادت مداخيل الدولة المادية من العملة الصعبة، وهذا ما يحقق مصلحة مادية.

أما بخصوص فصل دور سونطراك عن دور الدولة فالهدف منه هو محاولة استرجاع الدولة لمكانتها بالسيطرة على مصادر قوتها المتمثلة في الموارد الطبيعية، في حين تتفرغ سونطراك لمهامها التجارية ودخولها سوق المنافسة وتحقيق الأرباح التي هي من صميم اختصاصها، إضافة إلى تخفيف التكاليف عليها من خلال توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الحقول غير المستغلة، الأمر الذي يجنبها الدخول إليها وتوزيع إمكانياتها بصورة غير عقلانية مما قد يعرضها إلى خسائر مادية، وهنا أدرك صانع القرار أن شركة سونطراك ليس لديها الإمكانيات المادية والتكنولوجية الكافية لذلك قام بالموازنة بين التكاليف التي تقدمها وبين المكاسب التي تحققها وفق النظرية الواقعية الجديدة.

إن صانع القرار الجزائر ومؤيدوه عرف المصلحة القومية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تحرير قطاع المحروقات في قانون 05-07 المؤرخ في 28-04-2005 بالمصلحة المادية وفق تحليل النظرية الواقعية الجديدة.

ب- أراء المعارضين:

عارض الكثير من الخبراء والأساتذة والمتخصصين في مجال المحروقات هذا المشروع الجديد ، بتوجيههم مجموعة من الانتقادات له والتي كانت معظمها نابعة من توجه هوياتي، أدت إلى تراجع صانع القرار عن أهم البنود الواردة فيه وتعديلها قبل دخوله حيز التنفيذ، تحت ضغوطات داخلية وأخرى خارجية.

لقد تربت أجيالا داخل السلطة تنظر لقطاع المحروقات على أنه رمز من رموز السيادة الوطنية الناتجة عن الاستقلال الوطني، مما شكل عائقا أمام السلطة في ظل هذه المعتقدات تمرير هذا القانون، حيث واجهت مجموعة من المعارضات السياسة والاجتماعية والاقتصادية، فمن حيث المعارضة السياسية فقد قادتها جهات تربت على مبادئ التأميم والاحتكار مثل أحزاب اليسار ، حيث يرى هذا الاتجاه في تحرير القطاع إخلال بمبادئ الثورة التحريرية، أما بخصوص المعارضة

الاجتماعية فكانت نتيجة تخوف العمال من فقدان مكتسباتهم ، في حين رفض أرباب العمل العموميون هذا القانون اعترافا منهم بعجزهم على مواجهة المستثمر الأجنبي المهتم بقطاع المحروقات الذي يتطلب رأس مال ضخم وتكنولوجيا عالية.[1]

- لقد انتقد **غزالي سيد احمد**[2] هذا القانون خاصة البند الخاص بمشاركة سونطراك في العقود بنسبة 30% على الأكثر، ويرى أيضا أن رفع غطاء الدولة عن سونطراك يعد بداية لخوصصة خفية، وتهديدا للشركة على المدى البعيد، وقد سانده الرأي الخبير النفطي عيساوي علي[3] حيث رأى أن ابتعاد الدولة عن شركة سونطراك أولى خطوات فتح المجال للخوصصة الجزئية للشركة.

- من جهته رأى الخبير حسين مالطي[4]: استرجاع الدولة لصلاحياتها كان من ورائه استهداف دور شركة سونطراك وتحجيمه لصالح الشركات الأجنبية وفتح المجال أمامها، ويكرس هيمنة الشركات الاستثمارية العالمية، ففي حالة حصول سونطراك على 30% فان سلطة القرار تكون بيد الطرف الأجنبي، مما يتيح له فرصة فرض السياسة التي تناسبه بتحديد حجم الاستثمار وضبط مستوى الإنتاج على النحو الذي يخدم مصالحه، وليس بالغريب أن يسعى إلى جعل شركة سونطراك تنسحب من المشاريع المشتركة بهدف الاستيلاء على إنتاج الحقول، فمثلا تستطيع الشركة الأجنبية

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص 67.

[2] سيد احمد غزالي هو واحد من أبناء الثورة التحريرية، لقد تقلد عدة مناصب في الدولة منها رئيس حكومة للفترة من 1991 إلى 1992، و أول مدير عام لشركة سونطراك للفترة ما بين 1963 و 1977.

[3] خبير جزائري في شؤون النفط، شغل منصب مستشار وزير الطاقة خلال فترة السبعينيات، كان عضوا في مجلس أمناء منظمة الاوبيك.

[4] هو مهندس في البترول، تقلد عدة مناصب منها نائب الرئيس المدير العام لسونطراك خلال الفترة ما بين 1972- 1975، ومستشارا تقنيا في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

بحكم رأسمالها الضخم والتكنولوجيا العالية التي تتمتع بها أن تفرض نسقا معينا للاستثمار تكون شركة سونطراك غير قادرة على مواكبته، مما يضطرها للانسحاب .[1]

ومن بين الانتقادات أيضا التي وجهت لهذا القانون نجد انه لا يعطي الأهمية الكافية لمسالة الرقابة إذ انه ينزعها من شركة سونطراك التي كانت تمارسها في الميدان وهي على دراية تامة بالأوضاع، بحكم امتلاكها 51 % من الأصول في كل مشروع شراكة، وكلف بها جهات إدارية حديثة النشأة، وقد ثبت في الماضي أن الهيئة الإدارية ليست قادرة على مراقبة الشركات النفطية، حيث يستشهد المعارضون بحادثة سنة 1968 في ظل العمل بنظام عقود الامتياز عندما طلبت المديرية المكلفة بالمراقبة على مستوى وزارة الطاقة من الشركة الفرنسية كرابسCREPS بغلق بعض الآبار المنتجة وتخفيض الإنتاج لان كيفية استغلالها للحقل ألحقت به أضرارا كبيرة، فلم تستجب لهذا الطلب، وواصلت استغلالها وبعد الإلحاح الجزائري على ذلك ، لجأت إلى التحكيم الدولي، بدعوى أنها مالكة ترخيص للاستغلال مما يسمح لها باستغلال الحقل بالكيفية التي تناسبها، ورغم لجوء الجزائر إلى مكاتب محاماة ومكاتب دراسات متخصصة لتأكيد حقوقها إلا أنها لم تنجح في ذلك [2].

إن تغير الفواعل المهيمنة في دولة ما يؤدي حتما إلى تغير في سياستها الخارجية وهذه هي حجة المنظور البنائي في تفسير بنود قانون المحروقات لسنة 2005 حيث أرجعوا السبب إلى تغيير في الفواعل الحاكمة والصانعة للقرار وهذا بوصول فواعل جديدة للسلطة تحمل قيما ومعايير مختلفة عن تلك المتشبعة بالاستقلال ومبادئ الثورة تمثلت في شكيب خليل الذي نسب إليه القانون بصفته وزيرا للطاقة و أنه من صاغ بنوده بتأييد من رئيس الجمهورية كما صرح رئيس لجنة

[1] حاج قويدر عبد الهادي، "الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية"، **مذكرة ماجيستار**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 143.

[2] بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 151.

الشؤون القانونية بالبرلمان حين قال :" هذا القانون جاء من فوق "[1]، قاصدا بذلك رئيس الجمهورية مما سهل تمريره .

إن قانون المحروقات لسنة 2005 لا يخدم المصلحة القومية وفق تصور النخبة المعارضة المتشبعة بمبادئ الثورة، حيث اعتبرت قطاع المحروقات رمز من رموز السيادة والاستقلال لأنه يهدد السيادة الوطنية ويعيد أشكالا من التبعية والهيمنة الغربية أي أن هذا الاتجاه يبين المحتوى الاجتماعي للمصلحة المعرفة بالهوية المبنية عبر تفاعلات اجتماعية وثقافية وتاريخية وهو ما تفسره النظرية البنائية الاجتماعية أن مصالح الدول لا تتشكل ماديا فقط بل تبنى اجتماعيا فبالرجوع إلى الماضي وبادراك العلاقة العدائية بين الشركات الاستثمارية التابعة للدول الاستعمارية(فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ..) ومعظم الدول المنتجة للنفط كالجزائر التي تنظر لنفسها كدولة رافضة لكل مظاهر وأشكال الاستعمار والتبعية، إذ لا يستبعد من هذه الشركات أن تكون هدفها الاستيلاء واستنزاف موارد الطاقة والنظر إليها من زاوية التبعية والاحتكار.

الفرع الثاني: قانون المحروقات لسنة 2013

قامت الحكومة الجزائرية سنة 2013 بمراجعة قانون المحروقات بهدف إنقاذ الاقتصاد الوطني بجلب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه من خلال الحث على الاهتمام بتطوير مجال الطاقة، ولعل أهم ما ورد في هذا القانون هو النص على عقد البحث والاستغلال الخاص بالمحروقات غير التقليدية، وعليه منحت الجزائر تراخيص للعديد من شركات النفط العالمية للتنقيب عن النفط والغاز الصخريين لاكتساب ميزة تفاضلية، وان تكون من الأوائل الداخلين إلى هذا النشاط .[2]

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص 70.

[2] عبد المالك مهري، وآخرون، مرجع سابق، ص 484.

إن عملية استغلال الغاز الصخري أثارت جدلا كبيرا في الجزائر، خاصة بعد الإعلان عن محاولة استغلاله والبدء في التنقيب عليه، وقد انقسمت الآراء حوله بين مؤيد يرى فيه فرصة إستراتيجية لتعزيز الأمن الطاقوي الجزائري، وتنويع مصادر الدخل الوطني في ظل تراجع احتياطات الغاز التقليدي وارتفاع الاستهلاك الداخلي، في المقابل عبر رافضو ومعارضو هذا القرار عن مخاوفهم من الانعكاسات السلبية على البيئة، خاصة ما تعلق بتلويث المياه والتربة واستنزاف وهدر الموارد المائية في الجنوب الذي يعاني من الجفاف، وفيما يلي نتطرق إلى أهم من أيدوا صانع القرار في هذا الاتجاه ومن عارضوه من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني والمختصين في مجال الطاقة. [1]

أ - الأطراف المؤيدة لاستغلال الغاز الصخري ومبررات التأييد:

لقد أبدت العديد من الأحزاب والفواعل تأييدها لاستغلال الغاز الصخري في الجزائر الى جانب الحكومة، من بين هذه الأطراف ما يلي:

- حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي:[2]

يعد هذان الحزبان مواليان للسلطة ومشاركان في الحكومة مما جعلهما يدعمان فكرة استغلال الغاز الصخري والدفاع عنها، بعد أن صادق نوابهما في البرلمان لتمرير والموافقة على هذا المشروع، بحجة الضغوطات المالية المتزايدة بعد انهيار أسعار النفط، وضرورة إيجاد بدائل لتامين المداخيل وتنويع المصادر الطاقوية .

يرى حزب جبهة التحرير الوطني أن الاحتجاجات الشعبية ضد استغلال المشروع راجعة إلى حسابات سياسية تحركها أطراف معارضة للسلطة وليس للمشروع ذاته، ويلقي باللوم على شركة سونطراك التي كان عليها القيام بالشرح المطلوب للسكان قبل بداية عملية التنقيب، ودعا الحكومة

[1] نبيل بن مرزوق وآخرون،" الاستثمار في الغاز الصخري في الجزائر بين المنافع الاقتصادية والأضرار البيئية"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد 03، العدد 04، 2020، ص 81.

[2] الغاز الصخري في الجزائر: شعب يتوحد و أحزاب تتفرق، 2015/01/25 على الموقع .https://www.echoroukonline

إلى فتح نقاش ينتهي يرضي جميع الأطراف، في حين نظم حزب التجمع الوطني الديمقراطي ندوة مخصصة لقضية استغلال الغاز الصخري والثورة الشعبية المناهضة له، حيث قام من خلالها وزير الطاقة يوسف يوسفي بشرح الموضوع لأعضاء من الأمانة العامة و نواب الحزب من منطقتي الجنوب والهضاب والأهداف والأفاق المستقبلية للآمن الطاقوي الجزائري بتبني استغلال الغاز الصخري.

إضافة إلى هذين الحزبين هناك أحزاب أخرى لم تبدي اعتراضها على المشروع من بينها جبهة القوى الاشتراكية، وحزب الجيل الجديد، فقد رفضت الجبهة طريقة اتخاذ القرار وليس مضمونه داعية محاولة إشراك الشعب في هذه القرارات لتفادي الوقوع في الاحتجاجات الناتجة عن ذلك.

- من جهته أقر الخبير الطاقوي عبد المجيد عطار بأن الغاز الصخري في حد ذاته لا يمثل خطرا على البيئة، ونفى ما يتم تداوله بخصوص حدوث هزات أرضية نتيجة عملية الحفر.

وحسب عطار، فإن هذا النوع من الطاقة يتطلب مساحات كبيرة الأمر الذي لا يثير إشكالية في الجزائر لأن الغاز الصخري يتواجد في مناطق غير مأهولة بالسكان.[1]

- أشار الوزير السابق شكيب خليل أنه رغم أن الجزائر لا تمتلك المعلومات الكافية والدقيقة عن استغلال الغاز الصخري من حيث الاحتياطات والمرد ودية، إلا أن هذا لا يمنع من إعداد الدراسات والتجارب، ففي حال الوصول إلى الغاز الصخري بإمكان الجزائر تصديره، وإنتاج الكهرباء منه وتطوير العديد من الصناعات منه، عكس الطاقات المتجددة التي لا يمكن تصديرها حاليا رغم أهميتها.[2]

[1] **هشام موفق،"** الغاز الصخري.. استثمار يؤجج الغضب بصحراء الجزائر"، على الموقع:https://www.aljazeera.net

[2] شكيب خليل،" طريق الاستثمار في الجزائر لا يمر عبر باريس"، على الموقع :.http:// www.aljazairalyoum.dz

وفق المقاربة الواقعية التي تغلب المصلحة القومية المادية على حساب الاعتبارات القيمية و المعايير البيئية، و من هذا المنطق فان توجه صانع القرار الجزائري لاستغلال الغاز الصخري رغم أنه يتعارض مع قوانين حماية البيئة يعتبر قرار متعمد لتجاهل المبادئ الأخلاقية و المعايير البيئية التي ينظر إليها أنها اعتبارات ثانوية مقارنة بالضرورة الإستراتيجية لاستغلال هذا النوع من الطاقة مما يبين أن صانع القرار أعطى أولوية المصلحة الاقتصادية على حساب الاعتبارات البيئية.

ب- الأطراف المعارضة والرافضة للمشروع: يقف على النقيض معارضو مشروع الاستثمار في الغاز الصخري أهمها:

- المعارضة الشعبية:

لمجرد الإعلان عن محاولة استغلال الغاز الصخري والبدء في عمليات التنقيب عليه خلال سنة 2014 حين بدأت أولى عمليات الحفر التجريبي توترت العلاقة بين الحكومة والشعب، حيث تحرك الشارع في سنة 2015 بالقيام باحتجاجات رافضة لفكرة استغلال الغاز الصخري في منطقة الجنوب على غرار ورقلة، عين صالح، تمنراست و اليزي، لتساندها احتجاجات شعبية أخرى في مدن الشمال الجزائري بداية بالعاصمة ثم وهران ثم بجاية، إذ برر المحتجون رفضهم واعتراضهم على الاستثمار في طاقة الغاز الصخري و أن الدولة لا تمتلك التكنولوجيا الكافية لاستغلال مثل هذه الطاقة والحماية من التلوث الناتج عن ذلك ، بالإضافة إلى الأخطار على صحة المواطنين والاستهلاك الكبير للموارد المائية مما يهدد المنطقة الجنوبية بالجفاف.[1]

إلى جانب المعارضة الشعبية للمشروع قامت مجموعة من الأحزاب و المجتمع المدني وحتى من الخبراء برفض التوجه الجزائري إلى هذا النوع من الطاقة يتقدمهم حزب حركة مجتمع السلم الذي دعا إلى تنظيم حملات تحسيسية لتوعية المواطن ليكن على دراية بإيجابيات وسلبيات الغاز

[1] رشيدة رشا بن عبد الله، بن عبو سنوسي، مرجع سابق، ص 671.

الصخري حيث عبر رئيس الحركة عبد الرزاق مقري أن حزبه يساند الدراسات الاستكشافية سواء في طاقة الغاز الصخري أو طاقات أخرى، إذا كان ذلك مجديا اقتصاديا دون إلحاق أضرار وخسائر تضر بالبيئة والسكان. [1]

إضافة إلى كل من حزب العمال وحزب **عهد 54**، حيث عبرت لويزة حنون عن معارضتها معتبرة أن المشروع ناتج عن ضغوطات خارجية واستغلال جائر للمناطق الجنوبية التي تعاني من التهميش، وأكدت انه بداية لتجسيد التبعية الاقتصادية ناهيك عن الأضرار الناجمة عنه.

أما حزب عهد 54 فقد رأى انه من غير الضروري اللجوء إلى الاستثمار في مجال الغاز الصخري بوجود مصادر أخرى أكثر استدامة وغير ملوثة للبيئة.[2]

أما من وجهة نظر البنائية الاجتماعية فان النخبة والأطراف المعارضة لاستغلال الغاز الصخري في الجزائر فكانت مبنية على مصلحة هوياتية، ترى في هذا المشروع تهميشا للجنوب وتهديدا للبيئة.

الفرع الثالث: قانون المحروقات لسنة 2019:

أثار مشروع قانون المحروقات لسنة 2019 جدلا كبيرا، والذي زاد من حدة الأزمة في ظل الانقسام حول إجراء انتخابات رئاسية جديدة، حيث صادق مجلس الوزراء تحت رئاسة عبد القادر بن صالح الرئيس المؤقت، على وضع تعديلات على قانون المحروقات لسنة 2013 وهذا بمنح إعفاءات ضريبية وجمركية للشركات الأجنبية بغية تشجيعها على العودة للاستثمار في الجزائر.

[1] علي ياحي،" معضلة النفط الصخري في الجزائر بين الحاجة الاقتصادية والأخطار البيئية"، على الموقع: http://www.independentarabia.com/nodde/556061.

[2] صابر بليدي،" الحكومة الجزائرية تبحث عن تزكية سياسية لبدء مشروع الغاز الصخري"، على الموقع: https://alarab.co.uk

حيث بررت السلطات لجوئها إلى هذا التعديل بمحاولة جذب الشركات الأجنبية ذات الخبرات الكبيرة لاستكشاف حقول جديدة من شانها تعزيز الإنتاج الجزائري وزيادة الاحتياطات النفطية.

في هذا السياق اعتبر الخبير الاقتصادي كمال رزيق أن تعديل القانون أمر ضروري، حيث بدأت أولى تحضيراته نهاية سنة 2013 عندما اتضح أن القانون غير مجدي، ولا بد من إطار قانوني أكثر تحفيزا للاستثمار الأجنبي في الجزائر، وبرر ذلك أن سعر البرميل الواحد من النفط خلال السنوات الأولى من الألفية الثانية كان يصل إلى 100 دولار، منها 85% من الأرباح توجه للخزينة العمومية و 15 % تقسم بين سونطراك والطرف الأجنبي منها 08 %لسونطراك و 07% للطرف الأجنبي، فعلى الرغم من أن هذا التقسيم مجحف في حق الشركات الأجنبية إلا أنه يوجد احتمال للربح لها لان سعر البترول مرتفع، لكن حاليا تهاوت الأسعار وليس بمقدور سونطراك وحدها أن تقوم بهذه الاستثمارات الكبيرة من اجل تعزيز الأمن الطاقوي.[1]

و أشار رزيق انه في حال بقي الوضع على هذا الحال فانه بحلول سنة 2030 سيصبح الإنتاج المحلي يساوي الاستهلاك الداخلي، فتصبح سونطراك عاجزة عن عملية التصدير وبالتالي لا يمكن الحصول على العملية الصعبة.

لذلك كان لا بد على الدولة أن تقوم بوضع تحفيزات جبائية بتخفيض الضرائب وتوسيع الوعاء الجبائي أي دخول عشرون مستثمر أحسن من اثنان على حد تعبيره، ويضيف أنه في الآونة الأخيرة كان هناك حوالي 150 اكتشافا غير أن استغلالها غير ممكن من الناحية الاقتصادية لان سونطراك وحدها لا تمتلك الإمكانات الكافية ، والشراكة الأجنبية لا تمتلك تحفيزات لذلك، فمن

[1] المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، (2020)، مشروع قانون المحروقات ،حصة خاصة، على الرابط،

htpp://www.youtub.com/chaine EPTV

تم تصفح الموقع بتاريخ 15 مارس 2023

الضروري تغيير الجباية حتى تتمكن من تطويرها وإدخالها حيز الإنتاج، وبالتالي تصبح سونطراك طرفا رابحا والشركة الأجنبية رابحا وخزينة الدولة تحقق الربح أيضا.[1]

- لقد أشار وزير الطاقة السابق شكيب خليل المعروف برجل الاقتصاد البراغماتي، أن القانون جاء بتحفيزات جيدة للاستثمار لكن إبقائه على القاعدة 51/49 تمثل عائقا في الأمر، إذ أصبح من الضروري التخلي عنها أو تغييرها إلى 80/20 حسب ما يتفق عليه الطرفان الجزائري والأجنبي والبنك، فإذا كان الطرف الجزائري غير قادر ماليا على أخذ حصة 51% فالأمر سيؤدي حتما إلى فشل المشروع، وإذا كان قادرا على تمويل 80% بإمكانات تكنولوجية كافية فالطرف الأجنبي لن يمانع ذلك، إن تحديد هذه النسبة حسب خليل يحددها الطرفان الشريكان بحكم معرفتهما بطبيعة المشروع ومتطلباته ومخاطره، وليس الإداري الذي لا يملك المعلومات الكافية ولا الخبرة عن ذلك.

أما بخصوص بيروقراطية سونطراك فقد أشار شكيب خليل انه في حال وجود ذلك في مجمع سونطراك من الواجب تدارك الأمر بتغيير الإطارات والمسؤولين القائمين على التسيير واستبدالهم بمن يمكنهم تحقيق الأرباح والعائدات بالعملة الصعبة وزيادة المداخيل.[2]

من جهة أخرى لقي هذا القانون ترحيب من طرف الشركات الاستثمارية الأجنبية ومنها: [3]

ديديلوشوفسكي: المدير العام للشركة الإسبانية ريسول يرى أن القانون الجبائي من النقاط المهمة التي تعتقد أنها ستتغير في قانون 2019 و تأثيرها على الشركات الأجنبية.

---

[1] الرابط نفسه.

[2] شكيب خليل،" الاستثمار في الجزائر لا يمر عبر باريس"، على الموقع

http:// www.aljazairalyoum.dz.

[3] قناة الشروق، (2019)، هذا ما تريد شركات النفط الاجنبية تعديله في قانون المحروقات الجديد بالجزائر، على الرابط:

http://www.youtube.com/EchouroknewsTV

شركة بريتش بتروليوم ترى أن قانون المحروقات لسنة 2019 يجب أن يراجع عقود الغاز من حيث الزمن وقيمة الاستثمارات حتى تتماشى مع السوق العالمية، حيث عبر المدير العام لهذه الشركة وسام المنذري أن القانون يرحب بالاستثمارات الأجنبية من خلال تقليص المدة ففي حال كانت هناك أرباح بالإمكان زيادة العقود، ليس كما جاء في القوانين السابقة التي كانت تفرض عقودا طويلة المدى أو لا شيء.

عادل خيش: الرئيس المدير العام لشركة "هنكا" الكندية يرى أن مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر يجب أن يتغير جزئيا، لأن الشركة المستثمرة تبحث عن الدولة التي تجد فيها تحفيزات استثمارية، و يرى بوادر هذا القانون تبدو إيجابية حسب رأيه.

يعكس هذا التأييد نحو استغلال الغاز الصخري التصور المادي للمصلحة القومية لدى صانع القرار حيث اختزل المصلحة في تحقيق عائدات مالية وتخفيف الضغط الناتج عن تراجع الاحتياطات من الطاقات التقليدية دون إعطاء اعتبار للأبعاد الأخرى.

إن هذه التعديلات لقت ردة فعل شعبية معارضة، من خلال المظاهرات التي خرجت في العاصمة مطالبة التراجع عن هذا القانون والضغط على البرلمان بهدف عدم تمريره.

تعتبر السلطة في هذه الفترة غير قانونية وغير شرعية في ظل الحراك الشعبي، مما يطرح العديد من التساؤلات عن طرحها لهذا المشروع الذي يخص أهم قطاع في الدولة في هذا التوقيت، فإذا لم تكن المشكلة في مضمون فبالضرورة التوقيت يفتح باب الشكوك.

ولعل السبب الأكثر احتمالا لطرح المشروع بهذا التوقيت هو رغبة السلطة وسعيها لاستمالة القوى الكبرى من خلال هذا القانون لكسب شرعية دولية عوضا عن الشرعية المحلية المفقودة.[1]

[1] عبد النور بن عنتر،" فتنة قانون المحروقات في الجزائر"، على الموقع:
http://www.alaraby.co-uk.

لقى هذا القانون معارضة شعبية كبيرة تزامنت مع الحراك، فلو كان في وقت غير ذلك لما اهتم له الشعب، وانضمت شخصيات وقوى سياسية إلى جانب الرافضين لهذا القانون، وطالبت بتأجيله تفاديا لمزيد من التوتر والفوضى.

فمن جانب المعارضين لهذا القانون نجد:

- **حزب العمال**: الذي أصدر في بيان له أن هذا القانون يمثل رشوة تمنحها السلطة للقوى الكبرى لكسب شرعية دولية، ويرى أنه" قانون شكيب خليل" أعيد طرحه من جديد بثوب جديد وتوقيت مختلف من اجل ترخيص الثروات الوطنية لمصلحة شركات النفط الأجنبية. وما زاد من صعوبة الأمر تصريح وزير الطاقة أن القانون جرى بالتشاور مع شركات النفط الأجنبية منها الفرنسية، البريطانية، والأمريكية، مما اثبت للأطراف المعارضة أن القانون صيغ لصالح الأطراف الخارجية، في حين انتقد رئيس الحكومة السابق علي بن فليس طرح ملف استراتيجي ومصيري للشعب والبلد في مثل هذا التوقيت، وأنه من الواجب تأجيله إلى غاية تنصيب مؤسسات تتمتع بالشرعية.[1]

إن هذه المعارضة اعتبرت أن قانون المحروقات الجديد يفرط في السيادة الوطنية، ويمنح امتيازات كبيرة للشركات الأجنبية وهو ما اعتبره البعض تنازلا عن هذه الثروات، التي تعد مكسبا من مكاسب الثروة، إضافة إلى التوقيت الذي أثار الشبهات حول القانون ومن هذا المنطلق نلاحظ أن الطرف الرافض له تبنى مقاربة هوياتية مبنية على القيم والمعايير الوطنية وهو ما تنادي به النظرية البنائية.

إن التضارب بين التعريف الهوياتي و التعريف المادي للمصلحة القومية في السياسة الطاقوية الجزائرية يبقى محدودا و لا يخدم المصلحة الفعلية، إلا إذا تم تحقيق توازن عقلاني بين

[1] منية غانمي،" لهذا أثار قانون المحروقات الجديد غضب الشعب في الجزائر:، على الموقع :

http://www.alarabia.net

تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/05/03.

اعتبارات السيادة و رموزها و بين الضرورات الإقليمية، حيث أن التعريف الهوياتي يضبط المادي، في حين المادي يحمي مرتكزات الهوية.

ففي قطاع المحروقات التقليدية فإن التعريف المادي أو الهوياتي لا يخدم المصلحة الفعلية وهذا راجع إلى تعزيز وحدوية هذا القطاع الذي يعتبر ثروة آيلة للنضوب ولا يمكن اعتبارها سلعة عادية كباقي السلع.

أما بخصوص الغاز الصخري فان المصلحة المبنية على المادة قد تؤدي إلى نتائج عكسية تمس جوهر المصلحة، ففي الوقت الذي ينظر إلى العوائد الاقتصادية من استغلال هذه الطاقة تهمل أبعادا أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل التأثيرات البيئية والاجتماعية بعيدة المدى إضافة إلى استنزاف المياه الجوفية وتلويث التربة، دون تجاهل الاحتجاجات والمعارضات التي قد تؤدي إلى المساس بالأمن القومي.

إن اختيار الغاز الصخري بدلا من الطاقات المتجددة ليس خيارا تقنيا فقط، بل هو انعكاس لمدى إدراك صانع القرار الجزائري للمصلحة القومية، إذ أن تبني رؤية مادية آنية أمر جد مغري لكنه يحمل مخاطر عديدة على المدى الطويل لذلك لا بد على صانع القرار أن يتبنى تصورا شاملا للمصلحة بدمج كل من الاقتصاد، الهوية، البيئة حتى يتسنى للجزائر أن تضمن أمنها الطاقوي وتضمن سيادتها على ثرواتها.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل كيفية صنع قرار الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تضمن الإمكانيات التي تتوفر عليها الدولة من المحروقات التقليدية (النفط ، الغاز)، و غير التقليدية(الغاز الصخري)،إضافة إلى الفواعل المشاركة في صنع قرار الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية مثل مؤسسة الرئاسة ووزارتي الطاقة والخارجية و شركة سونطراك، إضافة إلى وكالتي الطاقة.

ضف إلى ذلك وجود فواعل أخرى من شأنها التأثير على صانع القرار منها ما هو داخلي ومنها ماهو خارجي.

فمن خلال تتبع التعديلات التي عرفها الإطار القانوني المنظم لقطاع المحروقات و التي هدفت إلى جلب الاستثمار الأجنبي، كشف إلى أن صانع القرار يميل إلى تعريف المصلحة القومية تعريفا ماديا من منظور واقعي، في مقابل ذلك نجد أن التيارات المعارضة عبر عن المصلحة و ربطها بالهوية و السيادة وفق ما تراه البنائية الاجتماعية.

الفصل الثالث:

التوجه نحو الطاقات المتجددة في إستراتيجية صانع القرار الجزائري: الواقع والآفاق المستقبلية

انتهجت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد بغية التقليل من الاعتماد على النفط، حيث تعد الجزائر وإحدى من هذه الدول كونها تعتمد على ما توفره الطاقات الناضبة من مداخيل للخزينة العمومية، مما حتم عليها تبني سياسة طاقوية ناجعة لمجابهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية أهمها نضوب النفط وهذا ما تؤكده جميع الدراسات الاستشرافية، لهذا وجب على صانع القرار البحث بجدية في مصادر بديلة تكون نظيفة ومتجددة تضمن حق الأجيال القادمة.

حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف المصادر الطاقوية النظيفة التي تتوفر عليها الجزائر، إضافة إلى الحوافز التي وضعتها الدولة لتأطير الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والمشاريع والبرامج المنجزة وغير المنجزة في الجزائر وفي الأخير نتطرق إلى دراسة استشرافية للطاقات المتجددة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر وهيكلتها

تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة خاصة الشمسية والريحية منها، مما يؤهلها لان تصبح بؤرة تصدير لهذا النوع من الطاقة، مما دفع بالحكومة إلى سن مجموعة من القوانين التنظيمية التي تتوافق مع هذا النهج. سنحاول عرض أهم الإمكانيات من مصادر الطاقة النظيفة في الجزائر واهم الأطر القانونية والتنظيمية الجزائرية لذلك.[1]

المطلب الأول: الإمكانات الطاقوية المتجددة في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانات هائلة ومتنوعة من المصادر الطاقوية المتجددة متمثلة بالدرجة الأولى في الطاقة الشمسية، المائية وكذا طاقة الرياح إضافة إلى ذلك الموارد الأخرى كطاقة الكتلة الحية

[1] حكيم شبوطي و أحلام خليفة،" مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة "، **ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي**، حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له ، المدية، يومي 07،08 نوفمبر 2015 ، ص 03.

وطاقة الحرارة الباطنية، إلا أن هذه الموارد لا تتوفر بنفس القدر فهي تتفاوت من مورد إلى مورد أخر.

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة

تعد الطاقات المتجددة مصادر هامة بالنسبة للطاقة العالمية، خارج قطاع الطاقات الناضبة وهذا ما أكسبها أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الطاقوي، ومن بين أهم التعاريف لها نورد ما يلي:

تعرف إدارة المعلومات الأمريكية الطاقات المتجددة أنها: " موارد الطاقة التي يتشكل تدفقها في الطبيعة من غير نضوب، ولكنها قد تكون محدودة والهدف من تطوير هذه المصادر يكمن في التقليل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم،[1]وتتضمن مصادر الطاقة المتجددة، الكتلة الحيوية، الماء، الطاقة الحرارية الأرضية، الشمس، الرياح وحركة الأمواج المد والجزر".[2]

وتعرف أيضا أنها:" تلك الطاقة المتميزة باستمرار وجودها وأنها غير قابلة للنضوب، وليس لها عمرا افتراضيا من الناحية العملية، فهي متوفرة مادامت الحياة قائمة على خلاف الطاقات الناضبة"[3].

ومن بين الدوافع التي حفزت الدول على الاتجاه نحو الطاقات المتجددة نجد ثلاث دوافع رئيسية متمثلة في:

[1]BahettaSofiane,HasnaouiRachid, "les énergiesrenouvelables comme vecteur de transition énergétique :une analyse des traits de le stratégiemarocaine", **africainsscientifique journal** ;vol03,n 04, mars 2021, p 06.,

[2]أحمد غربي، أمال العربي بن حورة،" الطاقة المتجددة والغاز الصخري كبديل للبترول"، **ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي**، حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له ، يومي 07،08 نوفمبر 2015 ، ص 03.

[3]حكيم شبوطي و أحلام خليفة،" مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة "، **ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي**، حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له ، المدية، يومي 07،08 نوفمبر 2015 ، ص 04.

- **أمن الطاقة**: إن التضاؤل المستمر لاحتياطات البترول والغاز بسبب زادة وارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة سوف يؤدي إلى نضوب هذا المصدر الحيوي لذلك كان لابد من البحث عن مصادر أخرى جديدة تكون أكثر توفرا وأقل ضررا من الطاقات التقليدية.

- **تغير المناخ**: تساهم المصادر الطاقوية المتجددة من تأمين الاحتياجات الطاقوية، إضافة إلى التقليص من انبعاثات الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري لأن كمية الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري حسب مصادر عديدة للأنباء تتزايد بشكل كبير في الغلاف الجوي الرقيق الذي يحيط بالكرة الأرضية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في العالم.

- أما بالنسبة للحافز الثالث الذي دفع وشجع على الاتجاه نحو الطاقات البديلة فهو كلفة هذه الأخيرة التي تعرف انخفاضا مقارنة باستغلالها لأول مرة ولعل الأمر راجع إلى تحسن التكنولوجيا وزيادة الأبحاث واستمرارها في هذا المجال.

الفرع الثاني: مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر

تزخر الجزائر بالعديد من مصادر الطاقات المتجددة مما يؤهلها لتنويع مصادرها الطاقوية والحفاظ على أمنها الطاقوي ومن أهم المقدرات الطاقوية المستدامة التي تحظى بها الجزائر ما يلي :

أولا: **الطاقة الشمسية**

تعد الشمس أكبر مصدر ضوئي حراري على سطح الأرض، فكلما كان المكان أقرب لخط الاستواء، كانت الاستفادة من أشعة الشمس أكبر حيث تكمن أهم استخدامات الطاقة الشمسية في توليد الحرارة والطاقة الكهرومائية [1] ويتم تجميع الطاقة الشمسية بإحدى الطرق الآتية:

الطريقة الأولى: وذلك من خلال تركيز أشعة الشمس على مجمعات بواسطة مرايا محدبة الشكل، حيث تتكون هذه المجمعات من أنابيب متعددة بها هواء أو ماء فتسخن حرارة الشمس الهواء أو

[1] سارة جدي، طارق جدي، "واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر،" ص04.

تحول الماء إلى بخار، أما الطريقة الثانية فتتم باستعمال ألواح مستوية تتضمن حرارة شمسية تستخدم لإنتاج بخار أو هواء ساخن[1].

في هذا الصدد تتمتع الجزائر بمقومات شمسية كبيرة وهذا من خلال موقعها الجغرافي ، فهي تعد أهم دول المغرب العربي بامتداد شمسي لأكثر من 2000 ساعة سنويا، فمن خلال الدراسة التي أجرتها وكالة الفضاء الألمانية فان صحراء الجزائر تمثل أضخم خزان للطاقة الشمسية عالميا من حيث طول مدة التعرض للشمس [2].

باعتبار أن صحراء الجزائر من اكبر الصحاري العالمية وتوفرها على درجة حرارة عالية تصل إلى 60 درجة في فصل الصيف على مساحة تفوق 80 % من الصحراء الجزائرية وهذا ما يساعدها لاستغلال لهذه الطاقة، ومن جهة أخرى فان شساعة مساحتها تساعد بصورة اكبر لتثبيت الألواح الشمسية، على سبيل المثال فان الحصول على 1000 واط من الكهرباء يحتاج من 7 إلى 10 متر مربع من الألواح، إن عديد الدراسات التي أجريت بالجزائر في هذا المجال تؤكد الطاقة الشمسية في الجزائر تتيح فرص أكثر للإنتاج والاستغلال وحتى التصدير نحو الخارج[3]، ومن خلال الجدول التالي تتضح لنا ضخامة الطاقة الشمسية بالجزائر:

[1]حبابة عبد الله وآخرون، "تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحويل الطاقويلألمانيا"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 10، 2013، ص 45.

[2]عبدو علي الطاهر، تالوم حمنة، "إمكانيات الجزائر الطاقوية المتجددة وفق التشريع الجزائري"، **مجلة أفاق للبحوث والدراسات**، المجلد 06، العدد01، 2023، ص 510.

[3]سارة بخوش، "السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا"، **أطروحة دكتوراه** ، العلوم السياسية،تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر 3، 2023، ص120.

الجدول رقم: 04يبين الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر

المناطق	منطقة الصحراء	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا
المساحة %	86	04	10
معدل إشراق الشمس (الساعة/ السنة)	3500	2650	3000
معدل الطاقة المتحصل عليها (كيلوواط م ^{3} / السنة)	2650	1900	1900

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، 2007، ص 39.

يتضح من الجدول السابق أن الجزائر لها أكبر حقل شمسي بحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تفوق مدة الإشراق 2000 ساعة في السنة عبر مختلف مناطق الوطن فمن الممكن أن تصل إلى 3900 ساعة في الصحراء والهضاب العليا، أما بخصوص الطاقة الأفقية المقدرة بـ 1 م^2 قد تصل إلى 05 كيلوواط في الساعة أي 1700 كيلوواط في الساعة/ م^2 خلال السنة الواحدة بشمال البلاد، في حين تصل إلى 2650 كيلوواط في الساعة /م^2 بالصحراء[1].

كانت أول مبادرة لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر بإنشاء محافظة الطاقات المتجددة في الثمانينات من القرن الماضي، إضافة إلى اعتماد مخطط الجنوب لسنة 1988 بتجهيزات متطورة للطاقة الشمسية يهدف إلى تجهيز المدن الكبرى، إلا انه بالرغم من توفر كميات كبيرة من هذه الطاقة تبقى نسبة الاستغلال ضئيلة جدا فحسب تصريح الخبير الفرنسي " جيل بونافي" فان الجزائر لا تستغل إلا 0.0003%من الطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء بالرغم من تلك المؤهلات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر.

[1] المرجع نفسه، ص 121.

ثانيا: **طاقة الرياح**

هي عبارة عن الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح حيث تم اللجوء الى هذه الطاقة منذ القدم لدفع السفن الشراعية أو إدارة طواحين الهواء لطحن الحبوب وغيرها من الاستخدامات، ليتم فيما بعد إجراء العديد من الأبحاث بهدف إنشاء محطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح، حيث توصلت إلى تجسيد أكبر طاحونة في أمريكا بارتفاع 55 م، بطاقة كهربائية تعادل 1250 كيلواط[1].

يرتبط استغلال طاقة الرياح لإنتاج الكهرباء بسرعة الرياح التي يجب أن لا تقل عن ميل/ ساعة وبالمقابل لا تزيد عن الحد المعين الذي تستلزمه نوعية التكنولوجيا المستعملة في توليد الطاقة[2].

تتغير الموارد الريحية في الجزائر وهذا بسبب تغير المناخ وطوبوغرافيا كل منطقة، ونظرا للمساحة الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر فإنها تتشكل من منطقتين جغرافيتين رياحيتين متميزتين هما:

- **المنطقة الشمالية**: يحدها البحر المتوسط وتتميز بشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كلم وتضاريس جبلية متمثلة في سلسلة جبال الأطلس التلي والصحراوي بينهما السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري[1].

[1]Abdelmadjid AMRANI, Zohir AMRANI,"L'Algérie, les Energies Vertes, l'Environnement et les Contraintes à son Développement Durable",**Revue des Sciences Sociales et Humaines,** Numéro 34, Juin 2016, Université de Batna 1, p37.

[2]مرفت محمد عبد الوهاب، "الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبية لتجارة الكربون"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، عدد17، يناير 2018، ص 495.

- **منطقة الجنوب**: تتميز هذه المنطقة بسرعة رياح كبيرة مقارنة بالشمال خاصة بالجنوب الغربي أين تتجاوز 6م/ثانية في منطقة أدرار، تتراوح سرعة الرياح في الجزائر ما بين 2 إلى 6 م /ثانية وبالتالي فهي ملائمة لضخ المياه في السهول المرتفعة[2].

الخريطة رقم: 09 توزيع طاقة الرياح في الجزائر

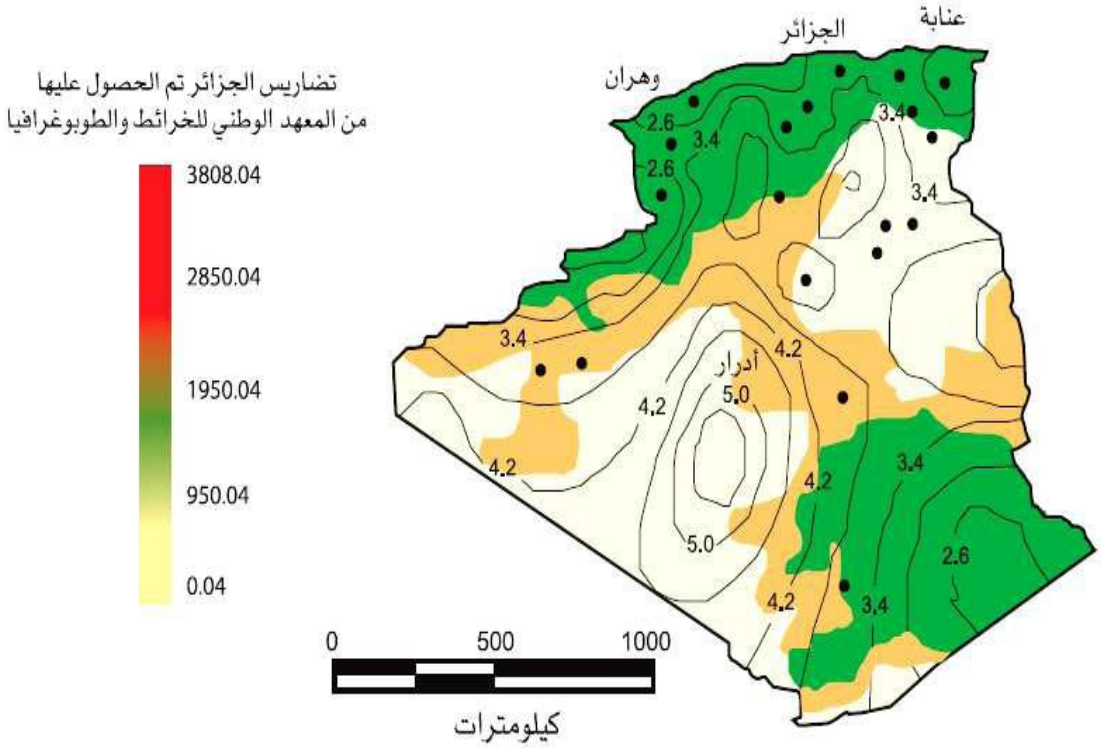

المصدر :وزارة الطاقة والمناجم، دليلا لطاقات المتجددة، الجزائر،2007،ص41

يتضح من خلال الخريطة السابقة لتوزيع الرياح في الجزائر أن نسبة الرياح في منطقة الجنوب الغربي كبيرة، وهي نسبة عالية قد تؤدي إلى الاستثمار في مجال طاقة الرياح، الأمر الذي

[1]علي العبسي، بلال شيخي، "واقع وأفاق طاقة الرياح في الجزائر"، **مجلة المقار للدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد01، 2018، ص305.

[2]المرجع نفسه، ص 305.

يساعد الدولة الجزائرية على عملية الانتقال الطاقوي وتخطي أزمة الطاقات الأحفورية، في حين تتفاوت نسبة الرياح في المناطق الأخرى من الوطن وهذا راجع إلى طبيعة وجغرافية كل منها.

ثالثا: **الطاقة الجوفية**

هي الطاقة التي تستمد من الحرارة الأرضية، حيث تستخرج نتيجة ارتفاع درجة حرارة جوف الأرض ليتم تحويلها إلى أشكال طاقوية أخرى، لقد استغل الإنسان هذه الطاقة منذ ألاف السنين وأصبحت من أهم المصادر الطاقوية المتجددة[1].

تبرز هذه الطاقة من خلال انفجار الينابيع الحارة إضافة إلى بعض الظواهر الجيولوجية، وتستخدم حليا في تدفئة المنازل والمنتجعات السياحية والصحية وفي المجالات الصناعية والزراعية، إذ تقدر مساهمة طاقة الحرارة الجوفية حسب إحصائيات سنة 2005 بـ 8.3 % من إجمالي الطاقات المتجددة العالمية.

توجد بالجزائر أكثر من 200 مصدر للحرارة، يقع معضمها في المناطق الشمالية من البلاد، حيث تتجاوز حرارتها 40 درجة لتصل في بعض المراكز إلى درجات أعلى مثل حمام المسخوطين الواقع بولاية قالمة تصل درجة الحرارة به إلى 98 درجة في حين تفوق ذلك في حمام ببسكرة إلى 118 درجة، يتم الحصول على 12 م^3 / ثانية من الماء الساخن الذي تبلغ درجة حرارته 98 درجة، الأمر الذي أدى إلى إنشاء محطات التوليد الكهربائية المستعملة في تكييف البنايات وتدفئة البيوت الزراعية إضافة إلى تجفيف المنتجات الزراعية[2].

[1] سارة بخوش، مرجع سابق، ص 124.

[2] هارون العشي،" مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها: دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد: 41، سبتمبر، 2015، ص 420.

تزخر الجزائر كذلك بطبقة جوفية من المياه الحارة يحدها جنوبا عين صالح وغربا أدرار ، ومن الجهة الشمالية بسكرة أما من الجهة الشرقية فهي ممتدة إلى غاية الأراضي التونسية وقدر بها درجة الحرارة بـ 57 درجة مئوية[1].

الخريطة رقم: 10 تبين إمكانات الجزائر من الموارد المائية وتخزينها

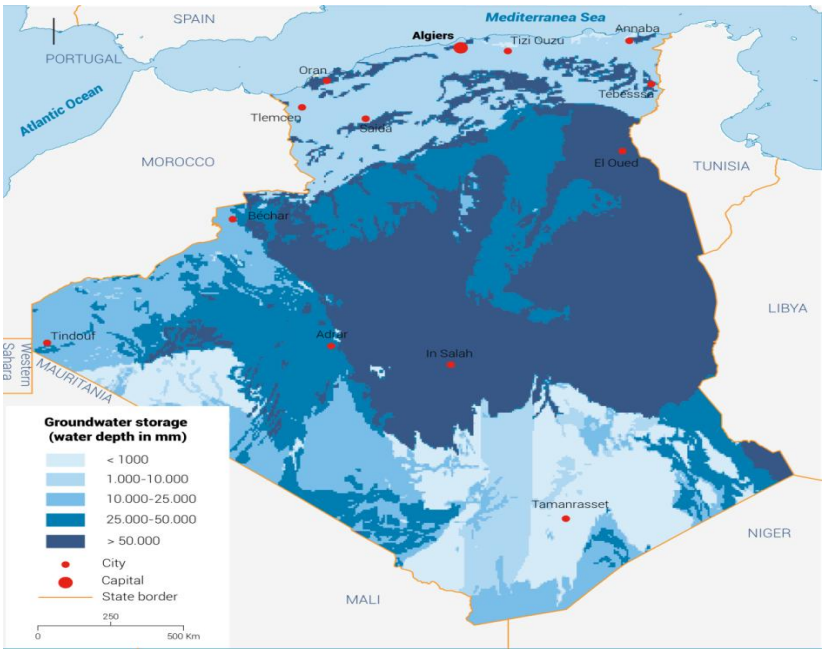

المصدر: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/

رابعا: الطاقة المائية

إن الاعتماد على هذه الطاقة يعود إلى ما قبل القرن الثامن عشر قبل اكتشاف الطاقة البخارية ، حيث لجأ الإنسان إلى استخدام مياه الآبار في تشغيل النواعير بغرض استعمالها لإدارة مطاحن الدقيق ونشر الأخشاب وآلات النسيج ، إن الطاقة الكهرومائية اليوم أضحت مصدرا هاما و رئيسيا لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي، إذ يصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط/ ساعة وذلك سنة 2002، وهذا ما تعرفه العديد من الدول مثل كندا، السويد، البرازيل والنرويج لذلك

[1] المرجع نفسه، ص 421.

تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وحسب الدراسات والتوقعات المستقبلية فإن هذا النوع من الطاقة في زيادة خلال السنوات القادمة[1].

أما فيما يخص الجزائر فأنها تتمتع بموارد مائية متنوعة وذلك بسبب التنوع الجغرافي الطبيعي لها، تعد كميات الأمطار المتساقطة على الأراضي الجزائرية كبيرة حيث قدرت بـ 65 مليار متر مكعب غير أنها غير مستغلة جميعها مما يفقدها فائدتها وذلك بالتركيز على مساحات قليلة من السدود، إضافة إلى انخفاض موارد المياه السطحية من الشمال نحو الجنوب والتسرب السريع للمياه باتجاه البحر، حيث تم تقدير كمية الموارد المائية المستفادة والمتجددة بحوالي 25 مليار متر مكعب، فقد تم تحديد أكثر من 50 سدا في طور الانجاز من مجموع 103 موقعا محددا للسدود[2]، الجدول التالي يوضح الموارد المائية التي تتوفر عليها الجزائر.

الجدول رقم: 05 يوضح الموارد المائية التي تتوفر عليها الجزائر.

مورد الماء	المنطقة	الحجم بالمليار متر مكعب
المياه الجوفية المتجددة	الشمال	2,5
المياه السطحية المتجددة	الشمال ، الجنوب	11
المياه الجوفية غير المتجددة	الجنوب	6,1

Source: Hamiche Ait Mimoune, Stambouli amine and Flazi samir, 2016. 'A review on the water and energy sectors in Algeria: Current forecasts, scenario and sustainability issues'. **Renewable and Sustainable Energy Reviews**, (261-276).

[1]محمد طالبي، محمد ساحل، " أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة: عرض تجربة الجزائر"، **مجلة الباحث**، ع 06، 2008، ص 205.

[2]سارة بخوش، مرجع سابق، ص 25.

أما بخصوص الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المائية فهي لا تتعدى نسبة 3% في حين يبقى توليد النسبة المتبقية من الغاز الطبيعي، إلا أن استغلال الطاقة المائية في الجزائر ضعيفا جدا مقارنة بدولة كالجزائر تتميز بشساعة المساحة وتنوعها الجغرافي ويفسر هذا الضعف في الاستغلال إلى عدم كفاية المحطات التي تنتج الكهرباء من طاقة الماء وعدم الاستغلال الأمثل للمحطات الموجودة[1].

الجدول رقم06 يبين أهم مراكز الطاقة الكهرومائية في الجزائر

مركز الطاقة الكهرومائية	قدرة التولد (ميقاواط)
غريب	7.000
أغيل مدى	24
منصورية	100
بوحنيفية(معسكر)	5.700
درقينة	71.5
أرقان	16
أقزرنشبال	2.712
سوق الجمعة	8.085
تيزي مدن	4.458
بني باهد	3.500
قوريت	6.425

[1]يوسف زيان، "السياسة العامة الطاقوية للجزائر في حوض المتوسط: نحو أمن طاقوي في ظل إحلال الطاقات المتجددة"، **أطروحة دكتوراه** ، العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة01، 2024، ص 99.

وادي الفضة	15.600
تيسالة	4.228
المجموع	286

المصدر: يوسف زيان، مرجع سابق، ص 100.

عرف مستوى إنتاج الطاقة الكهرومائية تراجعا ملحوظا سنة 2018 مقارنة بسنة 2011 و 2012 التي وصلت فيهما على التوالي إلى 378 و 389 لتصل سنة 2018 إلى 117، وهذا راجع إلى الاعتماد على الطاقات التقليدية بشكل كبير، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي شهدتها الجزائر بسبب الجفاف الأمر الذي حد من إنتاج كميات كبيرة من الطاقة الكهرومائية

الشكل رقم: 11 يمثل تطور الطاقة الكهرومائية بالجزائر خلال 2008-2018

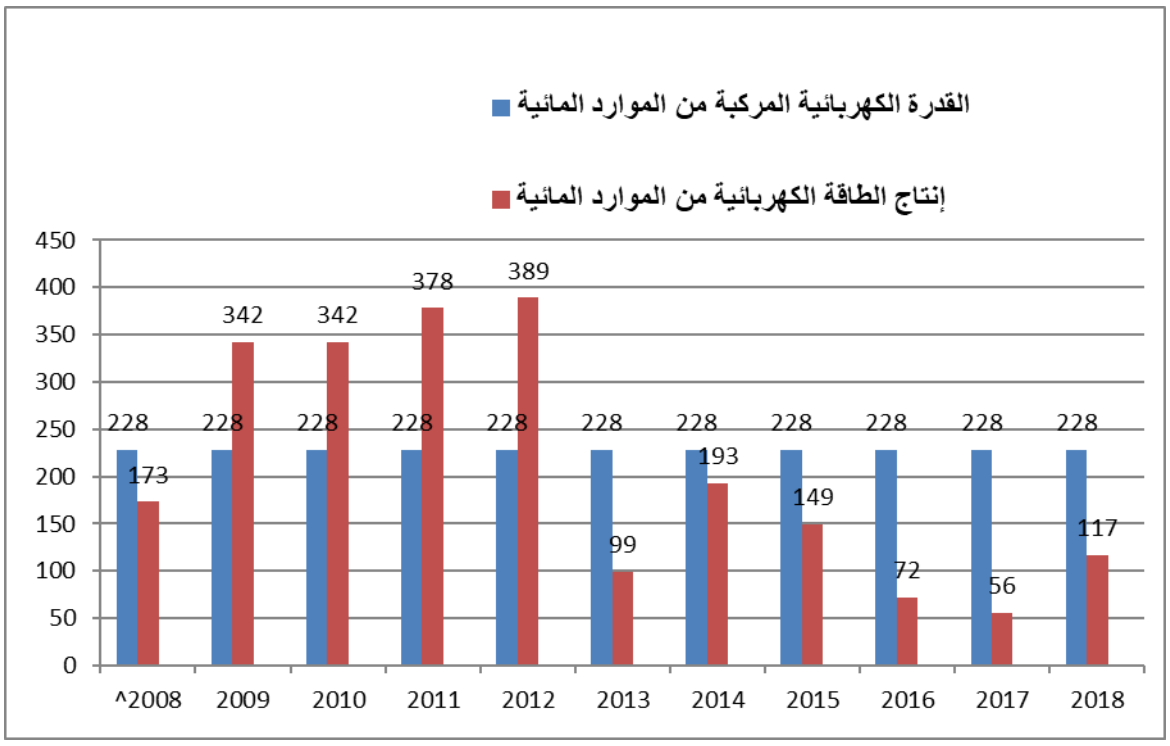

Source:IRENA, renrwable energystatistics 2020.

خامسا: الطاقة الكتلة الحيوية

إن مصطلح الكتلة الحية يشمل جميع المواد من الأصل النباتي كالأشجار والمخلفات الزراعية والنباتات بأنواعها، ويشمل أيضا ذات الأصل الحيواني كالروث.

تتشكل الكتلة الحيوانية من 85% من الحطب و 13% من المخلفات الحيوانية و 02% من مخلفات الزراعة، إذ يوجه الجزء الأكبر منها إلى الاستخدامات المنزلية مثل التدفئة والتسخين والطهي، كانت هذه الطاقة الأكثر استعمالا في العالم خلال نهاية عشرينيات القرن الماضي، أما في الوقت الحالي فهي تمثل نسبة 14 % من الاحتياجات العالمية للطاقة بعد البترول والفحم والغاز الطبيعي[1].

يعتبر الإيثانول من أهم وأفضل أنواع الوقود المستخرجة من الكتلة الحية، حيث يستخرج من محاصيل السكر والذرى، وتستمر الأبحاث في هذا المجال من أجل الوصول إلى وسائل اقتصادية تستخدم الكتلة الحيوية في توليد الطاقة الكهربائية، ومن ضمن ذلك يتم حجز غاز الميثان المنبعث من المواد النباتية الذابلة، ومن مخلفات الحيوانات، لاستخدامه كوقود في المحركات البخارية[2].

تحتل الصحراء في الجزائر أكبر مساحة بنسبة 90 % من المساحة الإجمالية للبلاد في حين تغطي منطقة الغابات الاستوائية مساحة 2500000 هكتار أي 10% فقط من مساحة الجزائر، حيث أن الاستغلال لأغراض طاقوية مازال ضعيفا جدا.

[1] عبدو علي الطاهر، تالوم حمنة، مرجع سابق، ص 517.

[2] المرجع نفسه، ص 517.

إن الجزائر تفتقر للأراضي الزراعية وقلة الموارد المائية مما يجعلها غير قادرة على التنازل عن البعض من المساحات الزراعية لأغراض الطاقة، لكن ذلك لا يمنع من البحث عن الوقود الحيوي من خلال تحويل النفايات الزراعية والصناعية ومخلفات صناعة الورق[1].

تقوم الجزائر بمحاولة تطوير هذا النوع من الطاقة في مزارع تربية المواشي وتحويل مخلفات صناعة زيت الزيتون و مخلفات التمور بهدف القيام مستقبلا بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بهذه البقايا[2].

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر

قامت الجزائر بتطوير اطرها القانونية والتنظيمية بهدف التشجيع على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وانطلاقا من هذا السياق سيتم التطرق الى الاطار القانوني و المؤسساتي المنظم للطاقات المتجددة في الجزائر.

الفرع الأول: الإطار القانوني

عملت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على وضع إطار قانوني لتأطير الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والتحفيز على الاستغلال الواسع البلاد، وفيما يلي نورد مجموعة القوانين والنصوص التشريعية المخصصة لذلك[3]:

[1] بوجمعة بلال، حمزة خيرجة، "معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها (مقاربة تحليلية - استشرافية)"، **مجلة دراسات**، المجلد5، العدد 02، جوان 2014، ص 123.

[2] المرجع نفسه، ص 124.

[3] Ministère de l'Energie, Recueil des Textes Législatifs et Réglementaires Régissant la Branche des Energies Renouvelables en Algérie, Direction Générale de L'électricité, du Gaz et des Energies Nouvelles et Renouvelables, Sous-direction des Energies Nouvelles Et Renouvelables, juillet 2017

أولا- القوانين:

01- القانون رقم :**02-01** المؤرخ في 05 فيفري من سنة 2002 الموافق لـ 22 ذي القعدة من عام 1422، المتعلق بتوزيع الغاز والكهرباء بواسطة القنوات.

يهدف القانون إلى تطوير الطاقات المتجددة من خلال وضع برنامج لترقية استخدامها، كما انه يضع تحت تصرف الهيئات والأطراف المعنية القواعد المطبقة على نشاطات إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات البديلة، توزيعها، تسويقها ونقلها.

02- القانون رقم: **09-04** المؤرخ في 14 أوت من سنة 2004 الموافق لـ 27 جمادي الثانية من عام 1422، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

يهدف هذا القانون إلى تحديد نماذج ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، المحافظة على الطاقات التقليدية، حماية البيئة والمساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

03- القانون رقم: **09-09** المؤرخ في 30 ديسمبر من سنة 2009 الموافق لـ 13 محرم من عام 1431، المتضمن قانون المالية لسنة 2010. [1]

قانون المالية لسنة 2010 قام بتشجيع تطوير الطاقات المتجددة، حيث نصت المادة 63 منه على فتح حساب تخصيص خاص لدى الخزينة تحت رقم: 131-302 بعنوان" الصندوق الوطني للطاقات المتجددة"، يتم تمويل هذا الصندوق بنسبة 0.5 % من إتاوة البترول.

[1] قانون رقم 09 - 09 مؤرّخ في 13 محرّم عام 1431 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2009 يتضمّن قانون المالية لسنة 2010، **الجريدة الرسمية**، العدد، 78، بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

04- القانون رقم :**11-11** المؤرخ في 18 جويلية من سنة 2011 الموافق لـ 27 جمادي الثانية من عام 1422، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، حيث نصت المادة 40 منه على رفع نسبة إتاوة البترول إلى 01% في حساب التخصيص خاص رقم: 131- 302 المفتوح لدى الخزينة.[1]

05- القانون رقم: **14-10** المؤرخ في 30 ديسمبر من سنة 2014 الموافق لـ 08 ربيع الأول من عام 1436، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.[2]

حيث نصت مادته 108 على تجميع الحساب 101-302 بعنوان" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة" ضمن حساب 131-302 بعنوان " الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة"، مما يؤدي إلى غلق الحساب الأول بصفة نهائية ويضاف رصيده إلى الحساب الثاني بتسمية " الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

06- القانون رقم: 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر من سنة 2016 الموافق لـ 28 ربيع الأول من عام 1438، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، حيث أشارت كل من المادة **73 و 124** منه إلى حذف المخصصات الموجهة للتمويل المسبق للمشاريع والنشاطات المدرجة في إطار تطوير الطاقات المتجددة والمشتركة، المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2016.[3]

ثانيا- المراسيم التنفيذية:

01- المرسوم التنفيذي رقم: **06-430** بتاريخ 26 نوفمبر 2006 الموافق لـ 05 ذي القعدة 1427، المحدد للقواعد التقنية لتصميم شبكة نقل الكهرباء واستغلالها وصيانتها.

[1] قانون رقم 11 - 11 مؤرّخ في 18 يوليو سنة 2011 يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، **الجريدة الرسمية**، العدد، 40، بتاريخ 20 يوليو 2011 ص، 04 .

[2] قانون رقم 14 - 10 مؤرّخ في 08 ربيع الاول عام 1436 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2014 ، **الجريدة الرسمية**، العدد، 78، بتاريخ 31 ديسمبر 2014، ص 03.

[3] قانون رقم 16 - 14 مؤرّخ في 28 ربيع الاول عام 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016 ، **الجريدة الرسمية**، العدد، 77، بتاريخ 29 ديسمبر 2016، ص 03.

02- المرسوم التنفيذي رقم: **17-98** بتاريخ 26 فيفري 2017الموافق لـ 29 جمادي الأول 1438 ، المحدد للقواعد لإجراءات عروض إنتاج الطاقات المتجددة والمنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في منظومة التزويد بالطاقة الكهربائية.

03- المرسوم التنفيذي رقم: **17-204** بتاريخ 22 جوان 2017 الموافق لـ 05 ذي القعدة 1427، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 17-98 بتاريخ 26 فيفري 2017 الموافق لـ 29 جمادي الأول 1438 المحدد لإجراءات عروض إنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في منظومة التزويد بالطاقة الكهربائية.

04- المرسوم التنفيذي رقم: **13-218** بتاريخ 18 جوان من سنة 2013 الموافق لـ09 من شعبان عام 1434، المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء.

05- المرسوم التنفيذي رقم: **17-166** بتاريخ 22 ماي من سنة 2017 الموافق لـ 25 من شعبان عام 1438، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 13-218 بتاريخ 18 جوان من سنة 2013 الموافق لـ09 من شعبان عام 1434، المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء.

06-01- المرسوم التنفيذي رقم: **15-69** بتاريخ 11 فبراير من سنة 2015 الموافق لـ 21 ربيع الثاني عام 1436، المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادة.

06- المرسوم التنفيذي رقم: **17-167** بتاريخ 22 ماي من سنة 2017، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 15-69 بتاريخ 11 فبراير من سنة 2015 الموافق لـ 21 ربيع الثاني عام 1436، المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادة.

07- المرسوم التنفيذي رقم: **15-319** بتاريخ 13 ديسمبر من سنة 2015 الموافق لـ الفاتح من ربيع الأول عام 1437، المحدد لكيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم: 131-302 بعنوان" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

08- المرسوم التنفيذي رقم: **16-121** بتاريخ 06 أفريل من سنة 2016 الموافق لـ 28 جمادى الثانية عام 1437، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 15-319 بتاريخ 13 ديسمبر من سنة 2015 الموافق لـ الفاتح من ربيع الأول عام 1437، المحدد لكيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم: 131-302 بعنوان" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

09- المرسوم التنفيذي رقم: **17-168** بتاريخ 22 ماي من سنة 2017 الموافق لـ 25 من شعبان عام 1438، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 15-319 بتاريخ 13 ديسمبر من سنة 2015 الموافق لـ الفاتح من ربيع الأول عام 1437، المحدد لكيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم: 131-302 بعنوان" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

ثالثا- القرارات:

02-القرار المؤرخ في 21 فيفري 2008 الموافق لـ 14 صفر 1429، المحدد للقواعد التقنية للتوصيل بشبكة نقل الكهرباء.

03-قرار بتاريخ 02 فيفري 2014 الموافق لـ02 ربيع الثاني من عام 1435، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة والشروط التي يتم تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشئات التي تستعمل الفرع الشمسي الكهروضوئي.

04-القرار المؤرخ في: 22 نوفمبر 2016 الموافق لـ 22 صفر من عام 1438، المتمم للقرار المؤرخ في 02 فيفري 2014 الموافق لـ 02 ربيع الثاني من عام 1435، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة والشروط التي يتم تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل الفرع الشمسي الكهروضوئي.

05-قرار بتاريخ 02 فيفري 2014 الموافق لـ02 ربيع الثاني من عام 1435، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة والشروط التي يتم تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشئات التي تستعمل فرع الريح.

06-القرار المؤرخ في: 07 ديسمبر 2016 الموافق لـ 07 ربيع الأول من عام 1438، المتمم للقرار المؤرخ في 02 فيفري 2014 الموافق لـ 02 ربيع الثاني من عام 1435، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة والشروط التي يتم تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشات التي تستعمل الفرع الرياح.

07-قرار مؤرخ في 01 سبتمبر من سنة 2014 الموافق لـ 06 ذي القعدة عام 1435، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة وشروط تطبيقها بالنسبة للكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الإنتاج المشترك.

08- القرار المؤرخ في 07 ديسمبر من سنة 2016 الموافق لـ 07 من ربيع الأول عام 1438، المتمم للقرار المؤرخ في 01 سبتمبر من سنة 2014 الموافق لـ 06 ذي القعدة عام 1435 المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة وشروط تطبيقها بالنسبة للكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الإنتاج المشترك.

09-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ديسمبر 2016 الموافق لـ 22 ربيع الأول من عام 1438، الذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في حساب التخصيص الخاص رقم: 302/131 تحت عنوان" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

10- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 فبراير من سنة 2020 الموافق لـ أول من رجب عام 1441، الذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في حساب التخصيص الخاص رقم: 302/131 تحت عنوان" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

الفرع الثاني: الهيئات المشاركة في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر

أولا- الهيئات الخاصة بالبحث والتطوير العلمي:

ا- مركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER)[1] :

يعد مركز تنمية الطاقات المتجددة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي تكنولوجي أنشئت بتاريخ 22 مارس 1988 مهمتها وضع وتنفيذ البرامج البحثية في مجال الطاقات المتجددة، إضافة إلى التطوير التكنولوجي والعلمي وذلك من خلال استخدام طاقة الرياح، الطاقة الحرارية، الطاقة الحيوية والطاقة الشمسية الضوئية.

يوجد مقر المركز ببوزريعة بالجزائر العاصمة، حيث يتكون من خمسة أقسام:

- قسم طاقة الرياح
- قسم الطاقات الشمسية الكهروضوئية
- قسم الطاقة الحرارية والديناميكيات الحرارية الشمسية
- قسم طاقة الهيدروجين المتجدد
- قسم الطاقة الحيوية والبيئية

يتكون المركز من الوحدات البحثية التالية [2]:

- وحدة تطوير المعدات الشمسية (UDES):

تم إنشاؤها من طرف رئيس الجمهورية سنة 1988 مع وضع المقر الخاص بها بولاية تيبازة، حيث تقوم بمجموعة من المهام منها:

---

[1]هندي كريم، " الاقتصاد الطاقوي في الجزائر بين الطاقات الناضبة والطاقات المتجددة"، **أطروحة دكتوراه**، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023، ص 229.

[2]نصر الدين توات ، " دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة- دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد08، العدد 02، جامعة البليدة02، الجزائر 2015، ص 08.

- تقوم بدراسات هندسية و اقتصادية لإنشاء محطات للتجربة بهدف ضمانا لنقل التكنولوجيا الحديثة.

- تقوم بأعمال التحجيم والتصميم إضافة إلى تطوير مختلف العمليات التكنولوجية لصنع المعدات والنماذج الأولية.

- تقوم لاختبار ومراقبة الجودة بإنشاء تقنيات توصيف، الموافقة على المعدات المطورة.

- وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة (URAER):

تم إنشاء هذه الوحدة البحثية سنة 1999 بولاية غرداية بهدف أن تصبح نقطة عالمية للتجريب في مجال الطاقات المتجددة.

- وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي:

أنشئت هذه الوحدة بموجب قرار وزاري سنة 2004بغرض القيام بأنشطة التجريب والبحث من اجل تطوير وتعزيز الطاقات المتجددة في المناطق الجنوبية.

ب- مركز البحث والتطوير للغاز والكهرباء (CREDEG):

يعتبر المركز شركة ذات أسهم، تابعة لمجمع سونلغاز ، أنشئت في الفاتح جانفي 2005 تتمثل المهام الرئيسية لهذا المركز في القيام بالأبحاث التطبيقية والتطوير التكنولوجي.

لقد قدم هذا المركز العديد من المنتجات العلمية ذات المستوى العالي في مجال تطوير الطاقات المتجددة، حيث قام بنشر العديد من البحوث العلمية حول الإمكانات الطاقوية المتجددة التي تتوفر عليها الجزائر والدراسات التطبيقية لتجسيد المشاريع الخاصة بهذه المقدرات.

يعتبر المركز أول من قام بمدارة انجاز مشاريع الطاقة البديلة في الجزائر وذلك من خلال برنامج التزويد الكهربائي بالطاقة الشمسية الكهروضوئية خلال (1998 – 2001)، كما أن هذا المركز يشارك في مختلف التظاهرات العلمية الدولية منها والوطنية حول الطاقات المتجددة[1].

ج - مركز بحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقية (CRTSE):

بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 12-316 بتاريخ 21 أوت 2012 أنشئ مركز بحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية بالجزائر العاصمة، حيث أنه تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتمثل مهامه في القيام بكل الأنشطة البحثية والتطوير التكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة.

يعتبر المركز أحد أهم المراكز في الإنتاج الوطني للألواح الشمسية من السيليس إلى الألواح الكهروضوئية، وقد سجل المركز عديد من براءات الاختراع إضافة إلى المنشورات العلمية، كما انه في طور انجاز مجموعة من التطبيقات الميدانية للمشاركة في الأنشطة التجارية والصناعية داخل الوطن.

د- وحدة البحث في موارد الطاقات المتجددة (URMER) :

أنشأت وحدة البحث في موارد الطاقات المتجددة سنة 2000 بموجب القرار الوزاري رقم: 88 المؤرخ في 25 جويلية 2000 ليتم بعدها تحويلها إلى وحدة بحث تابعة لجامعة تلمسان بموجب القرار الوزاري رقم 21 بتاريخ الفاتح مارس 2004، يتكون فريق البحث التابع لهذه الوحدة من مجموعة من الباحثين يفوق عددهم 180 باحث ذو مستوى عالي، يعملون في مجال الطاقات المتجددة فيما يخص الجوانب الفيزيائية، التقنية والبيئية، من اكبر اهتمامات الوحدة تعزيز وتطوير

[1] هندي كريم، مرجع سابق، ص 231.

البحث في ميدان الطاقات المتجددة، تقوم الوحدة بشراكات مع مختلف المراكز البحثية والمخابر الوطنية والأجنبية لبلوغ أهدافها[1].

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية العمومية

أ- شركة الكهرباء والطاقات المتجددة (SKTM): تعتبر هذه الشركة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع سونلغاز، أنشئت بتاريخ 2013/04/07 بولاية غرداية، تتمثل مهامها فيما يلي[2]:

- تطوير أعمال الهندسة والصيانة وتسيير محطات الطاقة الكهربائية، وتطوير البنية التحتية لحظيرة الإنتاج الكهربائي لشبكات الطاقة الخاصة بالمناطق المنعزلة.

- استغلال المصادر الطاقوية التقليدية والمتجددة لإنتاج الكهرباء لصالح جميع مناطق الوطن.

- القيام بتسويق الطاقة التي تم إنتاجها للشركات التوزيعية التابعة لمجمع سونلغاز.

قامت هذه الشركة بمعظم الانجازات المحققة من مشاريع الطاقات المتجددة في الجنوب والهضاب العليا، التي تدخل في إطار برنامج تطوير الطاقات المتجددة أفاق 2030 .

ب- لجنة الضبط للكهرباء والغاز (CREG): بموجب القانون 02-01 بتاريخ 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وبتوزيع الغاز عبر الأنابيب، تم إنشاء لجنة ضبط الكهرباء والغاز التي تعتبر هيئة مستقلة يقوم بتسييرها لجنة مكونة من الرئيس وثلاث أعضاء يتم تعيينهم باقتراح من الوزير المكلف بالطاقة، حيث أنها تخضع لرقابة الدولة، تضم ثلاث أقسام وهي قسم الجودة والرقابة البيئية والتقنية، قسم حماية المستهلكين و قسم الاقتصاد وتضم كذلك هيئة تسمى المجلس الاستشاري له

[1] المرجع نفسه، ص 232.

[2] شريفي صارة،" الطاقات الحديثة والمتجددة ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر أفاق 2035"، **أطروحة دكتوراه**، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر،ص 196.

صلاحية تكون الآراء حول نشاطات اللجنة وحول الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة الطاقوية في قطاع الكهرباء وتوزيع الغاز الطبيعي[1].

ثالثا: الهيئات الحكومية المشاركة في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر

أ- وزارة الطاقة (Energy of Ministry):

تعتبر وزارة الطاقة هيئة حكومية تقوم بإدارة قطاع الطاقة في الجزائر بما في ذلك العمل المساهمة في تطوير الطاقات المتجددة كأولوية وطنية، حيث تقوم من خلال المديرية الفرعية للطاقات الجديدة والمتجددة بما يلي[2]:

- المساهمة في السياسة الوطنية لتطوير الإنتاج الكهربائي من مصادر الطاقات المتجددة المتصلة بشبكة الكهرباء الوطنية.

- المشاركة في إعداد القوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بالإنتاج الكهربائي من مصادر الطاقات البديلة المتصلة بشبكة الكهرباء الوطنية.

- تقوم بعملية التقييم والمتابعة لمدى تنفيذ المشاريع والبرامج المتعلقة بالإنتاج الكهربائي انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة المتصلة بشبكات الكهرباء الوطنية.

ب- وزارة البيئة والطاقات المتجددة:

تم استحداثها سنة 2017 ليتم فكها عام 2020، تهتم بتطوير الطاقات المتجددة وذلك من خلال المديرية المكلفة بذلك التابعة للوزارة، كما شاركت أيضا هذه الوزارة في وضع القوانين

[1] المرجع نفسه، ص 198.

[2] عبد الكريم الطيف، فاطمة كوربيد، " الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 09، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر 2018، ص 14.

والتشريعات الخاصة بالطاقات المتجددة إضافة إلى إنشاء نظام لمراقبة تطور تكنولوجيا الطاقات المتجددة والمساهمة في الدراسات الإستشرافية لذلك[1].

ج- وزارة الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي:

قامت الحكومة الجزائرية باستحداث وزارة خاصة بالطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي سنة 2020 من شأنها الدفع لتجسيد برامج الطاقة المتجددة المسطرة من طرف الحكومة، إذ يعد إنشاء هذه الوزارة قرارا مهما يساهم في تسريع تجسيد عملية الانتقال الطاقوي، لقد تم تكليفها بإعداد السياسات والبرامج والاستراتيجيات الهادفة لتطوير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة وتنفيذها ومتابعتها بموجب القوانين المعمول بها، إضافة إلى ذلك تقوم الوزارة بمهام أخرى من بينها تقييم الإمكانيات الوطنية من المصادر الطاقوية المتجددة والمساهمة في الدراسات الاستشرافية لهذا المجال كذلك اقتراح أي إجراء يؤدي إلى دمج الطاقات البديلة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى[2]

د- محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 19-280 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019، المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية و تنظيمها وسيرها، موضوعة تحت وصاية الوزير الأول، تمثل هذه المحافظة

[1] الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة :.www.meer.gov
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/01/04 على الساعة: 14:26.

[2] يمينة بلبالي، " النظام القانوني للطاقات المتجددة بين الضرورة الاقتصادية والحتمية البيئية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد 07، العدد03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 653.

هيئة لتصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية، إضافة إلى اعتبارها أداة لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية.

تعتبر محافظة الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية همزة وصل بين جميع الفاعلين في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر من هيئات حكومية و متعاملين اقتصاديين ومؤسسات علمية بحثية وممثلين عن المجتمع المدني، باعتبار أن تطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر لا يتم إلا من خلال التنسيق الجيد والمحكم بين مختلف الجهات والفواعل، الأمر الذي تسعى لتحقيقه هذه المحافظة باعتبارها نقطة الاتصال بينهم.

تتمثل مهام المحافظة في مجالين رئيسيين كالتالي[1]:

1- في مجال إعداد الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة:

تكلف المحافظة في هذا المجال بما يلي:

- المشاركة في إعداد الأطر التنظيمية والتشريعية لتطوير الطاقات المتجددة.
- القيام بالدراسات التي من شأنها تثمين الطاقات المتجددة و العمل على ترقيتها.
- تحديد الإستراتيجية الصناعية لانجاز البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة.
- جمع المعلومات التقنية والعلمية ذات الصلة بنشاطاتها واستغلالها ومعالجتها وتثمينها ونشرها.
- تحديد القدرات الطاقوية المتجددة التي تتوفر عليها الجزائر وتقييمها القابلة للاستغلال.

2- في مجال تنفيذ السياسة الوطنية للطاقات المتجددة:

- تعمل على ترقية التكوين والتخصص وتحسين المستوى في المجالات الخاصة بالطاقات المتجددة.
- تساهم في ترقية النشاطات التعاونية الدولية في مجال الطاقات المتجددة وتنفيذها.

[1] الموقع الرسمي لمحافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية :.http ://www.cerefe.dz
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/12/29 على الساعة: 23:17.

- ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة وذلك من خلال المشاريع النموذجية بهدف التوضيح والتحفيز.

- القيام بنشاطات تحسيسية لإظهار المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية لاستخدام الطاقة المتجددة لتشغيل أجهزة الكهرباء

إضافة إلى ما سبق قامت المحافظة بتعيين أفواج عمل لضمان تطوير استخدام الطاقات المتجددة، والتسريع من وتيرة التجسيد للبرنامج المسطر من قبل الحكومة، حيث تعمل هذه الأفواج على ما يلي [1]:

الفوج الأول: خاص بالاستهلاك الذاتي للطاقة الشمسية:

يعمل هذا الفوج على إرساء الميكانيزمات الأساسية التي تسمح لجميع المواطنين والمتعاملين من إنتاج الطاقة لاستهلاكها وحتى بيع ما هو فائض.

الفوج الثاني: خاص بتطوير البنية التحتية للجودة في الطاقات المتجددة:

يعمل هذا الفوج على حماية السوق الوطنية، المؤسسات والزبائن من المنتوجات غير الجيدة، والعمل على الرفع من مستوى التحكم لدى مكاتب الدراسات المختصة.

الفوج الثالث: يعمل على تطوير استغلال الطاقات المتجددة في المجال الفلاحي والرعوي والسعي لتنمية المناطق الجبلية والريفية والصحراوية.

و- الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة بموجب القانون رقم: 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن لقانون المالية لسنة 2010 في مادته 63 التي تنص على ما يلي : " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 131-302 وعنوانه الصندوق الوطني

[1] شريفي صارة، مرجع سابق، ص 204.

للطاقاتالمتجددة"[1]، كما خصص قانون المالية الصادر في شهر جويلية 2011 نسبة 01% لتمويل هذا الصندوق من عائدات المحروقات[2].

يقوم هذا الصندوق بمنح امتيازات جمركية ومالية لتشجيع ودعم المشاريع المتنافسة في مجال الطاقات المتجددة، وإعطاء قروض بدون فائدة من قبل المؤسسات المالية والبنوك، إضافة إلى العمل على تخفيف الرسوم على القيمة المضافة في حال استيراد المنتجات والمواد الأولية المستخدمة في صناعة الأجهزة بمجال الطاقات المتجددة[3].

هـ- المجلس الأعلى للطاقة:

بهدف تعزيز النسيج المؤسساتي لقطاع الطاقة في الجزائر تم إنشاء المجلس الأعلى للطاقة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 22-112 المؤرخ في 15 مارس 2022، يعتبر بمثابة هيئة لدى رئاسة الجمهورية تقوم بتحديد التوجهات الخاصة بالسياسة الطاقوية الوطنية والعمل على متابعتها، من خلال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستراتيجيات المتبعة، المحافظة على الاحتياطات من قطاع المحروقات وتطويرها، تقييم وتنفيذ ومتابعة المخططات ذات المدى البعيد، إضافة إلى ضبط السوق الوطنية للطاقة وتثمين الموارد الطاقوية[4].

المبحث الثاني: برامج ومشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

[1] المادة 63 من القانون رقم: 09-09، بتاريخ 30 /12/ 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، ج ر عدد 78 الصادر بتاريخ 2009/12/31.

[2] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 11-423 بتاريخ 2011/12/08، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 131-302، ج ر عدد 68 بتاريخ 2011/12/14.

[3] زروال معزوز،" الموارد الطاقوية في الجزائر بين الترشيد والتجديد"، **المجلة الجزائرية للقانون المقارن**، عدد 02، ص 08.

[4] زعباط فوزية،" دور السياسة التشريعية في تجسيد الرؤية المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 03،2023، ص 85.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم انجازات الحكومة الجزائرية من برامج ومشاريع في مجال الطاقات المتجددة سواء ما تم تجسيده على أرض الواقع أو ما هو قيد الدراسة في انتظار التجسيد الفعلي له.

المطلب الأول: المشاريع في إطار الشراكة الأجنبية

الفرع الأول: مشرو ع الطاقات المتجددة الجزائري - الألماني " ديزرتك DESERTEC "

أولا: فكرة المشروع

تعود فكرة المشروع إلى مبادرة قام بها مجموعة من العلماء والسياسيون المنتمون إلى نادي روما وذلك عام 2003 بالتعاون مع المركز الجوي الفضائي الألماني، حيث تضمنت هذه المبادرة أبعادا عديدة منها تأمين الكهرباء النظيفة للدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا، إضافة إلى تشغيل اكبر عدد ممكن من مصانع تحلية مياه البحر بسبب شح مصادر المياه العذبة في تلك الدول.

توقع المخططون لهذا المشروع الانتهاء من عملية تنفيذه بصفة كاملة مع حلول عام 2050، كما أنهم يقدرون تكلفته بحوالي 400 مليار أورو أي حوالي 560 مليار دولار، حيث يستخدم 350 مليار دولار منها لبناء معامل جد متطورة لتحويل الطاقة الشمسية الى طاقة كهربائية في حين يخصص الباقي لشبكات أعمدة التوتر العالي التي ستمتد من مراكز الإنتاج إلى الدول الأوروبية باستخدام تقنيات عالية تمنع فقدان أكثر من 15% الى 20 % من القوة الكهربائية التي يتم تحويلها إلى ألاف الكيلومترات.[1]

ثانيا: أهداف المشروع

[1]لزهر بعوط، وسام عمرون،" مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر بين التنظير والتطبيق"، **مجلة الرسالة للدراساتوالبحوث الإنسانية**، المجلد:06، العدد:04، ديسمبر 2021، ص 658.

يكمن الهدف من مشروع ديزرتيك في توسيع استخدام الطاقة المتجددة في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط وتهيئة الظروف الممكنة لتصدير الطاقة الكهربائية نحو أوروبا، حيث توقع خبراء " نادي روما " أن ينتج المشروع نحو 60 تيراواط في السنة خلال الفترة الممتدة بين 2020 و 2025، على أن ترتفع كمية الإنتاج إلى 700 تيراواط بحلول عام 2050 بسعر 0.05 أورو للكيلو واط الواحد.

من خلال مجموعة من الخطط المستقبلية فان المساحة التي يستخدمها المشروع تصل إلى 27 كيلو متر مربع، تزرع فيها ملايين المرايا العاكسة للأشعة الشمسية، حيث

أنها مساحة كافية لتأمين حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية.[1]

وفيما يلي نورد أراء البعض من القائمين على المشروع[2]:

- **غيرهارد كنيس**: رئيس مجلس إدارة مؤسسة دييزرتيك، يرى أن مبادرة المشروع هي علامة فارقة في هذه المؤسسة للحصول على الطاقة العالمية، المياه، الأمن البيئي.

- **شون ماكس**: رئيس الجمعية الألمانية لنادي روما حيث يقول:" إن إنشاء مبادرة دييزرتييك الصناعية هو بمثابة قفزة كبيرة في الصناعة لحماية معيشة البشر بصفة دائمة".

- **سنتاقو سياقو**: رئيس مجلس إدارة شركة أبنجوا سولار، يقول أنه تم بناء أول محطة خاصة متكاملة لإنتاج الكهرباء من الشمس والبخار والغاز في الجزائر، أما في المغرب فقد تم إنشاء أول محطة حكومية للاستفادة من طاقة الشمس والبخار والغاز في المنطقة كلها.

1المرجع نفسه، ص 659.

[2]هندي كريم ، مرجع سابق، 259.

في حين يقول **مالك ربراب** بصفته رئيس مجلس إدارة سيفيتال:" لقد حان الوقت لكي يساهم الجميع في موضوع حماية البيئة حتى تجد الأجيال الجديدة أنسب الظروف المعيشية مثلنا، لذلك فإننا نعتقد أن تلك المبادرة من الاتحاد الأوروبي ستمنح للموضوع نبضا جديدا".

ثالثا: أثار مشروع ديزرتيك

يعزز هذا المشروع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة التطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يتيح فرص عمل محليا في كل من مراكز الإنتاج الشمسية،فعلى سبيل المثال إنشاء محطة كهربائية بقدرة 250 ميغاواط بالمراكز الشمسية يتطلب حوالي 1000 مهندس وعامل لفترة تمتد من العامين إلى الثلاث سنوات، حيث يتوقع المخططون للمشروع أنه قد تصل فرص العمل الجديدة إلى 235280 فرصة عمل منها 80 ألف في قسم التجهيزات منها 40 ألف في البلد المعني و 40 ألف في أوروبا أما أعمال الإنشاء فخصص لها 120 ألف في حين تبقى 35280 فرصة في التشغيل والصيانة[1].

بناءا على هذا تتمكن دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط من تحقيق عوائد مستدامة من تصدير الكهرباء النظيفة، إضافة إلى حل المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وهجرة الأدمغة، ومن جهة أخرى ستحقق الدول الأوروبية أهدافها المتمثلة في التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بتكلفة قليلة، كذلك سيؤدي المشروع إلى المساهمة في التكامل الإقليمي للطاقة في الإنتاج والتخزين والنقل.

[1]ياسين بوعبدلي،" الطاقات المتجددة بين الواقع وتحديات الاستغلال"، **مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد05، العدد 01، 2018، ص 355.

إن مشروع ديزرتيك لي محصورا في إنتاج الطاقة فقط، بل يساهم في توفير مناصب العمل وتكوين الكفاءات والخبرات وتدريب اليد العاملة المحلية، لذلك يعتبر هذا المشروع قفزة لنقل المعرف وتحفيز النمو الاقتصادي إذا جد على أرض الواقع.

أما من ناحية البيئة فإن مشروع ديزرتيك سيساهم في التقليل من غازات المحروقات وهو الأمر الذي تم الاتفاق عليه في مجل رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي، حيث نص على تقليل الغازات الناتجة عن استعمال المحروقات بنسبة تصل إلى 80 % حتى عام 2050 [1].

الفرع الثاني: مشروع الطاقات المتجددة الجزائري – الياباني " صحراء سولار بريدير SSB "

أولا: نبذة عن المشروع

يرجع تاريخ اعتماد المشروع إلى أوت من سنة 2010 حين تم التوقيع على اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران والوكالتين اليابانيتين" جي. أي.سي.أJICA "*و " جي.أس.تي.أJSTA "** المهتمتين بالتعاون الدولي للعلوم والتكنولوجيا، يتعلق المشروع بإنتاج الطاقة الكهربائية من الإشعاع الشمسي ويتم نقلها إلى الدول الأوروبية عن طريق كوابل مانعة لضياع الطاقة.

يعتبر المشروع من أبرز الاتفاقيات التعاونية بين جامعة الجزائر والجامعات اليابانية، إذ يضم من الجانب الجزائري ثلاث مؤسسات هي جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف

---

[1] ياسين بوعبدلي،" البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر03، 2018، ص 219.

*هي وكالة يابانية للتعاون الدولي، تأست سنة 2002، اهتماماتها تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع التي من شأنها التقليل من آثار تغير المناخ، من مجالاتها الأساسية الطاقات المتجددة واستخداماتها.

**هي وكالة يابانية للعلوم والتكنولوجيا، هدفها بناء البنى التحتية الداعمة لإنشاء المعرفة ونشرها.

بوهران، جامعة طاهر مولاي بولاية سعيدة ووحدة البحث في الطاقة المتجددة بولاية أدرار، أما عن الجانب الياباني فيتكون من ثمان جامعات ومعاهد بحثية[1].

ثانيا: أهداف مشروع صحراء سولار بريدير

إن اختيار الجزائر ضمن هذا المشروع راجع لشساعة مساحاتها الصحراوية وكذا نسبة مادة السيليسيوم الموجودة في رمالها وتوفرها على خزان شمي هائل مما يؤهلها لأن تصبح مصدرا هاما للطاقة الشمسية، حيث أكدت العديد من الدراسات أن نسبة 10% فقط من طاقتها الشمسية يمكنها سد حاجيات الدول الأوروبية، وهذا دليل على كبر حجم هذه الطاقة، الأمر الذي جلب اهتمام اليابان من خلال مشروع توليد الطاقة الفولتو ضوئية، اذ يتم استخراج مادة السيليسيوم الموجودة في الرمال واستعمالها في توليد الكهرباء لاستعماله في المنازل والمؤسسات والإدارات[2].

يهدف المشروع إلى إعداد دراسة جدوى حول نقل الكهرباء من الجنوب إلى المدن الشمالية للبلاد لاستغلالها في محطات تحلية مياه البحر، ليشكل نظرة مستقبلية مسطرة لتوسيع هذا المشروع على الصعيد العالمي أفاق 2050[3].

ثالثا: أثار مشروع صحراء سولار بريدير

من خلال تنشيطه لمحاضرة في إطار أشغال الدورة الثانية للمنتدى الأسيوي العربي حول الطاقة المتجددة، صرح " **يوجيروكيتامورا**" المدير العام لمعهد البحث حول الاقتصاد العربي بطوكيو أن هذا المشروع يحمل العديد من الآثار الايجابية على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، حيث أن المشروع سيدعم استغلال مادة السيليسيوم الموجودة في

[1]ياسين بوعبدلي،" الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع وتحديات الاستغلال"، مرجع سابق، ص 357.

[2]Fares Trek," solar energy in Algeria between exploitation policies and export potential", **journal of the new economy**, volume 12, N02, 2020, p 285.

[3]ياسين بوعبدلي، "الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع وتحديات الاستغلال"، مرجع سابق، ص 357.

الرمال، التي تمكن من تطوير صناعة الألواح الشمسية في الجزائر، ما يجعلها في مصاف الممون الأهم والرئيسي بسبب توفر المواد الأولية برمال الصحراء التي تتوفر على نسبة 71% من مادة السيليسيوم مما يجعلها الأهم عالميا[1].

سوف يؤدي هذا المشروع إلى تطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية بالجزائر بطريقة تتوافق مع بروتوكول" **كيوتو**" التي تلزم الدول الأطراف بتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري ومكافحة التغيرات المناخية[2].

الفرع الثالث: مشاريع أخرى في إطار الشراكة الأجنبية

أولا: مشروع CSP.MED الأورو – مغاربي

إن مشروع CSP.MED هو مشروع ممول من طرف الإتحاد الأوروبي يهدف إلى إجراء دراسات جدوى لمحطات الطاقة الشمسية المركزة وتحلية المياه المشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يقوم على دراسة قدرات العرض والطلب الخاص بالكهرباء والماء والتوسع في ذلك حتى عام 2050 ليشمل دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، مصر، تونس، ليبيا)، وبلدان جنوب أوروبا (اسبانيا، البرتغال، اليونان، ايطاليا، مالطا، قبرص) وغرب أسيا (إيران، العراق، الأردن، تركيا، لبنان، سوريا) (وشبه الجزيرة العربية (اليمن ، السعودية، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت).

لقد خلصت الدراسة لهذا المشروع بمجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

[1] المرجع نفسه، ص 359.

[2] المرجع نفسه، ص 359.

- الطاقات المتجددة هي أنسب الاستخدامات الطاقوية للوصول إلى استقرار في المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

- تتوفر منطقة البحر الأبيض المتوسط على مصادر كبيرة ومتنوعة من الطاقات المتجددة مما يؤهلها لأن تصبح مصدر هام إلى دول وسط أوروبا، إضافة إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

- لإيصال الطاقات المتجددة إلى دول الأوروبية بأسرع وقت يستلزم وضع إطار قانوني وتنظيمي مشترك يتناسب مع هذه المشاريع[1].

ثانيا: مشروع توسعة شبكة الربط الكهربائي المغاربي مع الدول الأوروبية

تتم دراسات الجدوى للعديد من الخطوط التي تعمل على التيار المستمر والمتردد تربط كل من الجزائر وتونس ليبيا والمغرب بإسبانيا وايطاليا، الهدف من إنشاء هذه الخطوط هو تصدير الطاقة إلى الدول الأوروبية على النحو التالي[2]:

- **الجزائر – إسبانيا**: تم إعداد هذه الدراسة بهدف تحديد جدوى ربط شبكات الطاقة الكهربائية في الجزائر باسبانيا عن طريق خطين بحريين، بقدرة 1000 ميغاواط لكل طرف، من خلال الدراسة اتضح أن تكلفة المشروع مرتفعة وهذا لطول المسافة المرسومة للخطين، إضافة إلى أن إمكانية التمويل غير واضحة وطريق الاستغلال مما يدفع إلى ضرورة تفاوض الجزائر مع المغرب للحصول على حق العبور للطاقة المنتجة في الجزائر باتجاه اسبانيا.

- **الجزائر – إيطاليا**: عبارة عن دراسة لمشروع بمد خطين من شاطئ الجزائر إلى جزيرة سردينيا، سعة الخط الواحد 500 ميغاواط، يتطلب تنفيذ هذا المشروع تقوية الشبكات القائمة في الجزيرة

[1] لزهر بعوط، وسام عمرون، مرجع سابق، ص 659.

[2] ذبيحي عقيلة،" الطاقة في ظل التنمية المستدامة- دراسة الطاقة المستدامة في الجزائر"، **رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية**، جامعة قسنطينة، 2009، ص 237.

الايطالية . إن الخطوط المقترحة لربط ليبيا وتونس والجزائر مع اسبانيا وايطاليا يبلغ طولها ما بين 200 و 550 كلم بتكلفة ما بين 400 مليون و مليار أورو.

ثالثا: مشروع إنجاز برج طاقة عالمي فريد من نوعه

في إطار التعاون بين المديرية العامة للبحث العلمي وتطور التكنولوجيا والمعهد الألماني للطاقة الشمسية " جوليخ" تمت دراسة لإنجاز برج لتوليد الطاقة الشمسية بجامعة " سعد دحلب " بالبليدة التي تتوفر على مساحة ما بين 15 و 20 هكتار تتناسب مع هذا المشروع الضخم، بالإضافة إلى وجود عدد كبير وهام من الباحثين في هذا المجال على مستوى جامعة البليدة و المديرية العامة للبحث العلمي، تكلفة هذا المشروع تقدر بـ 100 مليون دينار جزائري بتمويل ألماني بنسبة 80 %، فيما تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 30 مليون أورو، يعتبر هذا البرج فريدا على مستوى قارة إفريقيا والثاني عالميا.

تشغيل هذا المشروع يكون وفق التقنية المعتمدة في تسيير برج " جوليخ" غير أن حجمه يفوق حجم منشأة معهد الطاقة الشمسي ل " جوليخ " الألماني ، يوجه لأغراض بحثية في حين انجاز مثل هذه الهياكل يعود بالفائدة من خلال توفير مناصب العمل وتكوين الكفاءات ونقل التكنولوجيا[1].

رابعا: برج الجزائر العاصمة (أكبر برج عالمي)

يمثل هذا البرج الذي ستحتضنه الجزائر العاصمة أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية يقام بالمدينة الجديدة " سيدي عبد الله " بهدف إنتاج كهرباء الطاقة الشمسية، إضافة إلى اعتماده كتجربة علمية للاستفادة منها على المستوى الإفريقي والعربي، يساعد هذا الهيكل الضخم في الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية التي تتمتع بها الجزائر.

[1] لزهر بعوط، وسام عمرون، مرجع سابق، ص 661.

من خلال هذا المشروع تسعى الجزائر إلى تجارب جديدة في مجال الطاقات البديلة وذلك من خلال المزج بين الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي، حيث أن عملية التهجين بين الطاقة الشمسية والغازية بإمكانها إنتاج أكثر من 20 ميغاواط من الكهرباء، وهي كمية كبيرة حسب المختصين في المجال قد تؤهل الجزائر لان تكون اكبر بلد منتج لهذا النوع من الطاقة.

خامسا: مجمعات الطاقة بالجنوب من طرف مؤسسة " سيفيتال "

تستثمر سيفيتال حوالي 08 مليارات دولار لإقامة مجمعات طاقوية وتوسيع هذه الاستثمارات لتشمل الطاقات المتجددة، إذ من المنتظر التعاون مع بعض المستثمرين الأجانب لإقامة مجمعات الطاقة بالجنوب بهدف تصدير الكهرباء إلى القارة الأوروبية التي تعاني من نقص وعجز في مجال الطاقة، تعمل مؤسسة سيفيتال على التحضير والإعداد لمشاريع طاقوية ضخمة كمحطة إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بسعة 2000 ميغاواط[1].

سادسا: مشروع ثالث أكبر برج للطاقة الشمسية عالميا

برمجت المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشروع اكبر برج للطاقة الشمسية بولاية تيبازة، حيث يتم انجاز هذا البرج التجريبي بالقرب من المركز الجامعي على مساحة قدرها 20 هكتار، تقدر طاقته بـ 15 ميغاواط بدلا من 03 ميغاواط كما كان مقررا في البداية، يهدف هذا المشروع إلى تقديم تكوين لباحثين من الجزائر ومن خارجها، حيث تقدر طاقة الاستيعاب بـ 100 باحث، يتم تمويل المشروع من طرف الجزائر بـ 50 %و ووزارة البيئة الألمانية بـ 50% المتبقية[2].

[1] ياسين بوعبدلي، "الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع وتحديات الاستغلال"، مرجع سابق، ص 360.

[2] تريكي عبد الرؤوف، " مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" حالة الجزائر" ،**رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية**،2014، ص 186.

سابعا: مشروع المحطة الهجينة بحاسي الرمل (شراكة جزائرية – اسبانية)[1]

هو مشروع محطة لتوليد الكهرباء المتكاملة حيث تعمل بالطاقة الشمسية (**ISCC**) بالجزائر، يجمع بين 25 ميغاواط من خلال الطاقة الشمسية المركزة، تبلغ قدرة إنتاج هذه المحطة 150 ميغاواط، تم إنشاء هذا المصنع بتكلفة مقدرة بـ 350 مليون أورو.

تقع هذه المحطة على بعد 494.5 كلم من العاصمة الجزائر، الجزء الجنوبي لولاية لغواط، حيث يعتبر أول مصنع للطاقة الهجينة في الجزائر، تم افتتاحه بتاريخ 15 جويلية 2011 .

إن مشروع المحطة الهجينة بحاسي رمل هو بمثابةأول تجربة تعرف نجاحا في مجال الاستثمار في الطاقة النظيفة في الجزائر، حيث تعمل على تشجيع الشراكة الأجنبية وتطوير التعاون بين لبلدين في نقل التكنولوجيا والتمويل إضافة إلى الخبرة.

المطلب الثاني: برامج الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة أفاق 2030

تحاول الجزائر انجاز مشاريع في الطاقات المتجددة لزيادة حجم استغلالها من فترة لأخرى والوصول إلى إنتاج كمية كبيرة تغطي الاحتياجات الداخلية والتفكير للوصول إلى التصدير وفق مجموعة من البرامج أهمها برنامج الطاقات المتجددة آفاق 2030.

أولا: التعريف بالبرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة 2011- 2030:

أطلقت الجزائر برنامجها الطموح بهدف تطوير الطاقة المتجددة، مستندة على إستراتيجية تثمين الموارد غير الناضبة كالموارد الشمسية، حيث أن البرنامج يتمحور حول تأسيس قدرة من

[1]سميرة مومن،" تمويل مشروعات الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة ا لعربي تبسي، تبسة، 2021-2022، ص 208.

مصادر متجددة تقدر بـ 22000 ميغاواط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية سنة 2030 منها 12000لتغطية الطلب المحلي و 10000 ميغاواط موجهة للتصدير.[1]

أقرت الجزائر " البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية من 2011 إلى 2030 وذلك سنة 2011، بهدف توسيع استخدام الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء والتقليل من الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعي الذي هيمن على توليد الطاقة الكهربائية، ثم عدل هذا البرنامج سنة 2015، غير أنه حافظ على أهدافه العريضة المتمثلة في:

- المحافظة على موارد الطاقة الاحفورية وضمان حق الأجيال القادمة.

- تنويع المصادر الطاقوية والتقليل من الاعتماد على الطاقة الاحفورية (الغاز، النفط)

- حماية البيئة والمساهمة في المساعي الدولية الهادفة للتقليل من انطباعات ثاني أكسيد الكربون.

ينقسم هذا البرنامج الى ثلاث مراحل على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى 2011-2014**: تعتبر كمرحلة تجريبية ميغاواط

المرحلة الثانية 2015 -2020 : يرتقب فيها تركيب حوالي 4525 متكونة من مزيج الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة الحرارة الجوفية.

المرحلة الثالثة 2021-2030: في هذه المرحلة يرتقب تأسيس قدرات بحوالي 17475 ميغاواط من مزيج الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح.

[1]لطفي شعباني وآخرون، " التجربة الجزائرية في مجال ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة دراسة تحليلية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030"، **مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة**، المجلد 02، العدد 02، جويلية 2019، ص 102.

الجدول رقم: 07 يبين قدرات البرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة من 2015 الى 2030

الوحدة ميغاواط

الفترة الزمنية الفرع الطاقوي	مرحلة 2015- 2020	مرحلة 2021 -2030	المجموع
الطاقة الشمسية الحرارية	-	2000	2000
الطاقة الريحية	1010	4000	5010
طاقة التوليد المشترك	150	250	400
الطاقة الشمسية الكهروضوئية	3000	10575	13575
طاقة الكتلة الحيوية	360	340	1000
طاقة الحرارة الجوفية	05	110	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: ليندة بوزرورة، سهيلة قطاف، " برنامج تطور الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية في الجزائر بين 2015-2030"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 10، العدد 02، الجلفة، 2019، ص 153.

يعتمد كذلك البرنامج الوطني لتطور الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة بصورة أساسية على تطوير وتعزيز مصادر الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية، الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: 08 يبين البرنامج المسطر لتطور الطاقتين الشمسية والهوائية ما بين 2011-2030

<table>
<tr><td>نوع الطاقة</td><td colspan="2">الفترة</td><td colspan="2">الفترة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الطاقة الشمسية الضوئية</td><td colspan="2">2020-2011</td><td colspan="2">2030-2021</td></tr>
<tr><td colspan="2">800 ميغاواط</td><td colspan="2">200 ميغاواط</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الطاقة الشمسية الحرارية</td><td>2012-2011</td><td>2020-2016</td><td>2023-2021</td><td>2030-2024</td></tr>
<tr><td>انجاز مشروع مقدر بـ 150 ميغاواط</td><td>انجاز مراكز بقدرة إنتاج 1200 ميغاواط</td><td>إنتاج 500 ميغاواط في السنة</td><td>إنتاج 600 ميغاواط في السنة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">طاقة الهواء</td><td>2012-2011</td><td>2015-2014</td><td colspan="2">2030-2016</td></tr>
<tr><td>إنجاز أول مزرعة للرياح بأدرار بقدرة: 10 ميغاواط</td><td>انجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط</td><td colspan="2">القيام بمجموعة من الدراسات لايجاد مواقع مناسبة وملائمة لتركيب توربنات الهواء بقدرة: 1700 ميغاواط</td></tr>
</table>

المصدر: صارة جريو، عبد الهادي المداح،" واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"، **مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**، العدد06، سوق اهراس، 2021،ص 110.

ثانيا: المشاريع المتفرعة عن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 [1]

أ- الاستثمار في الطاقة الشمسية الكهروضوئية:

تعمل الحكومة على التسريع في وتيرة تطوير واستغلال الطاقة الشمسية، حيث خططت لعدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة 800 ميغاواط خلال الفترة الممتدة من 2011- 2020، إضافة إلى انجاز مشاريع أخرى بقدرة 200 ميغاواط خلال الفترة من 2021 إلى غاية 2030.

ب- الاستثمار في الطاقة الريحية:

تسعى الجزائر إلى إنتاج 40% من احتياجات الكهرباء بحلول سنة 2030 من مصادر الطاقة البديلة وكذلك لوضع مكانة لها على أنها المورد الأساسي والرئيسي للكهرباء الخضراء للتصدير نحو أوروبا وذلك من خلال طموحها لتصدير 10000 ميغاواط. أما فيما يخص الطاقة المنتجة من الرياح فقد تم طرح مجموعة من المشاريع:

- دراسة لمزرعة الرياح بأدرار حيث يقدر مجمل الطاقة بـ 50 ميغاواط
- تصميم وتنفيذ المحور الأفقي لتوربنات الرياح
- استخدام آلات جديدة لإنتاج وتحسين جودة الطاقة المتجددة
- وضع نموذج ورصد ومراقبة الأنظمة المستخدمة لإنتاج طاقة الرياح

ج- انجاز 67 مشروع بهدف تحقيق انتقال الجزائر للطاقات المتجددة:

بهدف ترقية إنتاج الطاقة النظيفة ، كشفت لجنة ضبط الكهرباء والغاز أن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 يهدف إلى انجاز 67 مشروع خلال الفترة 2011-2020 بطاقة مقدرة بـ 2.375 ميغاواط، الأمر الذي يعتبر تحديا فعليا لانتقال الجزائر نحو حقبة الطاقات المتجددة .

[1] عمر جنينة، ياسمينة عمارة،" تحديات التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة خلال فترة 2015-2030"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، العدد05، باتنة، 2016، ص 205.

تم تقسيم مشاريع الانجاز بين 20 ولاية من الشمال والجنوب والهضاب العليا، سيتم انجاز أهم هذه المشاريع بولاية الجلفة بطاقة مقدرة بـ 48 ميغاواط ، في حين تتوفر آخر محطة على 05 ميغاواط بأولوف بولاية ادرار، كذلك سيتم انجاز العديد من المحطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الهجينة بين الشمسية والديزلوتوربنة الغاز التي توجه لمناطق الجنوب التي لم تربط بالشبكة الوطنية للتوزيع، تقدر الطاقة الإجمالية المخصصة لهذا الفرع بـ 109 ميغاواط، تنجز اكبر محطة من هذا الفرع بولاية ادرار بقدرة 20 ميغاواط، في حين أصغرها تنجز بولاية ايليزي بتين الكوم بقدرة 0.02 ميغاواط. أما المحطات الست المبرمج انجازها في فرع الطاقة الشمسية الحرارية فحظيت بطاقة 1350 ميغاواط، أهم محطة فيها تقدر بـ 400 ميغاواط في تقدر أصغرها بـ 150 ميغاواط وهذا على مستوى ولاية بشار.

بخصوص فرع الطاقة الهوائية فقد خصص له طاقة تقدر بـ 260 ميغاواط أهم محطة فيها بـ 50 ميغاواط أما أصغرها فتقدر بـ 20 ميغاواط، تنجز هذه المشاريع على ثلاث مراحل، الأولى من 2011-2013 هي عبارة عن مرحلة تجارب حول التكنولوجيا المتوفرة، أما الثانية فتمتد من 2014-2015 وهي بداية نشر البرنامج، أما المرحلة الأخيرة ففيها يتم توسيع البرنامج مع المشاريع الأخرى.

د- الاستثمار في الطاقة الشمسية الحرارية:

باعتبار أن الطاقة الشمسية هي الأهم ضمن الطاقات البديلة في العالم، عزمت الجزائر لإنجاز مشاريع في الطاقة الشمسية الحرارية، وهذا بالشروع في انجاز مشروعين نموذجين لمحطتين حراريتين بقدرة 150 ميغاواط لكل واحدة، يضافان هاتان المحطتان إلى محطة حاسي الرمل. أما خلال المرحلة الممتدة من 2016-2020 فسيتم انجاز أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تصل إلى 1200 ميغاواط، يتوقع إنشاء محطات بقدرة 500 ميغاواط في السنة إلى غاية 2023، ثم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية 2030.

ثالثا: المشاريع المجسدة في استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر

سعت الجزائر من خلال برنامجها الوطني لاستغلال الطاقات المتجددة آفاق 2030 إلى الوصول إلى 37 %من إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، أما الطاقة الهوائية فتمثل نسبة 03% من إنتاج الكهرباء، ومن بين الانجازات المحققة في الجزائر ما يلي[1]:

- تدشين محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة حاسي رمل بتاريخ 14 جانفي 2011، وذلك بشراكة اسبانية لاستثمار حوالي 350 مليون أورو حيث أكبر حقل غازي إفريقي.

- قامت مؤسسة سونلغاز بربط حوالي 1000 مسكن موزعة على 20 قرية متواجدة في 04 ولايات من الجنوب الجزائري بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويدهم بالعتاد اللازم لاستغلال هذه الطاقة.

- قامت الجزائر بإبرام العديد من عقود الشراكة مع الدول الأوروبية، كمذكرة التفاهم مع الطرف الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة سنة 2009.

- تعمل حاليا الجزائر بالشراكة مع الجانب الألماني على انطلاق مشروع انجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة " سيدي عبد الله" بالعاصمة بتوقيع عقد اتفاق شراكة وتعاون بين الطرف الألماني والمديرية العامة للبحث العلم والتطوير التكنولوجي بالجزائر للدراسة والتصميم بهدف إنتاج كهرباء الطاقة الشمسية.

- بخصوص الطاقة المائية فان قدرة الري لحظيرة الإنتاج الكهربائي تقدر بـ 286 جيغاواط، ويرجع ضعف نسبة استغلال الطاقة المائية إلى عدم استغلال المواقع الموجودة.

[1]محمد ترقو، محمد مداحي، " إستراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيا الطاقة المتجددة: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد03، الشلف، 2017، ص 78.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للطاقة في الجزائر

إن تقنية السيناريو هي طريقة تحليلية محتملة الحدوث، تمكن وتساعد على ترصد تطورات الأحداث والظواهر الدولية، بداية من وضعها وحالتها الراهنة، إلى غاية التوقعات المستقبلية لها.

وقد عرف " **جوزيف ما رتينو**" تقنية السيناريو بأنها" صورة لمواقف متسقة بشدة، والتي هي عبارة عن نتائج معقولة لنتيجة الحدث، إذ أن المعقول هو تكثيف المحتمل".[1]

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقنية السيناريو لمحاولة التنبؤ بالمسارات المستقبلية للطاقة في الجزائر من خلال الاعتماد على ثلاث سيناريوهات وهي: السيناريو الخطي(اسمرار الوضع الحالي) ، السيناريو التفاؤلي (وجود تطورات ايجابية)، و أخير السيناريو السلبي الذي يقوم على وجود تطورات سلبية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي وبقاء الاعتماد على الريع النفطي- إصرار صانع القرار الجزائري على تبني المقاربة المادية البراغماتية-

يعتمد هذا السيناريو على التنبؤ باستمرار الوضع القائم أي بقاء اعتماد الجزائر على المصادر الطاقوية التقليدية.

تتوفر الجزائر على إمكانيات طاقوية متجددة كبيرة كمصدر بديل للطاقات الاحفورية الناضبة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي يمكن استثمارها بمردودية عالية تحقق أهداف الانتقال الطاقوي نحو مصادر أخرى أكثر أمنا واستقرار.

[1] زيدوري سيرين، " مستقبل الأمن الطاقوي الأوروبي في ضوء مخرجات الحرب الروسية - الاكرانية " ،**مداخلة ضمن فعليات المؤتمر الدولي** بعنوان: إشكالية الأمن الطاقوي في علاقات الاقتصادية الدولية بين طاقات المحروقات والطاقات البديلة، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، برلين، ص 336.

على الرغم من هذه الإمكانيات ومن وعي صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية بالأهمية الكبيرة لاستغلال الطاقات المتجددة وتوظيفها كوسيلة لتحقيق المصالح القومية وتعزيز الأمن الطاقوي عبر تفعيل البرامج والمشاريع التي تمتد إلى غاية سنة 2030 التي من شأنها جعل الجزائر من بين أهم و أكبر الدول المنتجة للطاقات المتجددة، إلا أن استعمالها بقي جد ضعيف يسير بوتيرة بطيئة، الأمر الذي يؤثر على فعالية هذه الطاقات في تحقيق انتقال طاقوي .[1]

إن إمكانية التطبيق الفعلي لهذه المشاريع والبرامج التي تطمح إليها الجزائر تدفع إلى التساؤل حول الرغبة الحقيقة لصانع القرار في السير باتجاه الطاقات المتجددة ومدى إدراكه لضرورة الانتقال الطاقوي، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط من جهة وتهديد نضوبه من جهة أخرى، إضافة إلى تراجع قدرة الدولة على القيام بتمويل هذه المشاريع التي تتطلب موارد مالية كبيرة تصل إلى 120 مليار دولار ، مبلغ كان بإمكان الدولة تغطيته في فترة كان فيها ارتفاع الأسعار مرتفعا، غير أن الفترة الحالية توحي بعجز خزينة الدولة عن تمويله وهذا بسبب تراجع موارد العملة الصعبة.

إن الجزائر مازالت رهينة تبعيتها لقطاع المحروقات الذي يعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، وهذا راجع إلى الدور المهم الذي يؤديه في الاقتصاد الكلي، وكذلك زيادة نمو هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، إضافة إلى التحصيل المالي الكبير الذي يعود به هذا القطاع من العملة الصعبة نتيجة عملية التصدير إلى الخارج. [2]

[1]منال مزراق، " جيبوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيواستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة باتنة 01، 2020-2021، ص 219.

[2]يوسف زيان، "السياسة العامة الطاقوية للجزائر في حوض المتوسط: نحو أمن طاقوي في ظل إحلال الطاقات المتجددة" مرجع سابق، ص 77.

إن هذه التبعية جعلت الجزائر تواجه خطرا حقيقيا بسبب التذبذب الكبير الذي عرفه سوق النفط، حيث تراجعت الأسعار بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، إضافة إلى زيادة عملية الاستكشاف والإنتاج في مناطق عالمية أخرى خاصة في مجال الغاز الطبيعي.

يعتبر تأمين الطاقة بالنسبة للجزائر أمرا حويا تقتضيه حماية حقوق الأجيال القادمة، غير أن صانع القرار الجزائر لم يتمكن من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات أو على الأقل التقليل من ذلك ، واستمرت جميع المشاريع والسياسات منذ الاستقلال ترتكز على قطاع المحروقات بصفة كلية.[1]

تعد الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، تحتل المركز الثالث إفريقيا، والثاني عشر عالميا من حيث إنتاج النفط، هذا ما مكنها من احتلال مكانة فعالة في سوق النفط العالمي، وهذا راجع إلى الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط.[2]

تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا من النفط، غير انه تراجع تدريجيا خلال السنوات الأخيرة بسبب تأخر العديد من المشاريع إضافة إلى صعوبة استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومشكلات أخرى عديدة أهمها البيروقراطية التي يعاني منها القطاع. لقد. إن أزمة هبوط أسعار النفط سنة 2014 أدت إلى إضعاف موازنة البلاد وأثرت سلبا على الميزان التجاري والاحتياطي من العملة الأجنبية، فقد عرف هذا العجز ارتفاعا من 1.4% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2013، إلى 15.7%سنة 2016، وتراجعت الاحتياطات الإجمالية من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى 108 مليار دولار سنة 2016.[3]

[1]منال مزراق، مرجع سابق ، ص 220.

[2]يوسف زيان، مرجع سابق، ص 75.

[3]حاتم غندير،"**الانتقال الطاقوي في الجزائر :بين خيارا لغازا لصخري والطاقات المتجددة**، "على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4683#e2....

بحلول سنة 2021 ارتفعت صادرات الجزائر من النفط إلى ما يقارب 24 مليار دولار أو أكثر مع نهاية السنة، والتي تتعدى نسبة 09 مليار دولار سنة 2020، كما سجلت الجزائر أيضا ارتفاعا في إنتاج المحروقات خلال 2021 ليصل إلى 121 مليون طن من النفط المكافئ، منها أكثر من 77 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهذا حسب إحصائيات منظمة الأوبيك.[1]

أما بخصوص الغاز الطبيعي فتتوفر الجزائر على احتياطات كبيرة و هامة، حسب الإحصائيات التي قدمتها الشركة البريطانية **بريتش بتروليوم** فإن الجزائر تمتلك 2,4% من حجم الاحتياطات العالمية، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا بعد نيجيريا و المرتبة الرابعة عربيا و المرتبة العاشرة عالميا[2].

تعتمد الدول الأوروبية بشكل كبير على الغاز الطبيعي الجزائري المسال ويرجع هذا التركيز نحو الدول الأوروبية إلى ميزة الموقع الجغرافي الجزائري، بتواجدها في محيط جغرافي أقصاه 6000 كلم، أي في وضع أفضل من الدول المنافسة لها.

الجدول رقم: 09 يبين المسافة بين مناطق الاحتياطات الغازية للدول المصدرة إلى أوروبا و أوروبا الغربية

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة مقدر بـ :	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000 كلم	قطر، نيجيريا
6000 كلم	روسيا (سيبيريا)، أبوظبي، فنزويلا، ترينيداد

المصدر: يوسف زيان، مرجع سابق، ص 89.

[1] حمزة بن قرينة و عبد العزيز بدري،" المزيج الطاقوي في الجزائر بين تحديات الواقع الحالي والافاق المستقبلية"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 13، 2018، ص 82.

[2] عويشة بوزيد، "تحديات نموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر: دراسة حول الأمن الطاقوي"، **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني بعنوان توجهات الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد**، جامعة بومرداس، 2022، ص 134.

على الرغم من التذبذب الذي عرفه قطاع المحروقات خلال السنوات الماضية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، إلا أنه عاد للارتفاع خلال سنة 2024، حيث ارتفعت الصادرات الجزائرية النفطية بنسبة 07 % أي ما يعادل حوالي 49 ألف برميل يوميا حسب الإحصائيات التي قامت بها وحدة أبحاث الطاقة بواشنطن.

قامت الجزائر بتصدير حوالي 778 ألف برميل من النفط يوميا المنقول عبر البحر خلال سنة 2024، مقابل 729 ألف برميل يوميا خلال سنة 2023، كما شكل النفط الخام ما يزيد عن النصف من صادرات الجزائر النفطية سنة 2024 بمتوسط 410 ألاف برميل في اليوم، أما شحنات المنتجات النفطية فقد بلغت 368 ألف برميل يوميا.[1]

في يلي جدول يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام ومشتقاته خلال سنتي 2023 و 2024 .

جدول رقم :10 يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام ومشتقاته خلال سنتي 2023 و 2024 .

صادرات الجزائر من النفط	سنة 2023 (الوحدة ألف برميل)	سنة 2024 (الوحدة ألف برميل)
الربع الأول	710	759
الربع الثاني	743	808
الربع الثالث	718	761
الربع الرابع	744	783

المصدر: احمد شوقي، الموقع نفسه.

[1]أحمد شوقي،" صادرا الجزائر من النفط في 2024 ترتفع 7%..وهؤلاء أكبر المستوردين"، **تقارير وحدة أبحاث الطاقة**، 2025/01/23، على الموقع :https://attaqa.net/2025/01/23 تم تصفح الوقع بتاريخ 2025/05/06 على الساعة 20:00 .

بلغت صادرات الجزائر من النفط أعلى مستوى خلال شهر أفريل من سنة 2024 حيث وصل إلى 899 ألف برميل يوميا، في مقابل 678 ألف برميل كأقل مستوى خلال شهر ماي من نفس السنة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم:12 صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية المنقولة بحرا (2022-2024)

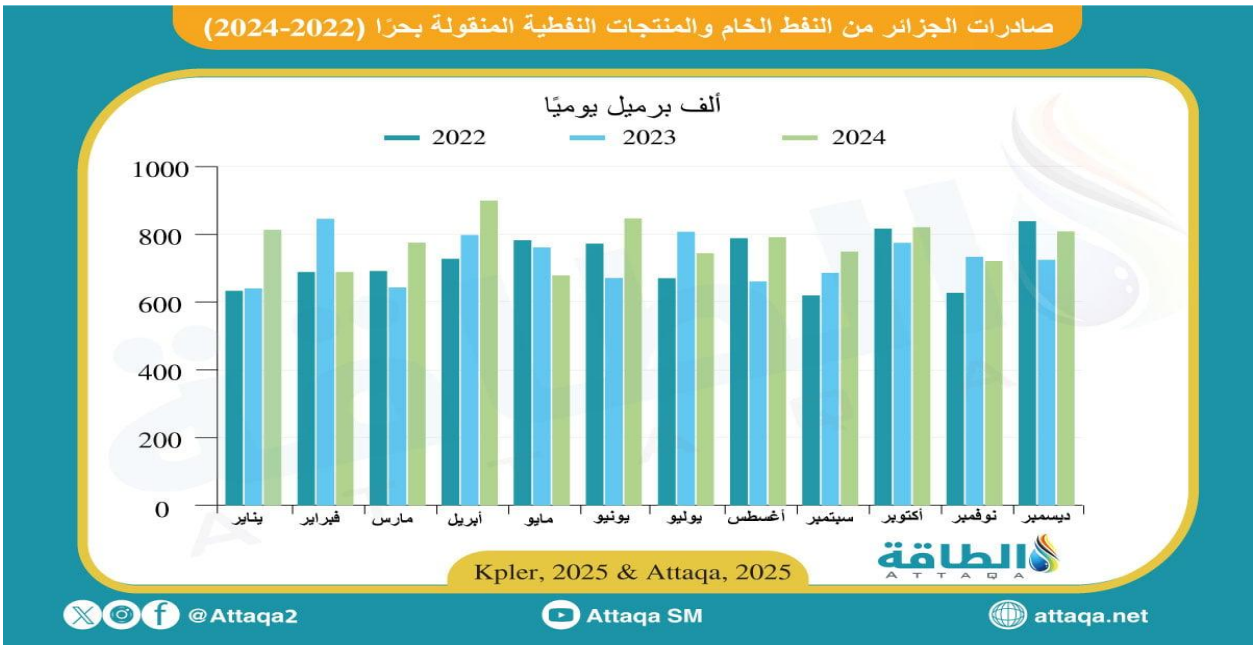

المصدر: أحمد شوقي، الموقع نفسه.

لقد حققت الجزائر طفرة نوعية خلال سنة 2024 بارتفاع صادراتها من الخام النفطي، على أهم الدول المصدرة للنفط كالعراق، السعودية، نيجيريا، فنزويلا، وليبيا .

إن النفط الجزائري من الخامات الخفيفة لذلك يشهد طلبا كثيرا عليه لدى المصافي النفطية، وقد سيطر خلال سنة 2023 على ترتيب أغلى الخامات عالميا، وذلك بعد الحرب الروسية الاكرانية، حيث يصنف " صحاري بلند" من بين اخف أنواع النفط وذلك لاحتوائه على كميات جد منخفضة من الكبريت الأمر الذي يسهل معالجته لوحده أو بمزيج مختلط مع نفط أخر.

تسعى الجزائر إلى تنويع سوق صادراتها من المحروقات خارج الدول الأوروبية إلى الدول الأسيوية على الرغم من قرب الأسواق من منطقة الخليج العربي، ويمكن رصد الدول المستوردة للنفط الجزائري خلال سنة 2024 حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم: 13 يبين أهم الدول المستوردة للنفط الجزائري المنقول بحرا خلال سنة 2024

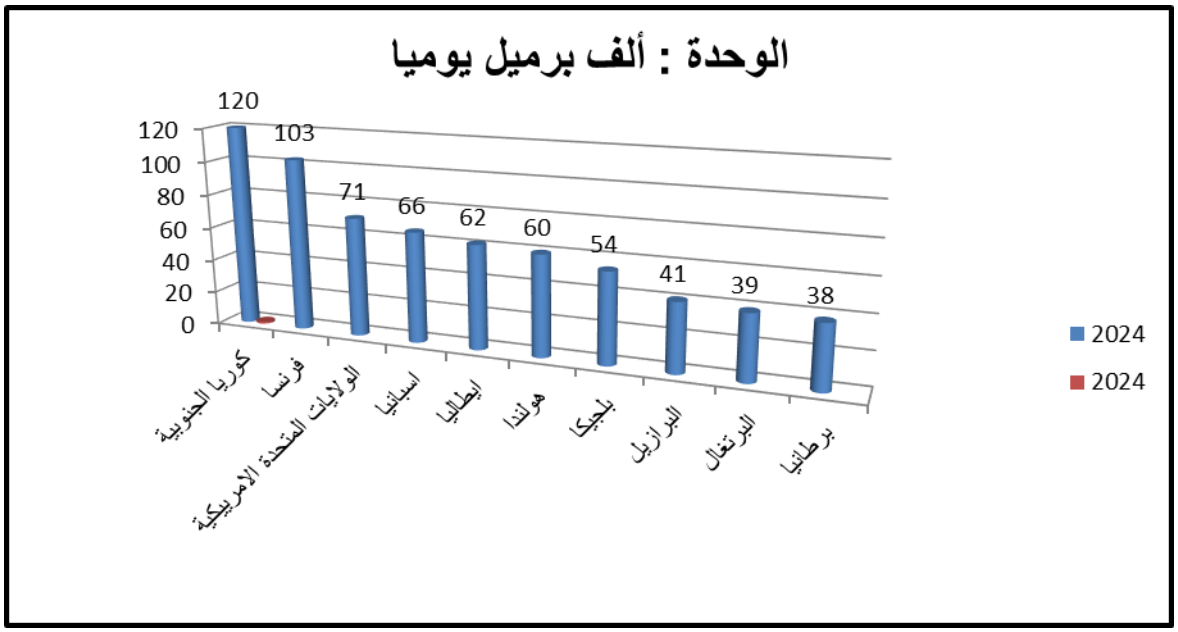

المصدر: أحمد شوقي، الموقع نفسه.

على الرغم من المكانة التي تحضى بها المحروقات الجزائرية (النفط، الغاز الطبيعي) على مستوى القارة الأوروبية غير أنها أصبحت تواجه تحديات كبيرة على المدى المتوسط والبعيد، التي تتمثل في:[1]

أولا: التحديات الخارجية:

تراجع القدرة التنافسية للغاز الطبيعي الجزائري، وهذا لظهور فواعل جديدة للسوق الأوروبية، مما أدى إلى لجوء بعض الدول إلى تخفيض وارداتها من الغاز الجزائري مثل ايطاليا.

[1] حاتم غندير، مرجع سابق.

لقد أدت الإمدادات الروسية من الغاز المسال بتشكيل ضغوطات كبيرة على صادرات الجزائر، مما أدى إلى خفض الزبائن الأوربيون طلبهم للغاز الجزائري، فعلى الرغم من أن الجزائر تعد ثالث اكبر مورد للغاز بالنسبة لأوروبا إلا أن وجود إمدادات جديدة للسوق الأوروبية قد يشكل تهديدا لمكانة صادراتها باتجاه أوروبا.

الجدول رقم :11 يوضح مصادر واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي لغاية 2020

البلد	الجزائر	النرويج	نيجيريا	إيران	ليبيا	مصر	قطر	أذربيجان	روسيا	دول أخرى
2010	71	95	16	00	17	10	25	00	150	04
2020	91	115	28	08	25	10	50	06	179	04

المصدر: يوسف زيان، مرجع سابق، ص 90. **الوحدة**: مليار متر مكعب / سنة

من خلال الجدول السابق، يظهر أن الدول الرئيسية الموردة للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ستحافظ على حصتها ومكانتها من السوق الأوروبية، رغم دخول منافسين جدد كإيران وأذربيجان، والملاحظ أيضا أن قطر قد قامت بتحويل حصتها من 25مليار متر مكعب خلال سنة 2010 إلى 50 مليار متر مكعب إلي بنسبة 50% خلال سنة 2020. أما الجزائر فبالرغم من إمكانية انتهاء القعود المبرمة بينها وبين بعض الدول الأوروبية إلا أنها رفعت حصتها بـ 30% من سنة 2010 إلى سنة 2020.

ثانيا: التحديات الداخلية:

تراجع إنتاجية الحقول مقابل ارتفاع في الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي، حيث سجل الاستهلاك الداخلي من الغاز الطبيعي حوالي 45.5 مليار متر مكعب خلال سنة 2018، أي بزيادة وصلت إلى 8.6 % عن سنة 2017، بناءا على الوتيرة التي يسير بها الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي فبحول عام 2030 سيصل إلى 67 مليار متر مكعب أي بنسبة 73% من الإنتاج الوطني.

بناءا على ما سبق يمكن النظر إلى قطاع المحروقات انه يسير وفق وتيرة جيدة ومناسبة، مادامت الجزائر تستطيع أن تزود البلد بريع نسبته 98 %من عائدات التصدير، و 70% من ميزانية الدولة، و 33 % من الناتج الإجمالي المحلي لذلك فالأمر غير مقلق بخصوص الأمن الطاقوي الجزائري إلى غاية 2030 أو حتى 2040.[1]

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي (التوازن بين المقاربة المادية ومقاربة القيم والمعايير البيئية)

يقوم السيناريو التفاؤلي على لسير الأحداث على أساس أن هذه الأحداث الحالية سوف تتجه نحو الأفضل، وفي حالتنا هذه فإن التنبؤ الأفضل هو بإدراك صانع القرار الجزائري أن الانتقال الطاقوي واللجوء إلى الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها هو الحل الأمثل الذي يصب في خدمة المصلحة القومية الجزائرية سواء المادية منها (تحقيق عائدات مالية من خلال الوصول إلى عملية التصدير) أو هوياتية من خلال المحافظة على البيئة باعتبارها طاقات نظيفة.

لقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال سنة 2014، إلى تضارب الآراء حول إمكانية الاستمرار نحو تطوير مصادر الطاقة البديلة والاتجاه نحو بناء مزيج طاقوي متكامل، أم أن الأمر سيتوقف لتوفر المصادر الاحفورية وبأسعار معقولة، لكن هناك دوافع قوية ترجح استمرارية هذا الوضع وفق المؤشرات التالية:[2]

- **تزايد الطلب العالمي على الطاقة**: نظرا لتنامي الطلب العالمي على الطاقة بوتيرة سريعة، سوف يؤدي إلى احتياج العالم إلى استثمارات ضخمة قد تصل إلى 48 تريليون دولار لتطوير البنية التحتية للطاقة على المدى المتوسط.

---

[1] عبدا لرازق مقري، **الانتقال الطاقوي هوا لحل**، على الموقع:
https://hmsalgeria.net/ar/p/9936?fbclid=IwAR215vG7DzsU2TELfDOfTwaIbqZwjvmQIbWaE4-nk2UkBvSC_5qo6hh_or0
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/05/01 على الساعة 22:18.

[2] حمزة بن قرينة، بدري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 87.

- **ضرورة وضع حد لتغير المناخ**: بهدف التصدي لظاهرة التغير المناخي وتخفيف حدة التلوث البيئي تم اعتماد سياسات طاقوية عالمية تسعى إلى الحد من الانبعاث الكربونية لاقتصاد النفط.

- **الحاجة لتوليد الكهرباء**: إن الحاجة في لتوليد المزيد من الكهرباء هي المحرك الأساسي لارتفاع الطلب على الطاقة، حيث يعتبر النفط مكملا لمصادر الكهرباء المتجددة وذلك مع رغبة الحكومات بتأمين الإمدادات الوطنية وعدم التأثر بتقلبات أسعار النفط.

إن التغيرات التي طرأت على مصادر الطاقة الأحفورية من حيث النضوب و تزايد الاستهلاك المحلي للطاقة، إضافة إلى تدهور أسعار النفط جعل الجزائر تواجه تحديات صعبة لكي تحافظ على مكانتها واستمرارية أمنها الطاقوي، مما جعلها مجبرة على البحث عن البدائل المناسبة المتمثلة في مصادر الطاقات المتجددة خاصة الشمسية و الريحية منها لضمان استقرارها الاقتصادي.

إن الجزائر تتربع على مساحة تقدر بأكثر من 2.3 مليون كلم ^{2}، تمثل الصحراء نسبة 85 % منها، مما يجعلها تزخر بمخزون كبير من الطاقة الشمسية، باحتلالها المراتب الأولى عالميا، إضافة إلى طاقة معتبرة من الرياح بحكم امتدادها على مسافة طويلة لسواحلها.[1]

لقد عملت الجزائر على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وجعلها بديلا للنفط، وهذا بهدف استمرارية اقتصادها الريعي، ففي حالة تحول الجزائر إلى بلد منتج ومصدر للطاقة الناتجة عن مصادر متجددة خاصة تصدير الطاقة الكهربائية إلى الدول الأوروبية، فان الأموال المتحصل عليها هي ريع خارجي مشابه للريع البترولي، إن الجزائر من هذا المنظور تتجه نحو إعادة بناء الدولة الريعية من جديد بالتحول من الدولة المبنية على الريع النفطي إلى الدولة المبنية على ريع الطاقات المتجددة .[2]

[1] حسن الشاغل،" مقاربة الجزائر نحو أمن الطاقة المتجددة"، **مجلة أبعاد للدراسات الإستراتيجية**، أكتوبر 2024، ص 05.
[2] منال مزراق، مرجع سابق، ص 218.

إن صانع القرار الجزائري يسير وفق هذا الاتجاه، من خلال سياسة تدريجية مدروسة تبدأ بتوظيف الطاقات المتجددة كمصدر يكمل قطاع المحروقات، ولتحقيق هذه الأغراض وجب على السلطة الحاكمة أن تستثمر في الإيرادات المالية الكبيرة المتحصل عليها من الصادرات النفطية للانتقال من اقتصاد الريع النفطي إلى اقتصاد ريع الطاقات البديلة، وتزامنا مع ذلك ستستفيد من المشاريع الإقليمية المطروحة لتعزيز وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، كمشروع ديزرتيك، مما يعني أن زادة الاحتياجات الداخلية (الاستهلاك المحلي) والخارجية (الأوروبية) للطاقة، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول التي بالضرورة تؤدي إلى انخفاض المداخيل المالية للدولة ستجعل مصادر الطاقة البديلة بديلا عن النفط تعتمد عليه الجزائر لإعادة بناء الدولة الريعية.[1]

- الفرص الخارجية المشجعة على التوجه لاستغلال الطاقات المتجددة:

لقد حقق الاتحاد الأوروبي توليد 22.5 % من الطاقة خلال سنة 2022، وهذا راجع إلى التقدم الكبير في التكنولوجيا، مع استمراره وسعيه لتحقيق نسبة أكبر أفاق 2030 تقدر بـ 42.5 %. وفقا لنظرة دول الاتحاد الأوروبي فان استبدال مصادر الطاقة الاحفرية بمصادر طاقة متجددة أمرا في غاية الأهمية، إذ انه يساعد دول الاتحاد في زيادة استقلالها في مجال الطاقة، وان الطاقة المتجددة لها دور حيوي في تحديد قدرة الدول الأوروبية على تحقيق حيادها المناخي بحلول سنة 2050.

النظرة الأوروبية تتطلب مضاعفة معدل إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، والتحول العميق في نظام الطاقة الأوروبية، فالوصول إلى الهدف الجديد بحلول عام 2030 قد يكون ممكنا إذا تم اتخاذ الإجراءات الحاسمة والسريعة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة والحد من الاستهلاك الكبير من الطاقات الاحفورية.

[1] حسن الشاغل، مرجع سابق، ص 05 .

يعد النشر السريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية مؤشرا تفاؤليا، غير أن الوصول إلى الهدف المنشود بحلول سنة 2030 يتطلب معدل نمو مركب بنسبة تصل إلى 08 % وهذا أمر في غاية الصعوبة، الأمر الذي يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى الاستيراد من مصادر موثوقة بالنسبة لها تقوم بإنتاج وتصدير الطاقات المتجددة، مما يؤهل الجزائر لان تكون أهم مصدر خارجي قد تلجأ إليه أوروبا وهذا راجع إلى العوامل التالية:[1]

- **القرب الجغرافي**: تتمتع الجزائر بموقع هام، على ضفة البحر الأبيض المتوسط مقابلة للسواحل الأوروبية الجنوبية، حيث أدى هذا الموقع بتسهيل مشاريع كثيرة مشتركة بين الجزائر ودول أوروبا في مجال الطاقات التقليدية، حيث يعد هذا عاملا مساعدا لتجسيد المشاريع المشتركة في مجال الطاقات المتجددة.

- **مصدر موثوق**: تتوفر الجزائر على مقومات كبيرة طبيعية وبنية تحتية، حيث نجد أن عملية تصدير الهيدروجين تحظى بأهمية بالغة وهذا لوجود بنية تحتية تدعم مشاريع التصدير، إذ ترتبط الجزائر مع الدول الأوروبية بخطوط أنابيب للغاز الطبيعي، يمكن إعادة تهيئتها واستعمالها لنقل الهيدروجين الأخضر.

إن تنامي الاحتياجات الأوروبية (الداخلية والخارجية) للطاقة، يمنح الجزائر فرصا كبيرة تشجع صانع القرار على استغلال هذه الحاجة، إضافة إلى رغبة معظم الدول الكبرى في التخلي عن الطاقة النووية كألمانيا، وكذلك يجب عليه استغلال تنامي التيارات السياسية والمنظمات التي تدافع عن البيئة داخل الدول الأوروبية، حيث أضحت هذه الفواعل والأطراف تقوم بالضغط على الحكومات الأوروبية من اجل التحول الجذر ي لاستغلال الطاقات المتجددة، كما أن صانع القرار

[1] سنوسي بن عبو، سعيدة طيب،" إستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة2030"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد02، العدد 07، ديسمبر 2018، ص 49.

مطالب باستغلال الظروف التي تعرفها العلاقات الروسية الأوربية وسعي هذه الأخيرة للتخلص من تبعيتها للغاز الروسي مما يدفعها للبحث عن بديل أخر ولعل الجزائر هي الطرف الأنسب لذلك .[1]

إن الإستراتيجية الجزائرية المستقبلية لبناء أمن طاقوي والتوجه نحو التصدير الخارجي تستند إلى التسريع في تطوير الطاقات المتجددة، حيث وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال بهدف تصدير الطاقة المتجددة، وتخطط للمزيد من المشاريع المشتركة بين الشركات الجزائرية والشركات الأوربية ومن بين هذه الاتفاقيات نجد:[2]

- مذكرة تفاهم بين الطرفين الجزائري والإيطالي في جانفي 2024، خاصة بنقل الهيدروجين الأخضر و هذا بإعادة إحياء خط أنابيب"Algeria Sardegna Italia Gasdotto" (GALSI) بين البلدين و استخدامه كمسار لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا.

- اتفاق على التعاون بين الجزائر وألمانيا في مجال الهيدروجين الأخضر، بناءا على الاتفاق الأولي خلال شهر فيفري 2024 تقوم شركة سوناطراك بإنشاء محطة تجريبية للهيدروجين الأخضر في المدينة الجزائرية ارزيو بقدرة 50 ميغاواط في تبقى عملية التمويل على عاتق الطرف الألماني بدعم يقدر بـ 20 مليون أورو.

- مذكرة تفاهم بين الشركة الوطنية سوناطراك مع 04 شركات أوروبية و المتمثلة في كل من شركة "Verbund" النمساوية، شركة "VNG" الألمانية، شركة "SeaCorridor" وشركة "Snam" الإيطاليتين حيث وقعت هذه المذكرة خلال السداسي الثاني من سنة 2024 لمشاريع تصدير الهيدروجين من الجزائر نحو أوروبا عبر الممر الجنوبي لنقل الهيدروجين البالغ طول خط أنابيبه 3300 كلم والذي يتوقع منه العمل بطاقته القصوى خلال سنة 2030.

[1] بن علي لقرع، مرجع سابق، على نفس الرابط.
[2] حسن الشاغل، مرجع سابق، ص 06.

تهدف الجزائر من خلال التوجه نحو استغلال الطاقة المتجددة والتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- **تعزيز الاقتصاد مع خلق فرص للعمل**: إن تشغيل مشاريع الطاقات المتجددة سوف يمنح الجزائر اقتصاد مستدام يواكب التطورات والتغيرات الطاقوية في العالم، فعملية تصدير الطاقات البديلة سيخلق فرص عمل عديدة.

- **المحافظة على مكانتها في سوق الطاقة الدولية (النفوذ):** تسعى الجزائر لان تكون متقدمة في إنتاج وتصدير الطاقات المتجددة كما هي عليه في تصدير الطاقات الاحفورية، وذلك من خلال توظيف بنيتها التحتية في مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره نحو الأسواق الأوروبية، إذ أن تراجع الاعتماد على النفط والغاز بالدول الأوروبية سيؤدي إلى التأثير السلبي على مكانة الجزائر بالنسبة لأوروبا.

- **تعزيز أمنها الطاقوي**: يستند مفهوم الأمن الطاقوي بالنسبة للجزائر على انه من الضروري والواجب على الدولة ضمان أسواق دائمة و موثوقة، حيث أن الجزائر ترى أن إنتاج الطاقة بمختلف أنواعها بشكل مستمر و ضمان أسواق مستوردة لهذه الطاقة هو جزء من الأمن القومي الجزائري، فتحقيق مستوى عال من امن الطاقة الجزائري يكون على مستويين داخلي وخارجي:

- **المستوى الداخلي**: تسعى الجزائر إلى خفض الاستهلاك المحلي من الغاز، حيث ينعكس هذا الاستهلاك سلبيا على صادرات الدولة، فكلما ارتفع الاستهلاك المحلي انخفضت الصادرات وبالتالي تنقص الإيرادات المالية، فزيادة الإنتاج لتلبية الاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي يستوجب تطوير لحقول الغاز لمدة لا تقل عن 05 سنوات، إضافة إلى زيادة عدد السكان والهجرة من الأرياف باتجاه المدن يؤدي إلى الزيادة في الطلب على مصادر الطاقة، الأمر الذي يحتم على الجزائر تنويع مصادر الاستهلاك بالتوسع في إنتاج الطاقات المتجددة

- **المستوى الخارجي**: الاستمرار في عملية تصدير الطاقة التي تعد المصدر الرئيسي لخزينة الدولة، والعمل على توسيع وتنويع الصادرات، ومسايرة التطورات العالمية، حيث تعد مصادر الطاقة المتجددة أهم المصادر الحالية والمستقبلية، فالتوسع في إنتاجها وتصديرها سيكون مطلبا للحفاظ على مستوى مرتفع من الأمن الطاقوي الجزائري.

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (الاقتصاد أولا)

يقوم هذا التصور على أن الأوضاع ستتجه نحو الأسوأ في المستقبل، وهذا من خلال طي ملف الطاقات المتجددة واللجوء إلى الغاز الصخري أي السوق والاقتصاد أولى من الاستدامة في ذهنية صانع القرار الجزائري.

تشهد الجزائر كغيرها من الدول المعتمدة على الريع البترولي تحديات كبيرة بسبب الاستهلاك المحلي المتزايد للطاقة، وتراجع إنتاجية الحقول وتذبذب الأسعار، الأمر الذي وضع صانع القرار تحت ضغوطات كبيرة بخصوص التزامات الجزائر في جانب التصدير، مما دفعه إلى اتخاذ قرار اللجوء إلى استغلال الغاز الصخري، فحسب تقارير إدارة الطاقة الأمريكية فان الجزائر تمتلك ثروة كبيرة من الغاز الصخري تقدر بأكثر من 707 ترليون متر مكعب قابلة للاستخراج من إجمالي 4940 ترليون قدم مكعب من الاحتياط، أي نسبة 15%، وهذا حسب التقديرات التي أنجزتها شركة سونطراك مع نظيراتها الدولية، حيث يعتبر هذا المورد هاما في عملية تنويع المصادر الطاقوية، ففي إطار مخطط العمل 2009-2020 أظهرت النتائج التقييمية أن الصخور الفراسنية و السيلورية الموجودة في صحراء الجزائر تعد صخور أصلية تحتوي على نسب عالية من الفحم العضوي الكامل.[1]

[1] شماني وفاء، أوسرير منور،" مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد الأول، العدد 14، 2016، ص 37.

- استثمار الجزائر في الغاز الصخري:

لقد قامت شركة سونطراك بتوقيع مذكرات تفاهم مع شركات أجنبية متخصصة في مجال الغاز الصخري من أجل استخدام تقنيات تسمح لها باستخراج الغاز الموجود في أعماق الصخور، حيث بدأ التنقيب من طرف الشركة الايطالية " **ايني**" ، وكانت النتائج الأولية مشجعة، كما أن كمية إنتاج الغاز الصخري في الجزائر ستتضاعف خلال السنوات العشرين التالية تصل إلى 160 بليون متر مكعب في السنة، مما يمكن الجزائر من تصدير 110 بليون متر مكعب خلال سنة 2030. وعلى هذا الأساس ستكون الجزائر فاعلا مؤثرا في سوق الغاز، حيث أنها تتجاوز الاعتماد على خطوط الأنابيب الممتدة بينها وبين الدول الأوروبية للتصدير، بل تتجه إلى التصدير عن طريق الشاحنات البحرية العملاقة.

سوف تتجه الحكومة الجزائرية نحو استغلال مخزونها من الغاز الصخري باعتباره أولى من الطاقة الشمسية بسبب تكاليفها المرتفعة، وهذا بالاستناد على البرنامج الوطني للسياسات الطاقوية الذي يشجع على استغلال كل مورد طاقوي متوفر ومنها المحروقات غير التقليدية.

ولعل صانع القرار الجزائري يقتدي بتوجه الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك مصادر طاقوية متجددة غير أنها فضلت التوجه نحو استغلال الغاز الصخري، الأمر الذي يبعث نوعا من التفاؤل لدى الحكومة الجزائرية ويدفعها للتركيز على استغلال مخزونها من الغاز الصخري، خاصة وأنها تمثل ثالث احتياط من حيث الكمية عالميا حسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة.[1]

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة من مصادر الغاز الصخري في الجزائر، ورغبة صانع القرار في استغلالها إلا أن هذا الاتجاه يعكس تصورا ضيقا للمصلحة القومية باختزالها في القوة المادية

[1] بن عبد الله رشيدة رشا، سنوسي بن عبو، مرجع سابق، ص 681.

من حيث تأمين الموارد المالية دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى غير المادية لهذه المصلحة والمتمثلة فيما يلي:

- **التناقض مع التوجه نحو الطاقات البديلة النظيفة:** في الوقت الذي أصبح العالم يتجه نحو إرساء مقاربة التنمية ، وهذا بالبحث عن مصادر طاقوية نظيفة تستبدل الطاقات الاحفورية، التي سببت العديد من المشاكل البيئية التي أثرت على الإنسان ومختلف الكائنات الحية، كزيادة الغازات الدفينة و مخلفات الصناعة التي ضاعفت من نسبة التلوث وأثرت على التربة والمياه والهواء، وفي ظل هذه الظروف يظهر الغاز الصخري الذي من شانه التأثير على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، فهناك من يرى انه من الضروري توجيه المصاريف والتكاليف العالية للطاقات البديلة بدلا من الغاز الصخري، إضافة إلى التكاليف المصاحبة للتقليص من التلوث إلى الاستثمار في بدائل نظيفة غير مضرة، كحل لمشكلة الاستجابة للطلب العالمي المتزايد على الطاقة.

- **تحديات و تأثيرات الغاز الصخري على الإنسان والبيئة:**

يمكن تلخيص أهم التداعيات والتأثيرات لهذا الغاز كما لي:

أ- **تلويث المياه وإهدار هذه الثروة:** إن عملية استخراج الغاز الصخري تلحق أضرارا كبيرة بالمياه الجوفية وذلك من خلال استخدام الكيماويات في المياه التي تضخ على الصخور لتكسيرها، الأمر الذي قد ينتج عنه تسرب لتلك الكيماويات وتلويثها لمصادر المياه الجوفية والتربة. [1]

إن الاحتجاجات التي قام بها سكان الجنوب الجزائري والتي رفضوا من خلالها استغلال الغاز الصخري، كانت معضمها متعلقة بالمخاوف بشأن موارد المياه، فاللجوء إلى هذا النوع من الطاقة يستدعي كميات كبيرة من الماء للتكسير الهيدروليكي، وهو ما ثار القلق والتهويل خاصة في دولة مثل الجزائر تعاني الجفاف، فأكثر من 80 % من مساحة الجزائر هي عبارة عن صحراء وأكثر

[1] مهري عبد المالك، وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

من 95% من أحواض الغاز الصخري تتواجد في الصحراء وفي مناطق تعاني الجفاف، في حين استغلال الغاز الصخري يستلزم كميات كبيرة من المياه، فحفر بئر بعشرة جزيئات للتكسير يتطلب كمية تتراوح بين 10000 إلى 20000 متر مكعب، الأمر الذي يضاعف الضغط على موارد المياه هو أن معدل استهلاك المياه يصل إلى ما يقارب 2.5 مليار متر مكعب خلال السنة الواحدة، في حين تجدد هذه المياه هو مليار متر مكعب في السنة أي أقل من النصف، بالإضافة إلى ذلك مشكل النزاعات حول استخدام المياه الخاصة بالأحواض المشتركة مع كل من ليبيا وتونس.[1]

ب- **تلويث سطح الأرض بالمياه المرتجعة**: تنتج حقول البترول التقليدية وغير التقليدية مياها بنسبة عالية من الملوحة تحتوي على مواد كيماوية مضرة بالبيئة، ما يجعلها غير قابلة لإعادة التدوير مرة ثانية قبل معالجتها أو الاضطرار لرميها في الأنهار كما حدث في ولاية بانسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية أو رميها في شبكات التصريف العام مما يؤدي إلى تلوث بيئي.[2]

ج- **انبعاث غاز الميثان:** يتكون هذا الغاز من نسبة عالية من غاز الميثان المسبب للاحتباس الحراري بعد ثاني أكسيد الكربون .

د- **الأضرار الجيولوجية**: إن خبراء الجيولوجيا أكدوا عن إمكانية حدوث زلازل، بسبب تهشم طبقات الصخور العميقة نتيجة التكسير الهيدروليكي، فمثلا في ولاية اركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع عدد الزلازل إلى 10 أضعاف خلال السنوات الأخير، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى تعليق عملية التنقيب خوفا من حدوث زلازل.[3]

---

[1] دنيا بوضاضة، ياسين العايب، " الغاز الصخري بين متطلبات التنويع الطاقوي وتحديات استغلاله في الجزائر"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد04، المجلد01، جوان 2017، ص 187.

[2] رشيد سالمي، " ثورة الغاز الصخري وانعكاساتها على الجزائر"، **مجلة التحليل ة والاستشراف الاقتصادي**، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 45.

[3] عبد المالك مهري، وآخرون، مرجع سابق، ص 492.

هـ- **تكلفة الغاز الصخري**: يجب على الجزائر أن تقوم بحفر حوالي 12000 بئر خلال الخمسين سنة التالية لتتمكن من إنتاج 60 مليار متر مكعب من الغاز الصخري خلال السنة، وهذا حسب الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات، هذه الكمية تتطلب مبالغ ضخمة وكبيرة قد تصل إلى 300 مليار دولار، فإذا كانت التكلفة في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى 3.5 دولار لكل مليون وحدة بريطانية، ففي الجزائر قد تصل إلى 15 دولار، وتزداد صعوبة الوضع عند انخفاض إنتاجية الآبار، حيث أن خمسة حقول للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت إنتاجيتها ما بين 20%إلى 37 % خلال السنة الأولى، وبقيت عملية الانخفاض مستمرة طوال فترة حياة البئر، الأمر الذي يوحي بأن هذه العملية تميل إلى الفشل وفق جميع المؤشرات.[1]

وعليه فان عملية إنتاج وتطوير الغاز الصخري في الجزائر تحتاج إلى أموال كبيرة والى تكنولوجيا عالية وجد متطورة، الأمر الذي يستدعي العمل على جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي و وضع إطار قانوني يتلاءم مع ذلك.

إن تبني الجزائر مشاريع استغلال الغاز الصخري واستخراجه، يعد أمرا متعارضا مع النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة ومنها ما يلي:

أولا: مخالفة استغلال الغاز الصخري لمبادئ القانون رقم: 03-10

يتضمن هذا القانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مجموعة من المبادئ التي تحمي البيئة والمواطن، من بين هذه المبادئ التي يخالفها قرار استغلال الغاز الصخري نجد:[2]

- **مخالفة الغاز الصخري لمبدأ الاستبدال**:

[1] دنيا بوضاضة، ياسين العايب، مرجع سابق، ص 188.

[2] القانون رقم : 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتضمن حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، صادر في 20 جويلية 2003.

المقصود به استبدال وتغيير مختلف الأعمال والنشاطات التي بإمكانها إلحاق أضرار بالبيئة واستبدالها بأخرى أكثر حفاظا وحماية لها.

- **مخالفة الغاز الصخري لمبدأ الحيطة:**

هذا المبدأ نصت عليه العديد من المؤتمرات الدولية وكذا الداخلية، بالنسبة للجزائر جاء بموجب القانون 03-10 انه يجب التصرف بكل حيطة في النشاطات التي من شأنها إحداث أضرار جسيمة، فمجرد الشك بوجود خطر محتمل يجب التوقف عن النشاط.

إن مضمون هذا المبدأ تعارض مع قرار استغلال الخاص الصخري في الجزائر ، حيث أن هذا الأخير يحدث أضرارا على البيئة لذلك من الأجدر على صانع القرار الجزائري إلغاء استغلال الغاز الصخري وليس التجميد المؤقت لتفادي وقوع ما لا يمكن تداركه.[1]

- **مخالفة الغاز الصخري لمبدأ تدهور الموارد الطبيعية:**

يهدف هذا المبدأ إلى المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية وتجنب إلحاق الأضرار بها، لذلك يجب على الحكومة الجزائرية المحافظة على هذه الموارد، لضمان حق الأجيال القادمة، فتقنية استغلال الغاز الصخري تأتي متعارضة مع هذا المبدأ بسبب تلويث الموارد المائية الجوفية وتلويث سطح الأرض بالمياه المسترجعة.

ثانيا: مخالفة استغلال الغاز الصخري للقوانين المتعلقة بالمحروقات:

1- مخالفة استغلال الغاز الصخري لأحكام القانون رقم 13-- 01 المتعلق بالمحروقات:

أعطى هذا القانون لسلطة ضبط المحروقات صلاحية السهر على احترام التنظيم بخصوص الصحة والأمن الصناعي والبيئة، إضافة إلى الوقاية من المخاطر الكبرى[1]، فتلوث المياه الجوفية يعد

[1] مسينيساحكيمي، حسيبة رحماني،" الغاز الصخري في الجزائر وتأثيره على البيئة"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد19، العدد 02، 2024، ص 595.

خطرا كبيرا ويستحيل تداركه وعليه يجب على هذه الهيئة أن تتدخل وتمنع التوجه لمثل هذه النشاطات.

2- مخالفة استغلال الغاز الصخري لأحكام القانون رقم 19-- 13 المنظم لنشاطات المحروقات:

ألزم هذا القانون كل شخص يقوم بنشاطات المحروقات باحترام الممارسات الأفضل للوقاية من المخاطر، وفي حال التسبب في أي ضرر ضرورة إرجاع الحال إلى حالته الأصلية[2]، إن الخسارة الناجمة عن استغلال الغاز الصخري غير قابلة للإصلاح والتدارك.

يتضح من خلال ما سبق أن صانع القرار الجزائري خلال فترة الدراسة ركز على تحقيق المصلحة القومية المادية البراغماتية وهذا ما يتطابق مع الرؤية الواقعية التي تركز على القوة الاقتصادية والموارد الطبيعية على حساب المعايير البيئية.

ففي السيناريو الخطي فإن صانع القرار يفضل الاستمرار على إبقاء نموذج الاقتصاد الريعي الذي يقوم على تصدير المحروقات التقليدية (الغاز، النفط) وهذا بسبب العائدات الفورية من العملة الصعبة التي يتم تحقيقها من خلال هذه الصادرات والتي تغذي الخزينة العمومية.

أما السيناريو الثاني وهو السيناريو التفاؤلي أي نجاح عملية الانتقال الطاقوي، فهنا نجد أن صانع القرار الجزائري ليست له نفس الرغبة والاندفاعية لهذا النموذج، رغم الخطابات الرسمية، إدراكا منه أنه لا يحقق نفس الأرباح والمكاسب على المدى القصير، إضافة إلى تكلفته وتطلبه لخبرات عالية وتكنولوجيا متطورة وعليه فان ضعف الجدوى المادية السريعة والعاجلة لهذا

[1]القانون رقم: 13 - 01 المؤرخ في 20 فيفري 2013، المعدل والمتمم للقانون رقم: 05-07 المتضمن قانون المحروقات، ج ر العدد 11، الصادرة بتاريخ 24 فيفري 2013.

[2]القانون رقم: 19 - 13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، ، المتضمن قانون تنظيم نشاط المحروقات، ج ر العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2019.

النموذج، يجعله غير جذاب لدى صانع القرار وهذا وفق التحليل الواقعي الذي يغلب المصلحة المادية.

السيناريو التشاؤمي (الغاز الصخري): ففي ظل تراجع الاحتياطات من النفط والغاز ، تسعى الجزائر إلى الحفاظ على موقعها كمصدر موثوق لتصدير الطاقة إلىأوروبا لذلك تلجأ إلى الغاز الصخري باعتباره الأكثر تحقيقا للمصلحة الملموسة المادية وفق المنظور الواقعي، فعلى الرغم من أن هذا الخيار يتنافى مع المعايير البيئية ويتناقض مع العديد من الأطر القانونية الداخلية التي تهدف إلى حماية البيئة وحماية الموارد المائيةإضافةإلى الجدل الاجتماعي القائم حول هذا النوع من مصادر الطاقة غير التقليدي، إلاأن صانع القرار الجزائري يرى انه الأنسب لتحقيق البقاء الاقتصادي في بيئة تنافسية دولية خاصة بظهور دول جديدة منتجة ومصدرة للنفط، وعليه فبحساب المصلحة القومية على أساس التكلفة والمكاسب لا بد من استغلال طاقة الغاز الصخري.

بناءا على ما سبق فان السيناريو الأول أي سيناريو الاستمرارية يبقى قائما إلى غاية نضوب الطاقات التقليدية أو إلى أن يصبح الاستهلاك المحلي مساو للإنتاج عندما لن يعود بالإمكان التصدير، وعليه فان السيناريو الثاني المحتمل حدوثه هو السيناريو التشاؤمي وهذا في ظل استمرار العقلية البراغماتية الواقعية باعتباره يحقق مردودية مالية كبيرة وفي وقت قصير، دون الخروج عن الدولة المبنية على الريع، أما السيناريو التفاؤلي فسيظل مرهون بمدى وجود إرادة فعلية وحقيقية لدى صانع القرار لعملية تنويع الطاقة بإدخال الطاقات المتجددة أو بتغيير النخب الحاكمة.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الجزائر تمتلك قدرات هائلة من الطاقات المتجددة خاصة طاقتي الشمس والرياح، مما يجعلها مؤهلة لأن تلعب دورا فعالا إقليميا وحتى دوليا في هذا المجال، لذلك لجأت الدولة إلى اتخاذ خطوات مهمة بوضع بيئة من الأطر التنظيمية والتشريعية، إضافة إلى إطلاق عدد من البرامج والمشاريع الإستراتيجية التي تعبر من خلالها عن أهمية الانتقال الطاقوي. وإقامة شراكة دولية في هذا المجال.

وخلص الفصل بوضع سيناريوهات مستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر، سيناريو الاستمرارية أي الإصرار على بقاء الريع البترولي، وسيناريو تفاؤلي أي نجاح عملية الانتقال الطاقوي و سيناريو تشاؤمي أي الاتجاه إلى استغلال الغاز الصخري لتحقيق المصلحة القومية المعرفة بالمادة. و بناءا على تحديد صانع القرار خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019 للمصلحة بالقوة المادية فإن السيناريو الأكثر احتمالا للوقوع هو سيناريو الاستمرارية ليليه سيناريو الغاز الصخري، أما السيناريو التفاؤلي فتبقى نسبة حصوله مستبعدة و هذا نظرا للوتيرة البطيئة التي تسير عليها برامج الطاقات المتجددة.

الخاتمـــــــة

تعد الطاقة أحد أهم المحددات في تصنيف الوحدات الدولية، بناءا على مسار النظام الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية، ونظرا لدور ومكانة الاقتصاد في تغطية التكاليف الداخلية والخارجية للدولة، ظهرت دراسات وأبحاث تعطي الأهمية الكبيرة للبعد الطاقوي في السياسة الخارجية للدول من خلال ربطه بالأمن القومي، فأضحت الطاقة تلعب دورا استراتيجيا في تحديد أولويات الدول خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

بالنسبة للجزائر فإنها تلعب دورا استراتيجيا في العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب مميزاتها الطاقوية التي جعلت منها دولة بارزة في التصدير للنفط والغاز، حيث احتلت المركز الثالث كمصدر للدول الأوروبية.

تعطي الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المحروقات الذي يمثل العمود الفقري لاقتصادها ويتجلى هذا الاهتمام في محاولة تطوير الاحتياطات والإنتاج و محاولة زيادة الاستكشافات التي تقوم بها الشركة الوطنية سونطراك إلى جانب الشركات الأجنبية مما يحقق مصلحتها القومية.

إضافة إلى المحروقات يقدر الاقتصاديون وخبراء الطاقة بأن الموارد التي تتوفر عليها الجزائر من مصادر متجددة خاصة الشمسية منها والريحية من شأنها تقليص التبعية الكاملة للموارد الناضبة مما يساهم في إحداث توازن للاقتصاد الوطني.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- إن قطاع الطاقة في الجزائر مازال يعتمد بصفة كبيرة على الطاقة التقليدية خاصة النفط الذي يلعب دورا هاما وأساسيا في الاقتصاد الوطني، ويساهم بنسبة شبه مطلقة في مداخيل خزينة الدولة، وهذا بفضل الموارد الهامة من المحروقات (النفط، الغاز)، صحيح أن تحقيق الأمن

الطاقوي في الجزائر يتطلب تبني استراتيجية طاقوية مزدوجة بين الطاقة الاحفورية والطاقة المتجددة غير ان الجزائر مازالت تعتمد كليا على الطاقة الاحفورية .

- تلعب الطاقة التقليدية دورين مختلفين، أحدهما ايجابي يحقق المصلحة القومية من خلال زيادة المداخيل للخزينة من العملة الصعبة، والأخر سلبي يتمثل في المخلفات والآثار السلبية التي تحدثها على البيئة.

- ان صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعرف ويحدد المصلحة القومية تعريفا ماديا براغماتيا.

- إن تحقيق أمن طاقوي في الجزائر لا ينجح إلا بالتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تجمع بين الريع النفطي وريع الطاقات المتجددة، مع ضرورة تجاوز الاعتماد الكلي والكبير على الطاقات الاحفورية ، أي جعل الطاقات التقليدية جزءا من اقتصاد البلاد وليس كله.

- إن مسار الانتقال نحو الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر نجح في وضع سياسات طاقوية واستراتيجيات ناجعة من الناحية النظرية، لكن من ناحية التسيير لم تنجح، إذ نلاحظ فجوة بين الكم الكبير من النصوص القانونية والتنظيمية ووتيرة الاستغلال التي تبقى محدودة.

- إن نجاح الطاقات المتجددة في الجزائر مرهون بإرادة ورغبة سياسية واضحة وإدراك ضرورة فك الارتباط بالطاقات التقليدية والتقليل من الانجراحية لها بسبب عدم الاستقرار في الأسعار .

- عملية استغلال الغاز الصخري لا تدر بأرباح كبيرة نتيجة ارتفاع تكاليفه.

- استغلال الغاز الصخري من شأنه المساس بالبيئة من عدة جوانب، سواء التأثير السلبي على الموارد المائية أو الغلاف الجوي إضافة إلى الأضرار الصحية على الإنسان.

- تبني صانع القرار الجزائري سياسة استغلال الغاز الصخري في الجزائر نابعة من توجه براغماتي لتحقيق مصالح مادية على حساب المعايير البيئية.

- تناقض صانع القرار بين مبادئ حماية البيئة وبين التشبث بالطاقات التقليدية إلى جانب الغاز الصخري الذي يتنافى مع هذه المبادئ.

- تعتبر السياسات الطاقوية في الجزائر غير رشيدة لان صانع القرار لم يغتنم فرصة ارتفاع عائدات البترول ومحاولة استثمارها في الطاقات النظيفة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: " كلما نظر صانع القرار الجزائري إلى المصلحة القومية كمادة تتمثل في تعظيم عائدات المحروقات، ساهم ذلك في خدمة المصلحة القومية الفعلية"، أثبتت الدراسة خطأ هذه الفرضية ،لأن اختزال المصلحة القومية في الجانب الاقتصادي المادي يؤدي إلى إهمال أبعاد ومعايير أخرى كالسيادة التي تصبح مهددة من قبل الشركات العالمية بمحاولة فرض السيطرة على الموارد واستنزافها، فجشع هذه الشركات على نهب الموارد الطاقوية بدون إعطاء أهمية للمعايير البيئية،الآمر الذي يؤثر على البيئة وسلامتها، فهي تسعى إلى الربح السريع في مقابل اهتمام السلطة بالعائدات الكبيرة التي يدرها استخراج النفط، وعد إلزام الشركات النفطية بالالتزام بضوابط حماية البيئة.

الفرضية الثانية: "كلما أدرك صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية أهمية الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي يحقق التوازن بين المصلحة المادية والقيم الوطنية والمعايير البيئية، كلما زادت فرص تحقيق المصلحة القومية الفعلية" أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية حيث يمكن للجزائر أن تقوم بتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص تبعيتها للمحروقات باستغلال قدراتها من الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية التي يمكن تصديرها بواسطة الهيدروجين الشمسي والنظم الهجينة فهي تستطيع أن تغطي نسبة 30 % من احتياجات القارة الأوروبية وبالتالي تستطيع الدولة تحقيق عائدات مالية من العملة الصعبة وتعزيز مكانتها كمصدر موثوق ورائد في

مجال الطاقة المتجددة، كما أن هذا الاتجاه يعطي للجزائر صورة الدولة كفاعل اجتماعي مسؤول بيئيا على المستوى الدولي وحرصه على الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تنادي بحماية البيئة مثل اتفاقية باريس للمناخ

الفرضية الثالثة: " رغم امتلاك الجزائر لاحتياطات كبيرة من الغاز الصخري، إلا أن استغلاله كبديل للطاقات التقليدية يبقى محدودا لارتباطه بمجموعة من الشروط التقنية والبيئة ومالية والاجتماعية" ، أثبتت الدراسة صحة الفرضية، فعلى الرغم من توفر الجزائر على قدرات هائلة من الغاز الصخري غير أن استغلاله يواجه العديد من العراقيل، حيث أن الجزائر تحتاج إلى بنية تحتية متطورة واستثمارات ضخمة وتكنولوجيا عالية، إضافة إلى العراقيل البيئية التي تعد تحديا كبيرا لذلك فان استخراج الغاز الصخري يتطلب كميات كبيرة من المياه وعظم أماكن تواجده في مناطق صحراوية تعاني الجفاف، زد على ذلك مخاطر تلوث المياه الجوفية، كما لا يمكن تجاهل البعد الاجتماعي من خلال الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مناطق الجنوب وإصرارها على عدم الموافقة على هذا النشاط ما دفع الحكومة لتجميد هذا المشروع.

التوصيات والاقتراحات:

- يجب على صانع القرار الجزائري أن يدعم الإطار القانوني للطاقات المتجددة باتخاذ إجراءات قانونية تضمن التأطير المحكم لذلك ووضع إطار استثماري جذاب ومشجع على استقطاب المستثمر الأجنبي ورؤوس الأموال الأجنبية.

- ضرورة مراجعة القاعدة 51/49 التي تجعل بيئة الاستثمار في الجزائر منفرة وغير صالحة بسبب البيروقراطية داخل المؤسسات الطاقوية للدولة، ومحاولة تدارك الأمر لإمكانية اكتشاف مناطق جغرافية جديدة للطاقة بالجزائر.

- وجوب مراجعة فضاء الاستثمار الطاقوي في الجزائر من خلال وضع إجراءات أكثر تحفيز وتشجيع على استقطاب المستثمر الأجنبي، إذ أصبح الغاز الجزائري مهدد بسبب ظهور دول جديدة منتجة له بإمكانها وضع الجزائر في مأزق استراتيجي من خلال تراجع مكانتها خاصة داخل السوق الأوروبية.

- مراقبة نشاط الشركات سواء الوطنية أو الأجنبية و مدى التزامها بالمحافظة على البيئة، إضافة إلى العمل على محاربة جميع أشكال الفساد والبيروقراطية التي يعاني منها قطاع الطاقة.

- تعتبر قاعدة التنويع الطاقوي من أهم الخيارات الواجب انتهاجها من طرف صانع القرار لخدمة المصلحة القومية الجزائرية.

- ضرورة توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار الطاقوي و رسم السياسة الطاقوية لتشمل المجتمع المدني، بهدف تفادي المعارضات والانتقادات مثل ما حدث عند بداية التنقيب عن الغاز الصخري.

- ضرورة التشجيع على القيام بشراكات مع الدول الرائدة والمتقدمة في مجال الطاقة المتجددة، مما يمنح الجزائر فرصة نقل التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من الخبرات الأجنبية.

- وجوب إعادة صياغة تعريف المصلحة القومية، يأخذ في الحسبان التطورات الدولية ويوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والانتماء الهوياتي.

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع دور العامل الطاقي في تحديد المصلحة القومية من 1999 إلى 2019 على ضوء حالة الجزائر، وذلك من خلال التركيز على أهم العوامل التي تتحكم في صياغة سياستها الطاقوية في شقها الخارجي بما يحقق المصلحة القومية.

يكتسي قطاع الطاقة أهمية إستراتيجية كبيرة في السياسة الخارجية للجزائر، باعتبارها تمتلك مقدرات طاقوية كبيرة ومتنوعة من الموارد سواء المتجددة أو غير المتجددة، لذلك سعى صانع القرار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 إلى القيام بالعديد من التعديلات على الأطر القانونية التي تسير قطاع المحروقات، ومحاولة تثمينها واستغلالها بطريقة أكثر تحقيقا للمصلحة القومية من خلال تحرير القطاع بهدف التشجيع وجذب الاستثمار الأدنى وبالتالي مضاعفة الاستكشافات والإنتاج لتزداد صادرات الدولة، لتعود بمكاسب مادية من العملة الصعبة وتحقق مصلحتها القومية المعرفة بالمادة، غير أن هذا التعريف لا يخدم المصلحة الفعلية على المدى البعيد لارتباطه بموارد مهددة بالنضوب، مما دفع بالدولة إلى الاتجاه للطاقات البديلة خاصة الشمسية منها بإقامة المشاريع الضخمة ومحاولة الدخول في شراكات أجنبية في هذا المجال،بهدف الوصول إلى تصدير هذه الطاقة إلا أن الأمر مازال لم يرق إلى المستوى المطلوب وغير ممكن على المدى القريب.

الكلمات المفتاحية: السياسة الطاقوية، الأمن الطاقوي، المصلحة القومية، الجزائر

Study Summary:

This study attempts to address the role of the energy factor in determining national interest from 1999 to 2019, in light of the case of Algeria. This study focuses on the most important factors that govern the formulation of its external energy policy in a way that achieves the national interest.

The energy sector is of great strategic importance to Algeria's foreign policy, given its vast and diverse energy potential, both renewable and non-renewable. Therefore, during the period from 1999 to 2019, Algerian decision-makers sought to make numerous amendments to the legal framework governing the hydrocarbons sector, attempting to leverage and exploit it in a manner that serves the national interest. This was achieved by liberalizing the sector with the aim of encouraging and attracting minimal investment, thereby doubling exploration and production, increasing the country's exports, generating material gains in hard currency, and achieving its national interest. However, this definition does not serve the country's long-term interests, given its association with resources threatened by depletion. This has prompted the country to turn to alternative energy, particularly solar energy, by establishing large-scale projects and attempting to enter into foreign partnerships in this field. The goal is to export this energy, but progress has not yet reached the desired level and is not possible in the near term.

Keywords: Energy policy, energy security, national interest, Algeria

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

أ- القوانيـن:

01- المرسوم رقم: 267/63 بتاريخ 24 جويلية 1963 المنظم لهيكلة وزارة الصناعة والطاقة.

02- القانونرقم : 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج رعدد 43، صادرفي 20 جويلية 2003.

03- الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 19 جويلية 2005.

04- المادة 63 من القانون رقم: 09-09، بتاريخ 30 /12/ 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، ج رعدد 78 الصادر بتاريخ 2009/12/31.

05- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 11-423 بتاريخ 2011/12/08، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 131-302، ج رعدد 68 بتاريخ 2011/12/14.

06- القانون رقم: 13 - 01 المؤرخ في 20 فيفري 2013، المعدل والمتمم للقانون رقم: 05-07 المتضمن قانون المحروقات، ج رالعدد 11، الصادرة بتاريخ 24 فيفري 2013.

07- المادة 12، قانون رقم 07/05، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/13، المؤرخ في 20 فيفري 2013، الجريدة الرسمية، العدد 11، بتاريخ 24 فيفري 2013.

08- المادة 14، قانون رقم 07/05، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/13، المؤرخ في 20 فيفري 2013، الجريدة الرسمية، العدد 11، بتاريخ 24 فيفري 2013.

09- المادة 18، قانون رقم 07/05، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/13، المؤرخ في 20 فيفري 2013، الجريدة الرسمية، العدد 11، بتاريخ 24 فيفري 2013.

10- القانون رقم: 19 - 13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، ، المتضمن قانون تنظيم نشاط المحروقات، ج ر العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2019.

ب- الكتـــب:

01- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 144.

02- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط01، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، ، 1985.

03- ألكسندر وينت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، تر: عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص.328

04- بدر أحمد، الرأي العام، دار قباء، القاهرة، 1986.

05- تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: جيما الخضرا، ط1،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.440.

06- خديجة عرفة محمد، امن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 124.

07- خليفي رابح، "الواقعية في العلاقات الدولية (دراسةنظرية)"، جامعة عمار ثليجي الاغواط.

08- رابح زغوني، "تحليل السياسة الخارجية"، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسة –قسم العلوم السياسية، 2015-2016.

09- سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

10- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث السعودية دراسة حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

11- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

12- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، ط 1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

13- فاليري مارسيل، جون ميسيشل، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، (تر: حسان البستاني)، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007.

14- كامل نبيلة عبد الحميد، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1982.

15- مارثنقريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، أبو ضبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

16- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

17- محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة - الشمس والرياح والنبات وأمواج البحر ومساقط المياه لتحلية الماء وتسخينه والطهي وتكييف الهواء وتوليد الكهرباء- ، دار الشروق، القاهرة، 1988.

18- موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ط 02، (تر: جورج سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر" مجد " 2014.

19- هانز مورغانثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تر: خيري حماد، ج1، (القاهرة: الدار القومية، 1965).

20- يحيى بوزيدي،" السياسة الخارجية الجزائرية.. تغيير تحت إكراهات بيئة مضطرة"، مركز جون للدراسات والأبحاث، الكويت.

21- يسرى أبو العلاء، نظرية البترول دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

22- اليكس مينتس، كارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2016.

ج- الأطروحاتالجامعية :

01- أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2011-2012.

02- بلقاسم سرايري، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجيستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2008/2007.

03- بوعشةإسمهان، " جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة و إمكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجة - دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.

04- تريكي عبد الرؤوف، " مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" حالة الجزائر" "، رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية،2014..

05- جعفر حمزة، "آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017.

06- حاج قويدر عبد الهادي، "الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية"، مذكرة ماجيستار، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2011-2012.

07- حراش عفاف،" السياسة الخارجية التركية اتجاه الربيع العربي- دراسة حالتي ليبيا وسوريا،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية- تخصص الدبلوماسية، جامعة الجزائر03، 2024.

08- حكيمي توفيق، "الحوار النيو واقعي النيو ليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2007-2008.

09- خالدية بن عوالي،" استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 02، 2015-2016..

10- ذبيحي عقيلة،" الطاقة في ظل التنمية المستدامة- دراسة الطاقة المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009.

11- زهرة روايقية، تحسين كفاءة استخدام الطاقة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2019.

12- زيتوني الهوارية،" أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات - الاقتصاد الجزائري نموذجا –"،رسالة ماجستر،جامعة تيارت ، 2010- 2011.

13- سارة بخوش، "السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا"، أطروحة دكتوراه، العلوم السياسية،تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر 3، 2023.

14- سامية بوقندورة، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجيستار في الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007.

15- سليمة علوي ، "الاستثمار في مجال المحروقات"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2018/2017..

16- سمر سحقي،" المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إسرائيل بعد 11 سبتمبر 2001"، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة الجزائر 03، 2018/2017.

17- سمير بن محاد، "استهلاك الطاقة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية"، رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008-2009 .

18- سميرة مومن،" تمويل مشروعات الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ا لعربي تبسي، تبسة، 2021-2022.

19- سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مذكرة ماجسيتير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

20- شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة -شركة سونطراك – الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016 .

21- شريفي صارة،" الطاقات الحديثة والمتجددة ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر أفاق 2035"، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

22- عبد القادر دندن،" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على استقرارها في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا-جنوب شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

23- عبد الكريم شكاكطة، "دور منظمة الأوبيك في سياسات الطاقة العالمية (1973- 2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2015.

24- عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 "، مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسي، قسم العلوم السياسية، 2004-2005.

25- العطري ميلود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2007-2008.

26- غريب نوح ،"أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى"، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019-2020.

27- منال مزراق، " جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيواستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2020-2021.

28- هاشم جمال،" أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997.

29- هندي كريم، " الاقتصاد الطاقوي في الجزائر بين الطاقات الناضبة والطاقات المتجددة"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023.

30- ياسين بوعبدلي،" البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2018.

31- يوسف زيان، "السياسة العامة الطاقوية للجزائر في حوض المتوسط: نحو أمن طاقوي في ظل إحلال الطاقات المتجددة"، أطروحة دكتوراه، العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة01، 2024.

د- الدوريات والمجلات:

01- أبو زيد أحمد محمد ، "كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية.

02- بشير مصيطفي،" مجلس الحكومة ومشروع قانون المحروقات الجديد...أي تعديل لأية سياسة؟"، جريدة الشعب، 31 جويلية 2012.

03- بلبالي يمينة ،" النظام القانوني للطاقات المتجددة بين الضرورة الاقتصادية والحتمية البيئية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

04- بلمقدم مصطفى، "بومدين محمد رشيد، الغاز الطبيعي في الجزائر، أفاق واعدة وتحديات"، مجلة التنظيم والعمل، العدد04 .

05- بن عبد الله رشيدة رشا، سنوسي بن عبو،" أهمية استغلال الغاز الصخري والمراهنة عليه كمصدر طاقوي بديل"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد 02، أوت 2019.

06- بن قرينة حمزة و بدري عبد العزيز ،" المزيج الطاقوي في الجزائر بين تحديات الواقع الحالي والافاق المستقبلية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.

07- بوجمعة بلال، حمزة خيرجة، "معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها (مقاربة تحليلية - استشرافية)"، مجلة دراسات، المجلد5، العدد 02، جوان 2014.

08- بوحنية قوي، خميس محمد، " قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر"،دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013

09- بودريوة أمينة ،بورزامة جيلالي ، "تأثيرات الغاز الصخري على الجزائر ف ظل متطلبات التنمية المستدامة ورهانات التنويع الطاقوي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 12، عدد 01، 2020.

10- بوصبوعة مصطفى ، "تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد.11، أكتوبر 2016.

11- بوعبدلي ياسين ،" الطاقات المتجددة بين الواقع وتحديات الاستغلال"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد05، العدد 01، 2018.

12- بوعوينة مولود، هاشم جمال، " العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر- مقاربة تحليلية وصفية -"، مجلة الريادة للاقتصاد التجاري، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017.

13- بيات رمضان ،" أحمد رمزي صياغ، الغاز الطبيعي الجزائري كمورد لتحقيق الانتقال الطاقوي أفاق 2030"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 12، العدد 01، 2023.

14- ترقو محمد ، مداحي محمد ، " إستراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيا الطاقة المتجددة: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد03، الشلف، 2017.

15- توات نصر الدين ، " دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة- دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد08، العدد 02، جامعة البليدة02، الجزائر 2015.

16- جنينة عمر ، عمارة ياسمينة ،" تحديات التجربة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة خلال فترة 2015-2030"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد05، باتنة، 2016.

17- حبابة عبد الله وآخرون، "تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحويل الطاقوي لألمانيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 10، 2013.

18- حركاتي فاتح، نشأت الوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018.

19- دغبار رضا ،" الأجهزة المتداخلة في ادارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان 2016.

20- دنيا بوضاضة، ياسين العايب، " الغاز الصخري بين متطلبات التنويع الطاقوي وتحديات استغلاله في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد01، جوان 2017.

21- رحمان أمال ، "النفط والتنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، 2008.

22- رزق الله، العيد، بورنان ابراهيم ، "هيكلة وتسيير ضبط قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد،5، العدد، 02، جوان 2018 .

23- رشيد سالمي، " ثورة الغاز الصخري وانعكاساتها على الجزائر"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، 2020.

24- رقولي كريم، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2019، ص333.

25- زروال معزوز،" الموارد الطاقوية في الجزائر بين الترشيد والتجديد"، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، عدد 02.

26- زروقي بختة، بوغازي عبد القادر،" الطاقات المتجددة : نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن القومي في الجزائر"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 02.

27- زعباط فوزية،" دور السياسة التشريعية في تجسيد الرؤية المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 2023،03.

28- زغوني رابح ، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، مجلة سياسات عربية، العدد.23، نوفمبر 2016.

29- سارة جدي، طارق جدي، "واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر" .

30- السعدي رجال، شرقي جبار، "تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44، 2010.

31- سليمة علوي،" قراءة تحليلية للقانون رقم: 19-13 المنظم لنشاط المحروقات"، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد36، العدد 02، 2022.

32- سمير بن محادو آخرون،" تطور قوانين المحروقات وأثارها على قطاع الطاقة في الجزائر"، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 01، 2021.

33- سنوسي بن عبو، طيب سعيدة ،" إستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة2030، مجلة مدارات سياسية، المجلد02، العدد 07، ديسمبر 2018.

34- سوييدي ناصر ، بوراس محمد ،" الاستثمار في قطاع المحروقات في ظل أحكام قانون رقم 19-13 "، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،المجلد 06، العدد 01، 2021.

35- الشاغل حسن ،" مقاربة الجزائر نحو أمن الطاقة المتجددة"، مجلة أبعاد للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2024.

36- شعباني لطفي وآخرون، " التجربة الجزائرية في مجال ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة دراسة تحليلية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 02، جويلية 2019.

37- شماني وفاء،أوسرير منور،" مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد الأول،العدد 14، 2016.

38- طالبي محمد ، ساحل محمد ، " أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة: عرض تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، ع 06، 2008.

39- طيب جميلة،" امن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة"، مجلة الحقيقة، مجلد18، ع 1 مارس 2019.

40- الطيف عبد الكريم ،كورييد فاطمة ، " الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر 2018.

41- عارف الكفارنة أحمد، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42 .

42- عبد الرحمن تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد8، 2006.

43- عبدو علي الطاهر، تالوم حمنة، "إمكانيات الجزائر الطاقوية المتجددة وفق التشريع الجزائري"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد01، 2023.

44- العبسي علي ، شيخي بلال ، "واقع وأفاق طاقة الرياح في الجزائر"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد01، 2018.

45- عجة الجيلالي، "تحرير قطاع المحروقات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

46- عشور سليم ، " الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية"، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد 08، العدد 03، 2023.

47- العشي هارون ،" مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها: دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد: 41، سبتمبر، 2015.

48- قوي بوحنيفة، محمد خميس،" قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.

49- لجدل خالد ، "التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري، دارسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية 1999 -2005 "، مجلة بحوث ودراسات.

50- لزهر بعوط، وسام عمرون،" مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر بين التنظير والتطبيق"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد:06، العدد:04، ديسمبر 2021.

51- محمد الأمين بن عزة، "تطور العقود النفطية فيي الجزائر ونشأة سلطة الضبط في قطاع المحروقات- دراسة من مرحة الاكتشاف إلى غاية مرحلة الإصلاحات-"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 08، العدد 03، 2021.

52- محمد شاعة، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15.

53- محمود مصطفى نادية، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد.82، أكتوبر 1985.

54- مرفت محمد عبد الوهاب، "الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبية لتجارة الكربون"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، عدد17، يناير 2018.

55- مسينيساحكيمي، حسيبة رحماني،" الغاز الصخري في الجزائر وتأثيره على البيئة"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد19، العدد 02، 2024.

56- مشري محمد الناصر، "بوفارس الشريف، إمكانية استغلال الغاز الصخري كمصدر للتنويع الطاقوي في الجزائر:بين الضرورة الاقتصادية والمتطلبات البيئية"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ديسمبر2017،العدد 07.

57- المصري خالد ، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

58- مهري عبد المالك و آخرون،" مستقبل الاستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02 ، ديسمبر 2018.

59- نبيل بن مرزوق وآخرون،" الاستثمار في الغاز الصخري في الجزائر بين المنافع الاقتصادية والأضرار البيئية"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 04، 2020.

النعيمي أحمد نوري ، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد:46.

60- هاني نوال، مسمش نجاة، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد02، 2021.

هـ- الملتقيات و المحاضرات:

01- أحمد غربي، أمال العربي بن حورة،" الطاقة المتجددة والغاز الصخري كبديل للبترول"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي، حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له ، يومي 07،08 نوفمبر 2015 .

02- حكيم شبوطي و أحلام خليفة،" مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة "، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي، حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له ، المدية، يومي 07،08 نوفمبر 2015 .

03- زيدوري سيرين، " مستقبل الأمن الطاقوي الأوروبي في ضوء مخرجات الحرب الروسية - الاكرانية " ، مداخلة ضمن فعليات المؤتمر الدولي بعنوان: إشكالية الأمن الطاقوي في علاقات الاقتصادية الدولية بين طاقات المحروقات والطاقات البديلة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين .

04- عويشة بوزيد، "تحديات نموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر: دراسة حول الأمن الطاقوي"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني بعنوان توجهات الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، جامعة بومرداس، 2022.

05- محمدي فاطمة، قضايا الامن الطاقوي بين ضرورة المفهوم وبين تحديات الواقع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الامن الطاقوي بين التحديات والرهانات، يومي 25-26/ أكتوبر 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة.

06- وهبي زكرياء، محاضرات في مقياس الطاقة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019.

و- المواقع الإلكترونية:

01- ابتهال مبروك، "عملية صنع القرار الخارجي"، على الموقع الالكتروني:

http://political.encyclopeia.org

02- أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، 2022/04/11 على الموقع الالكتروني:http://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx

03- أحمد شوقي،" صادرا الجزائر من النفط في 2024 ترتفع 7% ..وهؤلاء أكبر المستوردين"، تقارير وحدة أبحاث الطاقة، 2025/01/23، على الموقع :https://attaqa.net/2025/01/23

04- تعريف المصلحة لغة واصطلاحا، 2020/11/24 على الموقع الالكتروني :

/ https://qalamedu.org/topic

05- حاتم غنديز،"الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة،"على الموقع 06https://studies.aljazeera.net/ar/article/4683#e2- حسن أحمد العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، على الموقع

http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.html

07- رجب عز الدين، "احتياطات الغاز الصخري في الجزائر تجعلها ضمن الكبار .. وهذه خريطتها (تقرير)"، على الموقع الالكتروني:/https://attaqa.net/2024/03/06

08- شكيب خلل،" الاستثمار في الجزائر لا يمر عبر باريس"، على الموقع :

http:// www.aljazairalyoum.dz.

09- صابر بليدي،" الحكومة الجزائرية تبحث عن تزكية سياسية لبدء مشروع الغاز الصخري"، على الموقع:https://alarab.co.uk

10- صبرينة مزيان، "مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"
https://democraticac/?tag=2456

11- صخري محمد، الأمن الطاقوي في الوطن العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية على الموقع الالكتروني:/https://www.politics-dz.com/ar

12- عبد الرازق مقري،الانتقال الطاقوي هو الحل،على الموقع:
https://hmsalgeria.net/ar/p/9936?fbclid=IwAR215vG7DzsU2TELfDOfTwaIbqZwjvmQIb
WaE4-nk2UkBvSC_5qo6hh_or0

13- عبد النور بن عنتر،" فتنة قانون المحروقات في الجزائر"، على الموقع:
http://www.alaraby.co-uk.

14- علي ياحي،" معضلة النفط الصخري في الجزائر بين الحاجة الاقتصادية والأخطار البيئية"، على الموقع: . http://www.independentarabia.com/nodde/556061

15- الغاز الصخري في الجزائر: شعب يتوحد و أحزاب تتفرق، 2015/01/25 على الموقع
: https://www.echoroukonline.

16- فتحي دايم، "صناعة القرار السياسي والرأي العام.. الخلفيات والتأثيرات "على الموقع:https://hmsalgeria.net/ar/p/3335

17- محمد بوبوشا، "مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية، 2009/08/24"، على الموقع الالكتروني:https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:d-1ufFF3CCkJ

18- منية غانمي،" لهذا أثار قانون المحروقات الجديد غضب الشعب في الجزائر، على الموقع
http://www.alarabia.net:

19- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، (2020)، مشروع قانون المحروقات حصة خاصة، على الرابط: htpp://www.youtub.com/chaine EPTV

20- الموقع الرسمي لمحافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية :.http ://www.cerefe.dz

الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة :.www.meer.gov

21- هشام موفق،" الغاز الصخري.. استثمار يؤجج الغضب بصحراء الجزائر"، على الموقع:

https://www.aljazeera.net

22- الوليد أبو حنيفة، المركز الديمقراطي العربي، " الأمن وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والأبعاد، "،2013/01/13 :https://democraticac.de/?p=42440

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- الكتب:

01- Jack Donnelly, Realism and International Relations (UK: Cambridge UniversityPress, 2004).

02- Joe Oppenheimer, Norman Frohlich, Najam Saqib,A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory, Printed: Wednesday, August 24, 2005.

03- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, (Addison-Wesley, 1979).

04- Martha Finnemore, National Interests in International Society,(Ithaca and London : CORNELL UNIVERSITY PRESS, 1996).

05- Ministère de l'Énergie et des Mines, exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures, 2001.

06- Omar KHELIF, dynamiques des marches et valorisation des hydrocarbures , Alger: CREAD,2005.

07- Volker Rittberger, Approaches tothe Study of Foreign PolicyDerivedfromthe Study of ForeignPolicyDerivedfromTheories,(University of Tübingen : Tübingen, 2004).

08- William C.Wohlforth,"Realism", inChristian Reus -Smit and Duncan Snidal, eds, The OxfordHandbook Of International Relations(New York: Oxford, 2008)

ب- المجلات والدوريات:

01- Abdelmadjid AMRANI, Zohir AMRANI,"L'Algérie, les Energies Vertes, l'Environnement et les Contraintes à son Développement Durable",Revue des Sciences Sociales et Humaines, Numéro 34, Juin 2016, Université de Batna .

02- Ajout Abdelkader, Bendib Yousef, perspectives du développement du gaz de schiste en Algérie, à travers l'expérience américaine, Journal Of North African Economies , Vol 17 / N°(27) 2021.

03- Alexander Wendt, « Collective Identity Formation and the International State », The American Political Science Review, Vol. 88, No. 2 ,1994.

Alexander Wendt,« Anarchy is what states make of it: the social construction of power poli tics »,International Organization, Vol.46,Issue 02, 1992.

04- Bahetta Sofiane, Hasnaoui Rachid, "les énergies renouvelables comme vecteur de transition énergétique :une analyse des traits de le stratégie marocaine", africains scientifique journal ;vol03,n 04, mars 2021.

05- Charles L. Glaser, « Realists as optimists : Cooperation as self-help », Security Studies, Vol.5, No.3 (1996.)

06- JohnJ. Mearsheimer,« Reckless States and Realism », International Relations, Vol.23, No.2, (2009).

07- Kenneth N. Waltz, « Evaluating Theory »,The American Political Science Review, Vol. 91, No. 4 (Dec, 1997) .

08- Ministère de l'Energie, Recueil des Textes Législatifs et Réglementaires Régissant la Branche des Energies Renouvelables en Algérie, Direction Générale de L'électricité, du Gaz et des Energies Nouvelles et Renouvelables, Sous-direction des Energies Nouvelles Et Renouvelables, juillet 2017

09- W. David Clinton, « The National Interest: Normative Foundations », The Review of Politics, Vol.48, Issue.4, 1986.

10- Fares Trek," solar energy in Algeria between exploitation policies and export potential", journal of the new economy, volume 12, N02, 2020.

فهرس الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال والخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احتياطي البترول في الجزائر - 2016 1995	74
02	إنتاج واستهلاك النفط في الجزائر 2009 -2014	76
03	تطور احتاطي الغاز الطبيعي في الجزائر 1980 - 2016	78
04	الاحتياطات الجزائرية الغازية من الحصة الإجمالية للاحتياطات العالمية نهاية 2015	79
05	تطور استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري 2009- 2020	81
06	حصص زبائن الغاز الطبيعي سنة 2007	82
07	مكامن الغاز الصخري في الجزائر	85
08	أكبر خمس شركات عالمية نفطية لسنة 2008	102
09	توزيع طاقة الرياح في الجزائر	143
10	إمكانات الجزائر من الموارد المائية	145
11	تطور الطاقة الكهرومائية بالجزائر خلال 2008-2018	148
12	صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية المنقولة بحرا 2022 -2024	185
13	يبين أهم الدول المستوردة للنفط الجزائري المنقول بحرا خلال سنة 2024	186

قائمـة الجـداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	استهلاك وتصدير النفط في الجزائر	75
02	تطور إنتاج الغاز الطبيعي بالجزائر 1973- 2016	79
03	توزيع احتياطي الجزائر من الغاز الصخري	84
04	الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر	141
05	الموارد المائية التي تتوفر عليها الجزائر.	146
06	أهم مراكز الطاقة الكهرومائية في الجزائر	147
07	قدرات البرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة من 2015 الى 2030	175
08	البرنامج المسطر لتطور الطاقتين الشمسية والهوائية ما بين 2011-2030	176
09	المسافة بين مناطق الاحتياطات الغازية للدول المصدرة إلى أوروبا و أوروبا الغربية	183
10	يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام ومشتقاته خلال سنتي 2023 و 2024 .	184
11	مصادر واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي لغاية 2020	187

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

إهداء	
كلمة شكر	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الخلفية المفاهيمية و النظرية لخلفية الدراسة	
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية لمتغيرات الدراسة	14
المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي	14
الفرع الأول: تعريف الأمن الطاقوي	14
الفرع الثاني: قضايا الأمن الطاقوي	19
المطلب الثاني: مفهوم المصلحة القومية	20
الفرع الأول: الخلفية التاريخية لتطور المفهوم	20
الفرع الثاني: تعريف المصلحة القومية	23
المبحث الثاني: مقاربات للمصلحة القومية	27
المطلب الأول: المصلحة القومية من منظور الواقعية	27
الفرع الأول: الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية	27
الفرع الثاني: المصلحة القومية المعرفة بالقوة المادية	30
المطلب الثاني: المصلحة القومية من منظور البنائية	32
الفرع الأول: الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية الاجتماعية	32
الفرع الثاني:ا لمصلحة القومية المعرفة بالهوية	35
المبحث الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية بين المصلحة المادية و الهوياتية	40

المطلب الأول: ماهية صنع القرار الخارجي	40
الفرع الأول: مفهوم عملية صنع واتخاذ القرار:	40
الفرع الثاني: مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية	44
الفرع الثالث: أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية	45
المطلب الثاني: تحديد المصلحة القومية من منظور الفاعل العقلاني	53
الفرع الأول: نموذج الفاعل العقلاني:	53
الفرع الثاني: الإنسان الاقتصادي كفاعل موجه للسياسة الخارجية	56
المطلب الثالث: تحديد المصلحة القومية من منظور الفاعل الاجتماعي	57
الفرع الأول: نموذج الفاعل الاجتماعي	57
الفرع الثاني: الإنسان الاجتماعي كفاعل موجه للسياسة الخارجية	58
الفصل الثاني: صنع القرار الطاقوي للمحروقات في السياسة الخارجية الجزائرية و انعكاساته على المصلحة القومية	
المبحث الأول: السياسة الطاقوية للمحروقات في الجزائر - الإمكانيات والقدرات -	68
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الطاقوية في الجزائر	68
الفرع الأول: انعكاسات الأزمة الاقتصادية	70
الفرع الثاني: العوامل والمحددات المؤثرة في مورد النفط	71
المطلب الثاني: الإمكانات والقدرات الطاقوية للمحروقات في الجزائر	73
الفرع الأول: النفط(البترول)	73
الفرع الثاني: الغاز الطبيعي	76
الفرع الثالث: الغاز الصخري	82

المبحث الثاني: هيئات صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية والفواعل المؤثرة فيه	86
المطلب الأول: هيئات صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية	86
الفرع الأول: السلطة التنفيذية	86
الفرع الثاني: السلطة التشريعية	91
الفرع الثالث: الشركات الوطنية للنفط (شركة سونطراك)	92
المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في صنع القرار الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية	95
الفرع الأول: فواعل داخلية	96
الفرع الثاني: فواعل خارجية	98
المبحث الثالث: السياسة الطاقوية لقطاع المحروقات وتداعياتها على المصلحة القومية	106
المطلب الأول: قطاع المحروقات كمدخل لتحقيق المصلحة القومية	106
الفرع الأول:قانون المحروقات 05-07	107
الفرع الثاني: المرسوم رقم 06-10 سنة 2006	112
الفرع الثالث: تعديل 2013 على قانون 2005	113
الفرع الرابع: قانون المحروقات 19-10 سنة 2019	115
المطلب الثاني: نظرة تقييمية	117
الفرع الأول:قانون المحروقات 05-07	118
الفرع الثاني: تعديل 2013 على قانون 2005	125
الفرع الثالث: قانون المحروقات 19-10 سنة 2019	129

الفصل الثالث: التوجه نحو الطاقات المتجددة في إستراتيجية صانع القرار الجزائري: الواقع و الآفاق المستقبلية	
المبحث الأول: واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر وهيكلتها	137
المطلب الأول: الإمكانات الطاقوية المتجددة في الجزائر	137
الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة	138
الفرع الثاني: مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر	139
المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر	150
الفرع الأول: الإطار القانوني	150
الفرع الثاني: الهيئات المشاركة في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر	155
المبحث الثاني: برامج ومشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر	164
المطلب الأول: المشاريع في إطار الشراكة الأجنبية	164
الفرع الأول: مشروع الطاقات المتجددة الجزائري - الألماني " ديزرتك DESERTEC "	164
الفرع الثاني: مشروع الطاقات المتجددة الجزائري – الياباني " صحراء سولار بريدير SSB "	167
الفرع الثالث: مشاريع أخرى في إطار الشراكة الأجنبية	169
المطلب الثاني: برامج الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة أفاق 2030	173
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية	180
المطلب الأول: السيناريو الخطي (بقاء الاعتماد على الريع النفطي)	180
المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي والحفاظ على التوازن المادي والهوياتي للمصلحة	188
المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي(الاقتصادأولا)	194

الخاتمة	204
نتائج الدراسة	204
التوصيات و الاقتراحات	207
ملخص الدراسة	209
قائمة المصادر والمراجع	212
فهرس الأشكال والجداول	234
فهرس المحتويات	236